١٩٤/١٢٩٧

١٩٤/

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD-WOM/1997/WG.1/4
22 September 1997
ORIGINAL: ARABIC

LIBRARY SECTION

إجتماع فريق خبراء حول تقييم دور المنظمات غير
الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك
فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية
١٣-١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
بير زيت، الضفة الغربية

حالة المنظمات النسوية العاملة في تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة المولدة للدخل

الجزء الثاني

- صدرت دون تحرير رسمي.

97-0736

المحتويات

الصفحة

مقدمــة ١

الفصل الأول- **إشكالية الحالة وأسلوب المعالجة** ٣

ألف- تعريف المنظمات الأهلية ٣
باء- إشكالية تقييم هذه المنظمات ٤
جيم- اسلوب التقييم المتبع ٥
دال- اسلوب البحث ٦
هاء- عينة البحث ٧
واو- صعوبات البحث الميداني ٧

الفصل الثاني- **المرأة ومنظمات العمل الأهلي المنتج في فلسطين** ٩

ألف- الصناعة الفلسطينية ٩
باء- العمل الأهلي في فلسطين ١١
جيم- الجمعيات الأهلية الفلسطينية - إطار متاح للمرأة للعمل المنظم ١٣
دال- المنظمات النسوية الأهلية ١٥
هاء- المشاريع الإنتاجية الصغيرة - إطار متاح للمرأة للعمل المنتج ١٦
واو- المرأة في قطاع العمل الخاص ١٩

الفصل الثالث- **الملامح الرئيسية للجمعيات الأهلية النسوية** ٢١

ألف- معلومات اساسية ٢١
باء- الهيكل التنظيمي ٢٢
جيم- أهداف الجمعيات ٢٢
دال- الروابط والعلاقات المتشابكة ٢٣
هاء- مصادر الدخل والنفقات والموارد ٢٤
واو- الفئات المستهدفة ٢٤
زاي- ارتباط النشاطات بالوضع الاقتصادي ٢٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

الفصل الرابع- الملامح الرئيسية للمشاريع الانتاجية النسوية ٢٦

ألف- معلومات أساسية عن المشاريع ٢٨
باء- الشكل التنظيمي للمشاريع ٢٩
جيم- أهداف المشاريع ٣٠
دال- الفئات المستهدفة ٣٠
هاء- العلاقات والروابط ٣١
واو- الارتباط بالوضع الاقتصادي الوطني ٣١
زاي- الموارد المالية والبشرية ٣٢
حاء- الأنشطة الاقتصادية للمشاريع ٣٢
طاء- المهارات المطلوبة ٣٣
ياء- الاحتياجات ٣٣
كاف- الصعوبات التي تواجه المشروع الانتاجي ٣٣

الفصل الخامس- النماذج التي تمت دراستها ٣٤

ألف- النموذج الأول ٣٤
باء- النموذج الثاني ٣٦
جيم- النموذج الثالث ٣٧
دال- تجربة خاصة ٣٧
هاء- النموذج الرابع ٣٨
واو- النموذج الخامس ٣٩
زاي- النموذج السادس ٤٠

الفصل السادس- النتائج ٤٢

ألف- أهداف المشاريع الانتاجية ٤٢
باء- تنوع أوجه النشاط ٤٣
جيم- عوامل النجاح ٤٣
دال- عوامل التعثر ٤٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

هاء- دور التمويل ٤٤
واو- دور الجمعيات الأهلية ٤٥
زاي- دور السلطة الوطنية ٤٥
حاء- دور المنظمات الدولية ٤٦
طاء- فرص التشابك في إطار السلطة الفلسطينية ٤٦

الفصل السابع- التوصيات ٤٩

ألف- ما يتعلق بالجمعيات الأهلية ٤٩
باء- ما يتعلق بالسلطة الفلسطينية ٥٠
جيم- ما يتعلق بالمؤسسات المالية والإنمائية ٥١
دال- ما يتعلق بالمنظمات الدولية (بما فيها الإسكوا) ٥١

هوامش الدراسة ٧٢

المراجع

المراجع العربية ٥٣
المراجع الاجنبية ٥٦

المرفقات

١- جداول الدراسة ٥٩
٢- الجمعيات التابعة لاتحاد الجمعيات النسائية التطوعية ٦٧
٣- المشاريع الانتاجية المقترح تنفيذها ودعمها ٧٠

مقدمـــة

يبلغ مجموع عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة ٣ر٢ مليون نسمة حاليا. وكان هناك ثلاثة مصادر أساسية في السابق لتلبية احتياجات السكان من تعليم وصحة ومسكن وإغاثة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الضرورية. وهذه المصادر هي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية المتخصصة بالاغاثة كالأونروا. وقد أضيف اليها مؤخراً السلطة الفلسطينية.

إن دور الجمعيات الأهلية التطوعية، الخيرية والتنموية، يتمثل في مواجهة " انعدام أو ضعف قدرة السكان على التحكم بموارد معينة مثل الموارد المادية والطبيعية "، وانعدام الاستثمارات في المناطق الفلسطينية سواء من قبل رأس المال الفلسطيني والعربي والدولي، وغياب دور الهيئات الرسمية في المجالات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية حتى وقت قريب. وهذا يبرز مدى ضرورة قيام الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات المادية والاجتماعية والأساسية للسكان مثل توفير فرص العمل والقضاء على البطالة وتأمين وسائل التعليم والغذاء والعلاج.

وتؤكد الوقائع أن التجمعات السكانية في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية تعيش منذ خمسين عاماً حالة من الإفقار، بفعل عوامل الصراع السياسي والعسكري، وأن حالة عدم الاستقرار والحروب التي ترتبت على الصراع السياسي والعسكري " حرمت الشعب الفلسطيني فرصته في التنمية خاصة بوجود إجراءات الإلحاق والتتبيع للاقتصاد الفلسطيني، وتحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مخزن للأيدي العاملة الرخيصة والى سوق أسيرة للسلع الإسرائيلية ". كما ترتب على ذلك أضرار صحية وتعطل الأشغال وانقطاع الدراسة والتأهيل المهني وتوقف الحياة الاجتماعية الاعتيادية. وتركت المجابهات الطويلة بين السكان الفلسطينيين وجيش الإحتلال آثارها على مستوى معيشة السكان. ومع أن أشكال المواجهة اختلفت حاليا، إلا أن الاتفاقات التي أبرمت منذ ١٩٩٣ لم تخفف من حدتها، بل زادت القيود المفروضة على حركة السكان والسلع من والى المناطق الفلسطينية بحكم استمرار سيطرة إسرائيل على المعابر والطرق بين المدن الفلسطينية وغزة والقدس وعلى عموم الأراضي والموارد الطبيعية والبشرية [١].

ونشأت في فلسطين منذ ١٩٤٨ هيئات دولية مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) كما نشأت بعد عام ١٩٦٧ مكاتب أقامتها السلطات الإسرائيلية مثل مكاتب الشؤون الاجتماعية، التي ضمت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية بعد عام ١٩٩٣، ومكاتب أقامتها هيئات وجمعيات محلية أهلية خيرية وجمعيات أجنبية. وتعمل جميع هذه الهيئات في تدبير أمور السكان. ولا بد من التنويه هنا بضرورة وضع خطة شاملة لتطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان تشارك في صياغتها وتنفيذها هيئات السلطة الفلسطينية وأصحاب العمل والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية والإقليمية.

وبالاضافة الى خدمات التعليم والتدريب المهني والصحة، تدير الأونروا صندوقا للقروض التدويرية، هدفه تقديم قروض رؤوس الأموال للمشاريع الاقتصادية الصغيرة. وتتركز هذه الخدمة في قطاع غزة حيث بلغت قيمة الحافظة النقدية، وهي أوسع نظام للتسليف، ٧ر٦ ملايين دولار في عام ١٩٩٦. ومنح الصندوق منذ تأسيسه عام ١٩٩١ وحتى الآن قروضاً لما مجموعه ٣٣٣ مشروعاً اقتصادياً. وتدير الوكالة أيضا برنامجا للتسليف الجماعي التضامني يوفر إعتمادات للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد[٢].

يتناول هذا التقرير دور عدد مختار لا يتعدى احدى عشرة، من الجمعيات الأهلية النسوية. وتقوم هذه الجمعيات على إدارة خمسة عشر مشروعاً إنتاجياً مدراً للدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويهدف التقرير إلى إبراز دور الجمعيات الأهلية في أداء هذا العمل وتقييم ما تم إنجازه حتى الآن، وتفعيل دور الجمعيات التنموي الحالي، وربط المشاريع الإنتاجية بشبكة من العلاقات المتكاملة، وإيجاد آلية منظمة للتنسيق وتبادل الخدمات.

ويستعرض التقرير أهداف الجمعيات المتمثلة في تأسيس وإدارة المشاريع الإنتاجية الصغيرة كجزء من تجربتها في التحرك الشعبي ضد الاحتلال، وفي بناء المجتمع المدني في فلسطين وتنمية مشاركة المرأة وتفعيلها. كما يحلل الوضع الحالي لعدد مختار من المشاريع الإنتاجية الصغيرة.

ويربط التقرير بين الأهداف المعلنة للجمعيات من جهة، وما تقدمه من خدمات للمجتمع المحلي في ضوء الفراغ الاداري السائد في الأراضي الفلسطينية، ووعي الفئات النسائية بحاجة المجتمع المحلي لتنظيم شؤونه وإدارتها وتأمين الدخل والحفاظ على الهوية من جهة أخرى.

كما يربط بين أهداف الجمعيات المتمثلة في تأسيس المشاريع والأنشطة ورغبتها في الاستمرار في تحصيل الدعم من منح وتبرعات من الحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية من جهة، والتوجه الدولي الداعي إلى تفعيل دور المرأة الاجتماعي الإنتاجي خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ من جهة أخرى.

ويطرح التقرير عدة أسئلة ويحاول الإجابة عليها. من هذه الاسئلة مثلاً: ما هي الدواعي التي تدفع الجمعيات الأهلية لانشاء المشاريع الإنتاجية ؟ وما هي النتائج التي توصل إليها تحليل أوضاع الجمعيات الأهلية ودورها الإنتاجي؟ هل زادت فعلا فرص العمل المتاحة للمرأة، وهل إكتسبت المرأة الخبرة والمهارة الفنية المطلوبتين وارتفع دخلها؟

ويخلص التقرير إلى أن الجمعيات الأهلية تشكل إطارا للعمل الجماعي المنظم للمرأة في الأراضي الفلسطينية، وان الأنشطة والمشاريع التي أنشأتها هذه الجمعيات هي أنشطة خدمية وإنسانية تسعى لتقديم الإغاثة والرعاية للفئات المحتاجة، وقد تطور بعضها ليشمل المشاركة في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي، والتدريب والتأهيل المهني للمرأة، وتوفير فرص العمل المنتج. بذلك أصبح دور الجمعيات يشمل العمل التنموي، والمساهمة في إدارة شؤون المجتمع المحلي، والتطلع إلى المشاركة في قيادته.

لقد تبدلت فرضيات مشروع البحث إثر الزيارات الميدانية والتعرّف على الصعوبات التي تواجهها الجمعيات الأهلية في الاستمرار في إدارة المشاريع الإنتاجية في ظل الظروف الحالية.

وقد لوحظ أن عدداً من المشاريع الإنتاجية القائمة تواجه مصاعب هيكلية من حيث الحجم والنوع فهي صغيرة جداً، وهذه المشاريع تنتج منتجات متشابهة وتتنافس أولا فيما بينها وثانيا مع القطاع الخاص. كما أن الأنشطة التي تؤديها لا تأتي بقيمة إضافية مهمة فيما عدا أنها تشغل، بشكل مؤقت، عدداً محدوداً من النساء الباحثات عن عمل كربات البيوت، وتوفر خدمات للجمعية مثل إعداد الطعام لرواد الجمعية وخياطة الملابس التي تباع في البازارات. وهذه المشاريع محدودة الأبعاد الاقتصادية، ولا يتسنى لها الاستمرار بشكل مستقل ومجد دون الدعم المادي الخارجي الذي يسمح لها بالاستمرار. كما أ، هناك عدد من المشاريع الإنتاجية متوقفة عن العمل حالياً لعدة أسباب، منها: ارتفاع تكلفة المواد الأولية، وعدم توفر السيولة المالية، ومحدودية تسويق المنتج في المنطقة الجغرافية المعنية، أي المدينة أو القرية، وعدم إنتاج مواد قابلة للتصدير.

الفصل الأول- إشكالية الحالة وأسلوب المعالجة

ألف- تعريف المنظمات الأهلية

يعرف العمل الأهلي بتعاريف عديدة ومختلفة، بحسب أهدافه أو مصادر تكوينه؛ فالتنظيمات الأهلية وغير الحكومية مثلا تأخذ هذا الإسم تمييزاً لها عن التنظيمات الحكومية؛ والتنظيمات الأهلية تقوم بمبادرة أهلية، وتتمتع باستقلالية في حركتها وإدارة أعمالها. وهناك العمل الذي يسمى " العمل التطوعي " نسبةً إلى أن الأعمال تقوم على مبدأ التطوع لا الربح أو المنفعة الشخصية، وهناك " العمل الخيري " الذي هو شكل من أشكال العمل التطوعي الذي يؤثر المنفعة للآخرين. وتتدرج جميع هذه التنظيمات تحت تسمية المجتمع المدني[٣].

ويضم المجتمع المدني في فلسطين مجموع التنظيمات المجتمعية القائمة حاليا، من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب ووسائل إعلام، والتي لها تعبير تنظيمي في المجتمع، وهي بالأساس غير حكومية لما لها من امتداد جماهيري وقاعدة تنظيمية تمنحها القوة الكافية للوقوف أمام السلطة الحاكمة كي لا تقيد حريتها، وذلك من منطلق الحفاظ على الذات وعلى المنجزات التي تم تحقيقها لقاعدتها العريضة.

ويعرّف مشروع القانون الجديد "بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة"، الجمعيات الخيرية بأنها أي " هيئة مؤلفة من سبعة أفراد فأكثر بهدف تقديم الخدمات الاجتماعية والمادية والاقتصادية للمواطنين دون جني الربح المادي أو تحقيق أهداف سياسية". كما يعرّف الهيئات الاجتماعية بالتعريف السابق نفسه، ولكنه يوسع نطاق الخدمات التي تقدمها ليشمل الخدمات العلمية أو ثقافية أو الخيرية أو الفنية أو المهنية التي لا تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية. ويشمل مشروع القانون المذكور الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تخصص أموال للقيام بدور أساسي في ميدان الرعاية الاجتماعية المختلفة دون قصد الربح. ويشمل هذا المشروع أيضا الجمعيات الأجنبية، وهي " أي هيئة اجتماعية أو خيرية أو مؤسسة خاصة يكون مركزها الرئيسي خارج حدود السلطة الوطنية الفلسطينية أو كان أكثر عدد اعضائها من الأجانب" [٤].

ويأتي تعريف الجمعية في مشروع قانون الجمعيات والهيئات الأهلية الفلسطينية على النحو التالي [٥] "**هي شخصية معنوية تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو تحقيق منفعة شخصية**".

وتنقسم أنشطة المنظمات الأهلية وفقا لمصادر عديدة إلى ثلاث مجموعات تبعاً لمجال عملها. وأولها الأنشطة الخيرية والرعاية الاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الفئات المحتاجة، وتندرج غالبية المنظمات الأهلية سواء في الدول العربية أم في باقي أنحاء العالم في هذه المجموعة. وثانيها الأنشطة الأهلية التي تهدف إلى المشاركة في تحقيق التنمية، ومحورها هو اكتساب الفرد والجماعات قدرة أكبر على الإنتاج، بالتعليم والتدريب والتنظيم، ويمتد أحياناً إلى الإنتاج والتسويق. أما الثالثة فهي الأنشطة التي تهدف إلى إعداد الأهالي للقيام بدور إيجابي في اتخاذ القرارات في المؤسسات المحلية والقطرية والدولية، وتتبنى الدعوات الهادفة لتطوير السياسات والمفاهيم على مختلف الأصعدة. ويشمل هذا النمط من الأنشطة الأهلية في كثير من الأحيان النشاط السياسي المباشر الذي يمارس عادة داخل الدولة، إلا في حالة غياب السيادة الوطنية للمواطنين، وتنطبق هذه الحالة على الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى إعلان السلطة الوطنية الفلسطينية[٦].

باء- إشكالية تقييم هذه المنظمات

في التسعينيات، أدركت معظم الجمعيات الأهلية الخيرية والتنموية الحاجة الملحة، في ظل الظروف السياسية الاقتصادية الجديدة، لتقييم أداء أنشطتها ومشاريعها، وضرورة إنشاء قاعدة إدارية لعمل الأنشطة الإنتاجية والخدمية، كما أدركت أهمية رسم خطة تتضمن إقامة مشاريع غير تقليدية مدرة للدخل وناجحة ومربحة. وقد نشرت عدة دراسات عن هذا الموضوع وجرت مناقشات شارك فيها أطراف من السلطة الفلسطينية والجمعيات الأهلية ومسؤولات عن المشاريع وكذلك خبراء عن مراكز البحوث والدراسات. ولا تزال المداولات جارية بهذا الشأن.

وحظي تقييم الجمعيات الأهلية باهتمام خاص، باعتبار أن لها توجهات وسمات تختلف عن منظمات القطاع الخاص وعن المنظمات الحكومية. وأي تقييم لحالة المشاريع الإنتاجية ينبغي أن يشمل الأبعاد الاجتماعية بقدر تركيزه على الأبعاد الاقتصادية للمشاريع.

ويجب أن يأخذ التقييم مسألتين في الاعتبار: أولا طبيعة هذه المنظمات من حيث كونها منظمات تطوعية تختار مجالات عديدة ومتنوعة تنشط فيها. وثانيا أنها تسعى لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية في آن واحد. مما يطرح تساؤلاً حول ماذا إذا لم تملك المشاريع الانتاجية المقومات اللازمة لتحقيق الجدوى الاقتصادية، فهل يمكن الاكتفاء بأنها توفر فرص عمل؟ وفي المقابل، فإن بعض هذه المشاريع تشغّل المتطوعات إلى جانب المتفرغات وتكون قيمة الإنتاج محدودة جدا، خاصة إذا أقيم المشروع في مقر الجمعية.

من المتفق عليه أن التقييم هو عملية مستمرة لكل جوانب العمل وأبعاده ولكافة القطاعات، وكذلك للعلاقة المتغيرة بين الجمعية و البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها. وتنبع أهمية التقييم من كونه وسيلة لزيادة الفاعلية ولتحقيق رسالة المنظمة. لذلك ينصب التركيز على المجالات التالية: مساعدة المنظمات غير الحكومية على استخدام نتائج التقييم في عملية التعلم والتجديد والاستمرار المؤسسي، والإلتزام بنتائج التقييم والتجديد داخل الجمعية ومشاريعها الخدمية والإنتاجية، وتحليل النتائج ثم تطوير أداء للمشاريع الإنتاجية، وربط النتائج بعملية صنع سياسة الجمعية واحتياجاتها وتوجهاتها للمشاريع الإنتاجية المستقبلية.

ولقد جمع هذا البحث ما بين الجمعيات الأهلية والمشاريع الانتاجية، واهتم بالمشاريع المخصصة للمرأه تحديدا. وتنبع أهمية دراسة المشاريع النسائية من كونها مشاريع اقتصادية مخصصة للمرأة وأنها تمثل أحد مصادر توفير فرص العمل لها. ونظرا لحداثة التجربة النسائية في قيادة المشاريع الاقتصادية وادارتها، فقد روعي التركيز على هذه التجربة مقابل النشاطات الأخرى مثل التعليم أو الصحة أو التكافل الاجتماعي. ويمكن أيضا قراءة هذا البحث ضمن التوجه العام لتطوير أوضاع المرأة الفلسطينية (المرفق ٣).

وتطرح الدراسة بعض التساؤلات الهامة منها: ما هي أهداف الجمعيات الأهلية من تأسيس المشاريع الانتاجية؟ هل هي تقديم خدمات التأهيل والتعليم أم توفير فرص للعمل؟ هل تسعى لتوفير الدخل للمرأة أم لجني الربح وتحقيق المنفعة للجمعية؟ وما هو حجم المشاريع الانتاجية وكيف تأسست وماذا تنتج؟

جيم- أسلوب التقييم المتبع

إن تقييم المشاريع الإنتاجية المرتبطة بالجمعيات الأهلية، يحتاج لمعلومات حديثة تفصيلية ودقيقة وشاملة عن أثر تلك المشاريع، والمشاكل والمعوقات التي تواجها هذه المشاريع في البيئة المحلية، وما هي الكفاءة الإدارية والمعرفة والخبرة الفنية المتوفرة لدى القائمين على المشاريع؟ وما هي شروط تمويل المشاريع؟ لذلك تم اعداد استبيان لجمع المعلومات ميدانيا.

يتكون الاستبيان من استمارتين، الأولى لجمع المعلومات عن الجمعية، والثانية لجمع المعلومات عن المشروع الإنتاجي. وتضمنت الاستمارة أسئلة متعددة تكفي للتعّرف على الجمعيات والمشاريع التابعة لها ووصفها باختصار من حيث:

١- تاريخ تأسيس الجمعية ونوع المشاريع الانتاجية التابعة لها وعددها؛

٢- الشكل التنظيمي للجمعية وانعكاسه على الشكل العملي للمشروع، وشكل الهيكل التنظيمي من هيئة عامة وادارية، ووصف لمهام المشرفين على المشروع والعاملين فيه ومسؤولياتهم، ومركزية اتخاذ القرار وأسلوب العمل، وجهة تسجيل الجمعية والمشروع؛

٣- أهداف الجمعية المرتبطة بالمشاريع الانتاجية، والأهداف المرتبطة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي؛

٤- الفئات المستهدفة والمستفيدة من الجمعية والمشروع، ومعايير الاختيار لهذه الفئات؛

٥- الموارد المالية للجمعية والمشروع، ذاتية أم خارجية، ومدى استغلال الجمعية لموارد المشروع؛

٦- الأنشطة الاقتصادية للجمعية وارتباطها بجدوى المشروع؛

٧- احتياجات الجمعية والمشروع للاستمرار في الأنشطة، وكذلك احتياجات التدريب الاداري، وتطوير مهارات العاملات، والتدريب على التسويق وغيره.

شمل الاستبيان عددا متنوعا من المشاريع الإنتاجية ، واعتبر التوزيع الجغرافي على المدن الرئيسية في الضفة الغربية مناسبا باستثناء قطاع غزة. فقد كان تمثيل الاستمارة لقطاع غزة ومشاريعها ضعيفا جدا، ولم تعبئ الاستمارة سوى جمعية واحدة رغم توزيع الاستبيان على خمس جمعيات في غزة. كما وجدت صعوبة في المتابعة بعد التوزيع.

ولم تتناول الدراسة المشروعات النسائية الفردية والخاصة أو المشروعات الانتاجية البيتية أو العائلية. بل تتناول المشاريع الانتاجية الجماعية التي تتبناها الجمعيات الأهلية النسوية والتي تلبي حاجة المرأة للعمل المنتج وللخدمات المساندة من توفير مأكولات جاهزة وملابس. ومن الواضح أن النتائج التي خلصت اليها الدراسة ليست نهائية شاملة وتحتاج لمزيد من البحث، كما أنها لا تنطبق بالضرورة على كل المشاريع الانتاجية التي تديرها الجمعيات

الأهلية. ولا يهدف البحث الى توجيه النقد للجمعيات والمشاريع، انما يهدف الى التعرف على التحديات التي تواجهها الجمعيات والمشاريع الانتاجية في المرحلة الحالية، كذلك إلى تحديد نقاط الضعف في بناء المشروعات الانتاجية وأسلوب عملها، والعمل على بلورة اقتراحات أو حلول عملية للتغلب عليها.

دال- أسلوب البحث

تم اتباع الأسلوب التالي خلال مراحل هذه الدراسة:

١- مراجعة مكتبية للمنشورات والوثائق المتوفرة، وجمع المعلومات عن الجمعيات الأهلية من المصادر الرئيسية والثانوية (انظر قائمة المراجع)؛

٢- حصر الجمعيات الأهلية النسوية التي لها نشاطات إنتاجية، وانتقاء المشاريع الإنتاجية القائمة حالياً والمراد دراستها؛

٣- إعداد نموذج لتقييم أداء الجمعيات الأهلية والمشاريع الإنتاجية، وهو استبيان مكون من استمارتين تعبئها الجمعيات المختارة ومشاريعها الإنتاجية الصغيرة؛

٤- الاتصال بالجمعيات الأهلية النسوية المراد دراستها والعمل على كسب استعدادها لتعبئة الاستبيان وقبول الاستفادة من نتائج البحث؛

٥- زيارة ميدانية للتعرف على الجمعيات والمشاريع الإنتاجية المختارة، وتعبئة الاستمارات، واستكمال جمع البيانات والمعلومات الرئيسية؛

٦- مناقشة التوجهات المستقبلية للجمعيات التي تمت زيارتها لتنمية مشاريعها الإنتاجية وتطويرها، وأشكال التعاون القائمة حاليا بينها وبين المشاريع الإنتاجية الأخرى المماثلة، وتحديد الصعوبات والتحديات المستقبلية التي تواجهها؛

٧- توزيع الاستبيان بالبريد في المرحلة الأولى في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، دون تجاوب من الجمعيات، مما يدل على ضرورة اتباع أساليب أخرى. في المرحلة الثانية تم انتقاء ٢٥ جمعية أهلية تشرف كل منها على مشروع إنتاجي أو أكثر وتم توزيع الاستبيان عليها خلال الزيارة الميدانية للجمعيات وبعد شرح أهمية التقييم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛

٨- تعيين مشرفة لمتابعة ملء الاستمارات ميدانياً وجمعها بعد تعبئتها. استمرت هذه المرحلة من كانون أول/ديسمبر ١٩٩٦ حتى نهاية شباط/ فبراير ١٩٩٧؛

٩- تحليل وتفريغ المعلومات من الاستبيان خلال شهر واحد، مع إعادة التدقيق واستكمال النقص في المعلومات خلال شهري نيسان/إبريل وأيار/مايو ١٩٩٧؛

١٠- استعمال أسلوب المناقشة الجماعية مع عدد من المسؤولات عن المشاريع والجمعيات، وذلك من أجل الحصول على معلومات نوعية إضافية؛

١١- توسيع دائرة الاستشارة لتشمل مندوبات عن الوزارات المعنية مثل وزارة التخطيط ووزارة الشؤون الاجتماعية، والهيئة الدولية لإغاثة اللاجئين، الأونروا، والهيئات غير الحكومية العاملة في فلسطين والممولة للمشاريع والأنشطة، ومراكز الدراسات والبحوث النسوية، وبرامج البحوث الجامعية، ومسؤولات عن الاتحادات ... الخ؛

١٢- تحليل المعلومات وصياغة التقرير.

هاء- عينة البحث

أظهرت المراجعة الأولية العدد الهائل للجمعيات الأهلية في الأراضي الفلسطينية والتنوع الكبير في الخدمات التي تقدمها. لذلك، تم اختيار الجمعيات الأهلية النسوية التي تشرف على مشاريع إنتاجية مخصصة للعمالة النسائية لتكون مادة الدراسة الحالية. وكان معيار الاختيار أن تدار الجمعيات من قبل هيئات نسائية، وأن يكون لديها مشاريع إنتاجية لتشغيل المرأة وخدمة احتياجاتها.

ووفقاً لأحد المصادر[٧] فإن هناك ١٧٤ مؤسسة أهلية نسوية في فلسطين، منها ٨٢ جمعية أهلية خيرية تطوعية و٦ أطر جماهيرية نسائية تتبع تنظيمات سياسية، ولكل اطار أكثر من فرع موزع على عدة مدن، كما أن هناك١١ مشروعا إنتاجيا و١٣ تعاونية و١٠ مراكز نسوية للدراسات والأبحاث أو للتدريب المهني والتعليمي. (المرفق ١ - جدول ١ و٢).

وأشار مصدر آخر[٨] إلى أعداد مختلفة وهي ٧٧ مؤسسة أهلية نسوية، منها ٢٨ جمعية لديها مشاريع إنتاجية لتشغيل النساء. وكما ذكرت نشرة اتحاد الجمعيات النسائية التطوعية الخيرية أن الاتحاد يتألف من ٥٥ جمعية، ولم تذكر المشاريع الانتاجية التابعة لها. (المرفق ١)

ونظرا لاختلاف عدد الجمعيات والمشاريع وتنوع المعلومات تبعاً لمختلف المصادر فقد أعدت قائمة مختارة من الجمعيات الأهلية ذات المشاريع الإنتاجية، ودققت القائمة قبل اعتمادها من خلال الاتصال مع الجمعيات. وفي كانون أول/ديسمبر ١٩٩٦، تمت مراجعة قائمة الجمعيات ميدانيا وتم اختيار بعض الجمعيات والمشاريع الإنتاجية القائمة والعاملة كعينة للبحث. (المرفق ١ - الجدول ٥)

واو- صعوبات البحث الميداني

بعد إعداد الاستبيان واختيار عينة البحث، تم توزيع ٢٥ استمارة للجمعيات و٢٥ استمارة للمشاريع الإنتاجية. استمر العمل ثلاثة أشهر في جمع المعلومات ميدانيا. وأثناء ذلك، إعتذرت بعض المسؤولات في الجمعيات عن تعبئة الاستمارة للأسباب التالية:

١- تصفية المشروع الإنتاجي؛

٢- حداثة الجمعية أو المشروع الإنتاجي، أو حداثة الاثنين معاً؛

٣- عدم استعداد إدارة الجمعية توفير المعلومات المطلوبة أو عدم توفر المعلومات الكاملة في الجمعية؛

٤- صعوبة الأسئلة في طول الاستمارة وتعقيدها، أو عدم تطابقها تماماً مع أوضاع الجمعية والمشروع؛

٥- تعبئة الاستمارة يحتاج لوقت أطول من الوقت المتاح مدة شهر ونقتضي معرفة بكافة تفاصيل عمل الجمعية والمشروع الإنتاجي؛

٦- كثرة الأبحاث الميدانية ولّد شعورا لدى المسؤولات بالثقل من تعبئة الإستمارات وانطباعا بأنها لا تعود بأي فائدة؛

وقد أبدت بعض المسؤولات استعدادهن للاجابة على الأسئلة شفويا فقط دون الالتزام بقراءة الاستمارة وتعبئتها خطياً. وتم قبول ذلك لضرورة استكمال المعلومات رغم الاقتناع بأهمية ملء الاستبيان داخل هيئات الجمعية والمشروع الانتاجي.

وبعد استعادة الاستمارات تم اتخاذ الاجراءات التالية:

(أ) ألغيت الاستمارات التي عبأتها جمعيات لا تنطبق عليها مواصفات الجمعية الأهلية ذات المشاريع الإنتاجية النسوية الصغيرة واستمارات المشاريع غير مكتملة المعلومات؛

(ب) إعتمدت بعد التدقيق ١١ استمارة للجمعيات و١٤ استمارة للمشاريع الإنتاجية كعينة للبحث؛

(ج) اعتبرت الإستمارات المستوفية للشروط كافية للاستدلال على مؤشرات عامة عن الجمعيات وعن المشاريع.

واتضح عند التحليل أن النقص الرئيسي في الاستمارات المستعادة هو عدم استكمال البيانات التي توضح مصادر الدخل، والنفقات، والمصاريف، والموارد المالية، والعجز في الميزانية، وعدم توفر معلومات عن الأنشطة الاقتصادية للمشاريع، كتنوع المنتجات، وأساليب اختيارها وأساليب التسويق، والترويج ومصادر المواد الخام وطرق نقل المعرفة الفنية، والطاقة الانتاجية ومعدل الاستغلال.

الفصل الثاني- المرأة ومنظمات العمل الأهلي المنتج في فلسطين

ألف- الصناعة الفلسطينية

نظراً لحداثة السلطة الوطنية الفلسطينية في المناطق لم تبلور هذه السلطة حتى اللآن خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن من خلالها مناقشة التوجهات بشأن تطوير الوضع الاقتصادي والصناعي ومعرفة السياسات والاجراءات التي تكفل تطوير القطاع الصناعي الرسمي.

ان عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي لمناطق الضفة الغربية وغزة أدى ويؤدي إلى الحد من الاستثمار في الصناعة ومنع تطورها. وأساس عدم الاستقرار هو وجود جيش الاحتلال، وما يتمخض عنه من ممارسات قمعية ومن تدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للأراضي الفلسطينية ومن سيطرة على الأرض والمياه والمعابر الحدودية والاغلاقات واستمرار الهيمنة السياسية والاقتصادية على المناطق الفلسطينية. ذلك أن إسرائيل ما زالت تتحكم بالشؤون الخارجية والداخلية، والحدود والمعابر، والاقامات وتدفق رؤوس الأموال، وإجراءات الاستيراد والتصدير، والسياسات الضريبية التي تفرض على السلع والخدمات، والطوق الأمني المفروض فيما بين المناطق.

ويستعرض التقرير الحالي بعض العناصر المؤثرة على الصناعة الفلسطينية انطلاقا من مناقشات جرت حول استراتيجية التنمية الصناعية (البرغوثي (١٩٩٦)). ويشير الى توفر الإمكانيات والمقومات لبناء قاعدة صناعية في المناطق الفلسطينية، ومنها: وجود العنصر البشري، والمواد الخام المحلية، وبعض الخبرات المكتسبة، ووجود رأسمال فلسطيني في الخارج يمكن أن يستقطب في إنشاء صناعات متوسطة وصغيرة، وكذلك توفر مقومات لتطوير الصناعات الصغيرة كرأس المال والخبرات والكفاءات الإدارية العلمية والفنية والتمويل والأسواق. هذا مع العلم بأن الدراسة الحالية تنحصر في قطاع الصناعات الصغيرة الخاصة وفي القطاع غير الرسمي.

تلعب الصناعات المحلية الصغيرة دورا رئيسيا في الاقتصاد الفلسطيني فهي مؤثرة في استيعاب اليد العاملة ورفع مستوى المعيشة وتساهم في توفير المهارات والتقنيات الجديدة والحديثة ولو بشكل محدود. بيد أنه يجب التركيز على عامل الجودة في الصناعات المحلية من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات والمصنوعات الفلسطينية وتهيئتها للتصدير، للتغلب على صغر السوق المحلية حيث أن الأسواق التصديرية تقتضي إنتاج سلع ذات قدرة تنافسية عالية.

وهناك معوقات كثيرة تصعّب عملية التخطيط الإنتاجي للمستقبل، ومنها الإفتقار إلى البنى التحتية كالطرق والكهرباء والمياه والمباني المناسبة وشبكات الاتصالات، ويضاف الى ذلك مشكلة الاغلاقات المتكررة، وإجراءات الاستيراد والتصدير التي تتم عن طريق الوسطاء الإسرائيليين وكلها تؤدي إلى زيادة التكلفة وتقليل الدخل والأرباح، وتزيد من الفصل ما بين سوق الضفة الغربية وسوق قطاع غزة.

وتعتبر المشاريع الإنتاجية الصغيرة، المدرة للدخل والتي تتبناها الجمعيات الأهلية، جزءا من القطاع الاقتصادي غير الرسمي، مثل المشاريع الصغيرة التي يؤسسها أفراد، نساءً ورجالاً، في الريف أو المدينة. وقد برزت أهمية هذا القطاع حديثا، من القدرة على استيعاب عدد أكبر من العمال، وزيادة فرص العمالة غير الماهرة.

ونظرا لارتباط هذا القطاع بالجمعيات الأهلية والمشاريع الإنتاجية يجدر البدء بتعريف القطاع غير الرسمي وتصنيف المشاريع الانتاجية والأنشطة الاقتصادية التي تقع ضمنه وخارج القطاع الرسمي.

ولتعريف القطاع غير الرسمي والمشاريع الصغيرة، يمكن الاستعانة بالمعايير نفسها التي تستخدم لتصنيف المشاريع الاقتصادية الكبيرة وهي: حجم العمالة، ورأس المال، وقيمة الإنتاج، ونوع الملكية، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمشروع. وتشير إحصائيات عام ١٩٩٦ مثلاً إلى أن عدد مصانع الملابس في الضفة الغربية يتعدى الألف منشأة، وأن ما لا يقل عن ٧٦٩٠ عاملاً وعاملة يعملون فيها موزعين ما بين أصحاب عمل وعمال بالأجرة.

وعند توزيع عدد المنشآت حسب عدد العمال، فان الغالبية- أي حوالي ٥١٨ منشأة من أصل ألف منشأة، تشغّل ما بين عامل و٤ عمال، وهذه هي المشاريع الصغيرة. وتشغّل المجموعة الثانية- وعددها ٢٣١ منشأة- من ٥ إلى ٩ عمال، أما المجموعة الثالثة- وعددها ١٧٠ منشأة- فتشغّل ما بين ١٠ و ١٩ عاملاً وعاملة. وهكذا نرى أن المشاريع الصغيرة تشكل الغالبية العظمي من المشاريع الاقتصادية في قطاع تصنيع الملابس، وكذلك من الملاحظ أن الإناث تشكلن أغلبية العمالة في مصانع الملابس إذ يبلغ عددهن ٤٤٥٢ عاملة من أصل ٧٦٩١ عاملا. ويمكن القياس على هذه الصناعة في المجالات الأخرى، الا أنه لا توجد احصائيات متكاملة عن القطاعات الانتاجية، ولا يتسع نطاق هذه الدراسة للقيام بذلك.

توزيع المنشآت حسب عدد العمالة

عدد العمال	(١-٤)	(٥-٩)	(١٠-١٩)	(٢٠-٤٩)	(٥٠-٩٩)	١٠٠+
عدد المنشآت	٥١٨	٢٣١	١٧٠	٦٠	٨	٤

المصدر: إحصاءات دائرة الإحصاء الفلسطينية لسنة ١٩٩٦.

وتصف احدى الدراسات[٩] المشاريع الإنتاجية في القطاع غير الرسمي بأنها مشاريع محدودة المردود والإنتاج، أو أنها ذات عائد منخفض وغير قابلة للتوسع، وتعرف على أنها مشاريع الإعالة أو مشاريع خفض حدة الفقر. وأغلب هذه المشاريع يحصل على دعم من جهات مانحة محلية وإقليمية ودولية. وتصنف المشاريع التي تنشئها الجمعيات تحت المشاريع الإنتاجية الصغيرة جداً أو متناهية الصغر - micro enterprise - وهي التي تشغّل أقل من أربعة عمال، أما المشاريع الصغيرة فتشغّل من ٥ إلى ٥٠ عمال. وتشكل هاتان الفئتان الغالبية العظمى من مشاريع الجمعيات، أما المشاريع الأهلية التي تشغّل أكثر من ١٠ عمال إلى ١٥ عامل فهي قليلة. وسيتضح لاحقاً أن صفات المشاريع الإنتاجية التابعة للجمعيات الأهلية الخيرية تطابق صفات مشاريع القطاع غير الرسمي.

وتبين الدراسة الحالية ان المشاريع التابعة للجمعيات الأهلية الخيرية والتنموية مشاريع صغيرة جداً، وهي محدودة العمالة ورأس المال، ومحدودة المردود والإنتاجية، وغير قابلة للتوسع وزيادة الانتاج، وموسمية غير مستقرة، ومدعومة في الغالب من قبل الجمعيات. كما أن الإنتاج فيها يدوي أو آلي بسيط، ويفرز منتوجات قابلة للتسويق في السوق المحلي فقط. ومنتوجات إستهلاكية تناسب ذوق السكان المحليين. وتنقسم الصناعات إلى منتجات الغذائية وملابس (خياطة وحياكة) وأحذية وصناعات حرفية.

إن معظم المشاريع الانتاجية غير رسمية وغير مسجلة في الدوائر المعنية بالاقتصاد المحلي مثل غرف التجارة والصناعة، ولا تدفع ضرائب ولا رسوم للبلديات أو المجالس المحلية، وليس للعاملات فيها أية حقوق أو ضمانات، كما تعمل العاملات تحت ظروف عمل صعبة.

ومعظم العمليات الإنتاجية للمشاريع تعتمد على التواصي والطلبات الخاصة، والتعاقد من الباطن مع المشاغل الكبيرة أو المصانع، كما تعتمد على التعاقد مع متعهد لتأمين المواد الأولية. وتقوم العاملات ببعض الخطوات في عملية الانتاج في المشغل مثل قص القطعة وخياطة المنتج، أو توزع المواد الأولية على النساء لينجزن العمل في منازلهن أثناء أوقات فراغهن ثم يتم جمع المنتجات من المنازل وتغليفها واعادتها للمتعهد الذي يقوم بتسويقها وتوزيعها على مراكز البيع في المدينة. بهذا يضمن المتعهد والجمعية مدخولا شهريا مقطوعا بعد دفع مبلغ محدود للعاملات(١٠).

تواجه المشاريع الصغيرة في القطاع غير الرسمي صعوبات ومعوقات هي:

١- تأثر المشاريع بالعوامل الخارجية التي قد تؤدي إلى إغلاقها أو تخفيض إنتاجها، عدم القدرة على التأقلم بشكل مستمر مع المتغيرات الموسمية والاقتصادية وتقلبات السوق؛

٢- عدم قدرة المشاريع الصغيرة وادارتها على التوفيق بين تعدد الأنشطة المرتبطة بعملية الإنتاج والبحث عن المواد الأولية وتطوير المنتج والتسويق والتدريب والصيانة؛

٣- المردود المالي المحدود إزاء الرغبة في التوسع وزيادة الإنتاج.

باء- العمل الأهلي في فلسطين

تطرق العديد من الباحثين لمناقشة دور العمل الأهلي في فلسطين في غياب السلطة الوطنية، وتأثر هذا العمل بالظروف السياسية التي تمر بها البلاد منذ أربعين سنة، متمثلة بالحروب والصراع الدامي والاحتلال والاستيطان. وقد خلفت هذه الحروب والصراعات الدامية، ومنذ الحرب العالمية الأولى، الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وخلفت فئات كثيرة من السكان في حاجة للرعاية والمساعدة. كما تأثرت حياة أغلبية النساء الفلسطينيات بشكل مباشر خلال العقود الأربعة الماضية، بحالتي الحرب المستمرة وعدم الاستقرار المتواصل، ولا سيما النساء اللاجئات. وجمدت هذه الظروف السياسية إلى حد بعيد أي تطور اجتماعي للأفراد كما جمددت نمو الاقتصاد الفلسطيني. إلا انها أدت، بحكم الحاجة، إلى انتظام كثير من المواطنين في تجمعات سياسية، أو خيرية كبديل عن المؤسسات الحكومية غير الموجودة.

وغلب على المؤسسات، السياسية والعسكرية المناهضة للاحتلال والاستيطان، القائمة في تلك الفترة عنصر الرجال، وعلى المؤسسات الخيرية العنصر النسائي. وكانت تلك الجمعيات شبه منظمة وتعمل بدون ترخيص من الجهات الحاكمة. ولعبت هذه الجمعيات دورا كبيرا في مقاومة الاحتلال من جهة، وفي الاغاثة والرعاية الاجتماعية من جهة أخرى.

لقد مرّ تشكل المنظمات الأهلية غير الحكومية في فلسطين بعدة مراحل، ويمكن تصنيف هذه المنظمات بحسب طبيعتها وتاريخ تكوينها (البرغوثي ١٩٩٤) على النحو التالي:

١- الجمعيات الخيرية والتعاونية: وهي أقدم أشكال التنظيمات الأهلية في فلسطين، ولها نشاطات متعددة، وأغلبها ظل محكوما بالبنية التقليدية للمجتمع؛

٢- المنظمات الجماهيرية: مثل المنظمات النسائية والنقابات العمالية وحركات العمل التطوعي، وقدمت هذه المنظمات خدمات كبيرة للشعب، من تدريب وتعليم وتربية. ويمكن أن يكون لها دور هام في المستقبل إذا ما تمت مراجعة هيكليتها وأعمالها على أساس الاستفادة من تجربة وخبرة الماضي؛

٣- المؤسسات والمنظمات التنموية: ومنها اللجان الزراعية والعمالية والصحية، وأسهمت هذه المؤسسات في بناء البنية التحتية، وأخذت طابعا جماهيريا، إلا أن توسع عملها وتطوره شهد تفاوتا مهنيا، مما يجعل من الصعب إدراجها جميعا تحت نفس التصنيف.

ومن مظاهر العمل الاجتماعي التطوعي في الضفة الغربية، بعد حرب ١٩٦٧، ظهور لجان العمل التطوعي التي خرجت إلى ميدان العمل العام كالزراعة والبناء ونظافة البيئة والعمل على زيادة الإنتاج وسياسة الاعتماد على الذات.

كما شهدت المناطق المحتلة نهوضا واسعا لمختلف المنظمات الأهلية في أواسط السبعينات، وتشكلت المنظمات التنموية في بداية الثمانينيات. وأدت الانتفاضة آنذاك إلى انتشار واسع لمختلف المنظمات والمؤسسات، كما أدى الاهتمام العالمي بما يجري على الأرض الفلسطينية المحتلة وتوفر مصادر تمويل خارجية لم يسبق لها مثيل، إلى توسع نشاط المنظمات التنموية التي تركز على الاعتماد على الذات.

وبلغ عدد الجمعيات الخيرية القائمة والمسجلة حتى عام ١٩٨٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٧٢ جمعية. وذكرت دراسة أخرى أن العدد بلغ ٤٤٤ في سنة ١٩٩٢، وجاء في دراسة ثالثة عدد ٨٠٠ جمعية لعام ١٩٩٤ أي بمعدل جمعية لكل ثلاث ألف نسمة. [١١] ورغم تعدد أنواع الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات كان هدفها الأول هو الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز صمود المواطنين في مدنهم وقراهم. والمتتبع لأوضاع الأراضي الفلسطينية المحتلة يعرف أن هذه الهيئات أخذت على عاتقها إدارة الحياة العامة في البلاد في غياب سلطة أو حكومة مركزية. ويلاحظ انه لا تكاد تخلو مدينة أو قرية أو مخيم من جمعية أو مؤسسة نقابية أو ثقافية.

وتطرقت إحدى الدراسات[١٢] للتطورات الجديدة على الساحة الفلسطينية وتأثيرها على نشاطات المنظمات الأهلية، ومآل المنظمات غير الحكومية في ضوء تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية. وتوقعت أن تتحول بعض المنظمات الأهلية إلى منظمات حكومية لتصبح جزءا من السلطة كما توقعت أن تنحل بعض المنظمات من تلقاء ذاتها، أو أن تغير طابع نشاطها. مثل المنظمات شبه الرسمية مثل اتحاد المرأة الفلسطينية واتحاد نقابات العمال. وتطرقت هذه الدراسة ايضاً إلى العوامل التي قد تساعد على الفرز بين المنظمات، وحددتها بالعوامل التالية: أهدافها وارتباطها بالمصلحة العامة، برامجها ونشاطاتها، واتساع الفئة التي تمثل المنظمات مصالحها وارتباط ذلك بالمصلحة العامة، والقدرة على الاعتماد على الذات وعدم الاعتماد الكلي على التمويل الخارجي. وتوقعت هذه الدراسة أيضا أن تنتقل

تدريجيا بعض المسؤوليات والخدمات التي تقدمها هذه المنظمات للسلطة، واشترطت أن يرتبط هذا النقل باشراك مسؤولي المنظمات غير الحكومية في عملية التخطيط وإعداد سياسات المستقبل، وإشراكهم كذلك في تنسيق تقديم الخدمات في المرحلة المقبلة. وطالبت الدراسة بأن تنشأ، إلى جانب الأجهزة الحكومية، هياكل تنسيق وطنية عامة مشتركة مع الهيئات الأهلية للتنسيق بين أجهزة السلطات ومقدمي الخدمات من المنظمات غير الحكومية، وذلك لتجنب هدر الموارد والطاقات، وتجنب مركزة الخدمات في يد الجهاز الحكومي، من أجل العمل لنشوء نظام من التعاقد بين الحكومة ومقدمي الخدمات من الآخرين سواء أكانوا منظمات غير حكومية أم هيئات من القطاع الخاص. وتؤكد الدراسة أن خصائص الإبداع والابتكار التي اكتسبتها معظم المنظمات غير الحكومية خلال المراحل السابقة تؤهلها لمواصلة دورها في تقديم النماذج التنموية الملائمة لظروف المجتمع الفلسطيني وحاجاته في المرحلتين الحاضرة والقادمة.

ومن بين الخلاصات الأولية التي توصلت إليها دراسة الفقر[١٣] التأكيد على ضرورة تقديم المساعدات للأسر غير القادرة على تأمين الدخل الكافي لنفسها، فمهما كانت أسباب الفقر والإفقار التكوينية والبنيوية والمباشرة في المناطق الفلسطينية، يبقى من الضروري التصدي لهذه الظاهرة واعتماد تدابير وسياسات للتخفيف منها وإعداد استراتيجيات لاستئصالها.

وهناك ضرورة لتوسيع قاعدة تقديم المساعدات للأسر غير القادرة على تأمين الدخل الكافي لنفسها. وهذا يعني زيادة حجم المساعدات المعتمدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة غوث اللاجئين والهيئات الخيرية الأهلية والأجنبية الأخرى لضمان إعانة كل الأسر المستحقة. كما أن استمرار فعالية المنظمات والجمعيات الخيرية الأهلية والأجنبية التي تقدم العون للعائلات الفقيرة ضروري في هذه الفترة، ويترتب على هذا العمل توفير الإطار القانوني الملائم والمحفز لعمل هذه المنظمات والجمعيات، وتطوير العمل الأهلي ويغلب عليه طابع العمل الخيري أو الاغاثي ومفاهيمه وممارساته ليصل إلى مفاهيم العمل التنموي[١٤].

وتؤكد البحوث على أنه لا مفر من اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية – خلال المرحلة الانتقالية في المناطق الفلسطينية – صياغة استراتيجية تنموية تقوم على تحديث البنية التحتية، وتكثيف استخدام العمالة في الأراضي الفلسطينية وتحسين أداء الخدمات التعليمية والصحية. وكي يتسنى إعداد نظام ضمان اجتماعي وطني، لا بد من ابعاد ظاهرة الفقر عن مفاهيم وممارسات العمل الأهلي الذي يتسم بصفات العمل الخيري أو "الاغاثي".

جيم- الجمعيات الأهلية الفلسطينية – إطار متاح للمرأة للعمل المنظم

من المهم الإستعانة بمؤشرات لقياس دور المرأة في القطاع غير الرسمي وقياس الفجوة بين مشاركة المرأة ومشاركة الرجل في التأثير على التطور الاجتماعي والاقتصادي. ومن المؤشرات التي من الممكن إستخدامها في هذا المجال: حجم مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية التطوعية، وإنشاء المشاريع الإنتاجية التابعة لها، وبالتحديد دورها في تأسيس هذه الجمعيات الأهلية وادارتها وادارة المشاريع الانتاجية.

لقد تأسست معظم الجمعيات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية وتعمل وفقا لقانون الجمعيات الخيرية الأردني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦، ووفقاً لقانون الجمعيات العثماني ١٣٢٧ هـ في قطاع غزة[١٥]. ويقدر عدد الجمعيات

الأهلية التطوعية، في الأراضي الفلسطينية حاليا بحوالى ٤٠٠ جمعية، منها ما لا يقل عن ١٧٤ جمعية تشكلت بمبادرات نسائية.

ومن المعروف أن حجم مشاركة المرأة في مجال الجمعيات الأهلية يفوق حجم مشاركة الرجل فيه، وذلك لأن مجال العمل الأهلي الخيري لا يعاني من التمييز بين الرجل والمرأة أو من الضغوط المؤثرة على ولوج المرأة فيه، كما هو الحال في القطاع الرسمي. وقد اختيرت المنظمات الأهلية كمعيار ومؤشر يدل على رغبة النساء في التعامل مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والمشاركة في بناء وتأسيس عمل جماعي غير حكومي يخدم المنفعة العامة ولا يقوم على أساس الربح الفردي.

إذا، مشاركة المرأة في تأسيس الجمعيات الأهلية وإدارتها، وبالتحديد ارتفاع نسبة مشاركتها في الأجهزة التنفيذية والإدارية للمؤسسات الأهلية، مؤشر يقيس رغبتها في العمل في المحيط العام وشغفها بذلك. مما يسمح للمرأة أن تخوض تجربة العمل النظامي في القطاع العام وتبوأ مواقع قيادية وقد تتحول هذه الجمعيات والقواعد الإنتاجية الصغيرة إلى لاعب أساسي على الساحة الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية الأمر الذي يؤكد ضرورة دفع تجربة المرأة في قيادة المجتمع المدني.

ومنذ منتصف القرن الحالي، وبسبب غياب سلطة وطنية ترعى شؤون ومصالح الشعب الفلسطيني، وفي ظل الاحتلال، وبسبب صعوبات العمل الاقتصادي والاجتماعي، وقع العبء الأساسي في ادارة شؤون وتقديم الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني على التنظيمات السياسية والمنظمات الأهلية، وأثبتت الجمعيات التطوعية والخيرية النسوية وجودها في مجال تلبية احتياجات الأسرة والمرأة وتقديم خدمات الإغاثة والرعاية الصحية وفي تطوير برامج التوعية السياسية والتعليم والتدريب المهني وفي تأسيس مشاريع إنتاجية تدر دخلا للجمعية وتوفر فرص عمل للمرأة الراغبة في المساهمة في إعالة أسرتها.

إذا، كانت مساهمة السكان ضعيفة بشكل عام في ادارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية في ظل غياب السلطة، ولكن على المستوى المحلي وفي نطاق المجتمعات الصغيرة التي تأخذ عملية بنائها تلقائية معينة، عملت المرأة ولا تزال تعمل بهمة ونشاط من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد والانخراط في العمل التنموي. وتؤكد البحوث المتاحة عن المنظمات غير الحكومية أو العمل الإنتاجي غير الرسمي أن النساء أكثر شغفا وانخراطا في بناء المجتمع المدني. وتقول إحدى عضوات الجمعيات في استمارة الجمعيات: " إن الجمعيات الأهلية النسوية واكبت أحداث فلسطين وتأثرت بالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وقدمت خدمات تناسب المرحلة التي وجدت فيها"[١٦].

وبالفعل، تمكنت المرأة في فترة الانتفاضة من المساهمة في اعادة توجيه الاقتصاد الوطني باعادة الاعتبار للاقتصاد المنزلي كركيزة من ركائز اقتصاد الاعتماد على الذات، ومن خلال تشكيل تعاونيات زراعية وترويج الصناعات الخفيفة والحرفية، وذلك تنفيذاً للبرنامج الوطني للانتفاضة بمقاطعة المنتجات الاسرائيلية[١٧].

يكفي هذا المؤشر ليدل على أهمية توفير الفرص للمرأة كي تستمر في المشاركة بكل قوة في البناء الوطني.

إن مشاركة المواطنين في الجمعيات والمؤسسات الأهلية انطلقت منذ بداية القرن الحالي في المنطقة العربية. وتشترك حاليا معظم الدول العربية في تقييد حركة المجتمع المدني وقدراته التنظيمية والحد من حركة الأفراد وحرياتهم المدنية، إلا أن تطور المجتمع الفلسطيني حدث تحت الاحتلال الذي كان انتقائيا في تقييد المجتمع المدني وهيئاته، وذلك لان لإسرائيل تنظيمها الخاص غير المتداخل مع المجتمع المحلي.

وهناك تساؤل مطروح الآن حول طبيعة العلاقة بين السلطة الفلسطينية الناشئة والمجتمع المدني الذي تعود على استقلالية قراراته وتحركاته الداخلية ضمن المجتمع المحلي [١٨]. وهنالك تساؤل آخر حول العلاقة بين ظاهرة الجمعيات الأهلية في فلسطين كأحد أشكال العمل المنظم الذي أخذت المرأة دورا أساسيا في تشكيله وإدارته، وظاهرة المنظمات ذات الأبعاد العسكرية والسياسية التي لعب الرجل الدور الأساسي في تشكيلها.

ما من شك في ان تأسيس المنظمات الأهلية هو أحد المؤشرات المهمة في ظهور المجتمع المدني، وهو أسلوب للتعبير عن مصالح القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع. ويرتبط العمل الأهلي بطبيعة المجتمع الذي ينشأ فيه وظروفه، وبنمط الإنتاج السائد وعلاقته بالعادات والتقاليد، وبثقافة المجتمع وظروف تكوينه التاريخي، لذلك يختلف العمل الأهلي باختلاف المجتمع وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما يختلف في المجتمعات النامية باختلاف درجة نمو هذه المجتمعات وتطورها.

دال- المنظمات النسوية الأهلية

بدأ العمل النسوي المنظم في فلسطين منذ أوائل القرن الحالي، وتركزت نشاطات العمل النسوي في الأساس على تقديم خدمات الإعانة والاغاثة الانسانية، بالإضافة إلى حملات الاحتجاج السياسية والتعليمية. كما ظهرت بوادر واتجاهات جديدة في العمل النسوي بعد عام ١٩٦٧، وشملت محاولات لتدريب المرأة على مهارات جديده تساعدها على المشاركة في العمل مقابل أجر، وذلك من اجل التكيف مع التغير المفاجئ في الظروف الحياتية آنذاك.

وتتنوع وتتعدد أهداف الجمعيات الأهلية ذات المشاريع المدرة للدخل لأعضائها أو الربح للجمعية. يستدل على ذلك مت الاجابات في المسح الميداني،[١٩] فمنها ما هو مختصر، مثل " انسانية أو خيرية أو للتأهيل أو للرعاية التربوية أو الصحية "، ومنها ما هوعام وغير ملزم باتجاه محدد، كرفع مستوى المرأة ومساعدة المحتاجين وتشغيل أيدي عاملة ورفع مستوى المرأة ثقافيا ومهنيا وأكاديميا وعلميا واجتماعيا. وتعطي الجمعيات أهمية لمثل هذه الأهداف العامة والتي لا ترتبط بالعمل على ادارة المشاريع الانتاجية فقط، لكلمات مثل تأطير وتنظيم وتفعيل ومشاركة؛ ورفع المستوى المعيشي وتطوير قدرات المرأة ومهاراتها وتقوية دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي و " الارتقاء بالمستوى الثقافي والتعليمي والفني والصحي والقانوني للمرأة " و" السعي لتحسين واقعها ودفعها إلى أن تأخذ دورا أكثر فاعلية" و "رفع مستوى المرأة اقتصاديا واجتماعيا وصحيا ورعاية المرأة العاملة " و " تهتم الجمعية بالمرأة وتعمل على توعيتها لدورها في المجتمع لتقوم بدور أكثر فاعلية في المجتمع الفلسطيني " و " الجمعية مؤسسة اجتماعية نسائية خيرية تقوم بعدة نشاطات من أجل خدمة المرأة داخل المؤسسة وخارجها وتعتمد كل الاعتماد على العنصر النسائي بالعمل".

وتأسست، في عام ١٩٧٨ لجان العمل النسائي، من مجموعة من النساء المهنيات والجامعيات، كما أعلن عن لجان نسوية أخرى توجهت لتقديم الخدمات الأساسية للمرأة، وخصوصا للمرأة العاملة، من خلال توفير دورات

التدريب المهني والبرامج المساعدة والمشاريع المدرة للدخل، كما وظفت الطاقات النسوية الشابة للعمل التنموي والتثقيفي للمرأة.

وتحدد الأطر ولجان العمل النسائي أهدافها على نحو يختلف عن الجمعيات الخيرية مثل: "زيادة انخراط المرأة بالعمل الوطني وتفعيل دورها في العملية الانتاجية من خلال اقامة مشاريع انتاجية نسوية " و " رفع مستوى المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي واقامة مشاريع تأهيلية وانتاجية لدمج المرأة في العملية الاقتصادية والاجتماعية " والربط ما بين التأهيل والتدريب المهني وتوفير رياض الأطفال والمشاريع الانتاجية.

وهناك أهداف أخرى تتعلق بتوعية المرأة وتثقيفها مثل: " تشكيل منهج نسوي مبني على أساس أن للمرأة دورا أساسيا في المجتمع، ولتحقيق ذلك تقوم بنشاطات عديدة تساعد على تأهيل المرأة واقامة مشاريع انتاجية " وتحسين وضع المرأة الاجتماعي الاقتصادي عبر توفير مهنة ملائمة تساعدها على الاستقلال الاقتصادي، عن طريق التدريب والتأهيل و"رفع مستوى المرأة الاجتماعي والثقافي وزيادة وتيرة مشاركتها في النشاطات العامة عن طريق تأهيلها وايجاد فرص عمل لها". وتسعى اللجان الى تأهيل المرأة مهنيا وزيادة انخراطها في المجتمع واقامة المشاريع الانتاجية المدرة للدخل؛ وزيادة الفعالية الاقتصاية للمرأة من خلال اقامة المشاريع الانتاجية المختلفة وفتح الحضانات ودورات التأهيل، و"تقديم الخدمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة لتعزيز دورها في هذه المجالات، ولزيادة انخراطها في المجتمع المحلي من خلال برامج التوعية والتدريب والتأهيل".

وعند مراجعة الاجابات التي تتطرق الى تغيير الأهداف عبر السنوات اتضح انتقال مضمون الأهداف من تقديم الخدمات الى تفعيل دور المرأة وقدراتها لتواكب تطور مفهوم التنمية لدى قيادة الجمعيات واللجان وكنتيجة للتطور الحاصل في حركة المنظمات غير الحكومية. كما تم تغيير الأهداف بحسب الوضع الاقتصادي السياسي، فمثلا تغيرت الأهداف التي كانت سائدة أثناء الاحتلال الاسرائيلي حين كانت الأولوية تمنح للعمل الوطني ومقاطعة البضائع الاسرائيلية.

هاء- المشاريع الإنتاجية الصغيرة - إطار متاح للمرأة للعمل المنتج

دخلت المرأة الفلسطينية سوق العمل المأجور منذ بداية القرن مع ارتفاع نسبة تعليم المرأة، وزادت نسبة مشاركتها في العمل خارج المنزل بسبب ظروف الحرب وتدني المستوى المعيشي و تزايد الحاجة المادية للسكان. إلا أن نسبة مشاركة المرأة في العمل مازالت محدودة بالمقارنة بدول عربية أخرى، كما ترتفع نسبة البطالة بين النساء بشكل مستمر اذ لا تتوفر فرص للعمل.

وقد اقتصر عمل النساء حتى منتصف السبعينيات على الزراعة والأعمال المنزلية، وأغلب العمل الزراعي هو عمل عائلي يتم بدون أجر. أما في المدن فقد اقتصر على الأعمال المنزلية، وانحصر العمل المأجور في التعليم والتمريض وبعض الأعمال المكتبية[٢٠].

وعلاوة على ذلك، تحد ظروف الاحتلال من إمكانية بناء مؤسسات إنتاجية زراعية كبيرة أو متوسطة الحجم في الريف الفلسطيني، مثل مصانع التعليب أو التعبئة للمنتجات الزراعية أو المنتجات الحيوانية ومشتقاتها. وتنحصر بالتالي فرص العمل المتاحة للمرأة الريفية في إطار العمل الريفي الزراعي التقليدي.

وبسبب عدم توفر الاستقرار الأمني والاقتصادي، وتقييد الحركة المتمثل في الإغلاقات ومنع تجول والحصار الأمنى في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى قيود الحركة العائلية وضغط الأعباء الأسرية على المرأة، كان من اللازم على المرأة أن تجد عملا قرب مسكنها.ومما حرم النساء القرويات من فرصة العمل في المدينة، إن المدينة هي المكان الذي تجد فيه المرأة فرصا أوفر للعمل، الا أن فرص العمل محدودة بعدد معين من النساء أيضا بسبب ضعف تطور القاعدة الإنتاجية والصناعية وتزايد عدد السكان الذي يساعد في ارتفاع البطالة.

وهنا نطرح السؤال التالي: هل ان مساهمة المرأة الفلسطينية وتواجدها في مواقع لها على المستوى الاقتصادي/الاجتماعي يؤثر في محيط التجمعات الأهلية ومحيط الأعمال والإدارة؟

ان معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية للفترة ما بين ١٩٨٥ -١٩٩٠ لا يتجاوز ١٢,٤ بالمائة في الضفة الغربية ٨،٣ في غزة. وقد تبين أن غالبية النساء العاملات يعملن في المدينة، ولا تتعدى نسبة العاملات في القرية نسبة العشرين بالمائة من مجموع العاملات.

ولم يتجاوزمجموع النساء العاملات في القطاع الخاص في الضفة الغربية لعام ١٩٨٨ نسبة ١٠ بالمائة من مجموع النساء. وهناك اكثر من ٦٥ بالمائة من النساء متفرغات للعمل المنزلي. وتعمل نسبة ٢,٤ بالمائة من مجموع النساء في غزة في القطاع الخاص، و٨٣ بالمائة من نساء غزة متفرغات للعمل المنزلي. وهناك نسبة غير معروفة من العاملات غير المسجلات في الإحصاءات بسبب طبيعة العمل المتقطع والجزئي الذي يقمن به. ولم تزد نسبة العاملات داخل إسرائيل عن ٥,٨ بالمائة وذلك لعدم تقبل النساء العمل في اسرائيل، مع توفر فرص العمل.

ويستدل من عدة بحوث أن نسبة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي بلغت ما بين ١٠إلى ١٤ بالمائة في سنة ١٩٩٥. ويبين مسح دائرة الإحصاء الفلسطينية للقوى العاملة في سنة ١٩٩٦ أن نسبة البطالة بين النساء في المناطق الفلسطينية تعادل ٢١ بالمائة، مما يؤكد أن تدني المشاركة يعود إلى قلة فرص العمل المتوفرة للمرأة أصلا، وأن ضغط الحاجة الاقتصادية على الأسرة يمثل عاملا مهما لدفع المرأة للبحث عن عمل.

ولدى توزيع النساء وفقا للنشاطات الاقتصادية نجد أن ٢٥ بالمائة يعملن في مجال الزراعة وحوالي ٥٠ بالمائة يعملن في الخدمات الصحية والتعليم وأعمال السكرتارية و٢٥ بالمائة من العاملات يعملن في النشاطات الأخرى ومنها النشاطات الإنتاجية.

ولا تبين الدراسات الاحصائية نشاطات المرأة الاقتصادية في القطاع " غير المنظم " غير الرسمي. وتدار هذه النشاطات في الغالب من المنزل، وهي في العادة غير مسجلة بحكم صغر رأسمالها وطابعها البيتي الذي يختلف عن مفاهيم القطاع المنظم وتدابيره وأساليب عمله ". وتندرج معظم نشاطات ومشاريع الجمعيات الأهلية الصغيرة تحت بند القطاع غير المنظم، ولا يتم تسجيلها، ولا تدخل في حسابات الدخل القومي الإجمالي أو في معدل دخل الفرد، ويغيب الجزء الأهم منها عن حسابات القوى العاملة النسائية[٢١].

ووفق بيانات دائرة الإحصاء تبلغ نسبة الأسر الفلسطينية التي تدير شؤونها نساء نحو ٧ بالمائة من تعداد الأسر. وتتواجد أعلى نسب للأسر التي تديرها نساء في المخيمات. مما يدل على تزايد حاجة الأسر الفلسطينية لعمل المرأة.

وخلصت دراسة أجريت عام ١٩٩٠ بالعينة المنتظمة عن النساء العاملات في المصانع، إلى أن ٦ر١٤ بالمائة من الأسر التي تمت دراستها اعتمدت على دخل المرأة العاملة نفسها فقط، وأن٢١ بالمائة اعتمدت على دخل المرأة والرجل العاملين معا، وتبين أن جميع العاملات يسهمن في إعالة الأسرة [٢٢].

وفي دراسة أخرى أجريت لتقدير عدد العائلات المحتاجة للمساعدة من برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية، تبين أن العدد الفعلي يفوق العدد المسجل الذي بلغ نحو ٢٢ ألف عائلة في الضفة الغربية والقطاع[٢٣].

ويتضح من مراجعة أجور العاملات في المصانع أن أغلب العاملات يتقاضين أجورا تتراوح ما بين ١٠٠ و٣٠٠ دولار شهريا. وبالمقارنة مع متوسط الإنفاق لعائلة مكونة من سبعة أشخاص وهو ١٠٠٠ دولار تقريبا، يتضح مدى تدني الأجور التي لا تكفي لسد حاجات المرأة والأسرة.

وتشير دراسة حديثة عن ظروف عمل المرأة إلى " أن نسبة من النساء تعمل في قطاع الخدمات العامة والصناعة " وحصرت هذه القطاعات الصناعية بالصناعات الغذائية والصناعات الكيميائية وقطاع الخدمات العامة ومشاغل الخياطة والنسيج.

وتحدد سنوات الخبرة للمرأة العاملة بـ ٣-٧ سنوات، وهذا مؤشر يدل على أن المرأة لا تستمر في العمل لفترات طويلة. ويرجع ذلك إلى شروط العمل القاسية والمجحفة وعدم وجود ضمانات للاستمرار في العمل والضغوط والأعباء العائلية.

وقد إنتشرت ظاهرة " التعاقد بالباطن " في السنوات الأخيرة للحد من تكاليف الإنتاج لمصلحة صاحب العمل، وتعني هذه الظاهرة عمل المرأة داخل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح أصحاب عمل إسرائيليين عن طريق وسطاء عرب[٢٤].

وتشير معدلات الفقر إلى أن نسبة الفقر تعادل ٢١ بالمائة في الضفة الغربية و٣١ بالمائة في قطاع غزة وهي نسب الحد الأدنى - حيث أن معدلات البطالة تزيد عن ٢٠ بالمائة في مناطق السلطة الفلسطينية.

وتتأثر النساء أكثر من غيرهن بالفقر أو تقلص الدخل أو انقطاعه. وتقسيم العمل السائد بين الجنسين يلقي على المرأة أعباء تدبير شؤون المنزل ورعاية الأطفال، ويقع عليها أيضا رعاية المسنين من أفراد العائلة والعناية بالمعوقين والمرضى. كما يترتب عليها العمل للأسرة في مجالات مختلفة بدون أجر، وتشكل فئة " أعضاء أسرة يعملون بدون أجر " نحو ١٣ بالمائة من القوى العاملة في المناطق الفلسطينية، وأغلبهم من النساء. وتعمل المرأة في الغالبية في مصانع الخياطة والنسيج، بنسبة ٨٠ بالمائة، وخبرتها العملية لا تتعدى سنة إلى خمس سنوات. وينحصر عملها في الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارات - وأكثر من ٣٠ بالمائة من العاملات لم يكتسبن أية مهارات جديدة خلال العمل، وأجورهن متدنية، ولا يحصلن على أي تعويضات صحية أو ضمانات اجتماعية أو عقود عمل، ولا يوجد للمرأة مكان في الإدارة[٢٥].

ومن الجدير بالذكر أن إنشاء المشاريع المدرة للدخل ينتج أولا عن حاجات الأفراد، وخاصة النساء، لتأمين دخل للأسرة مع الاستمرار بالاعتماد على دخل الرجل. ويتوافق التوسع في تأسيس هذه المشاريع مع تشكل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والتي رفعت شعار الاعتماد على النفس ومقاطعة المواد الإسرائيلية[٢٦].

واو- المرأة في قطاع العمل الخاص

ينصب اهتمام القوى الاقتصادية والاجتماعية المحلية والمنظمات الدولية وهيئات التنمية على دعم المشاريع الصغيرة الخاصة بالمرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، لأن استراتيجيات التنمية، التي تركز على تنمية الصناعات المركزية التي يكون حجمها ورأسمالها كبيرين، ليست ذات فائدة كبيرة بالنسبة لمجموع سكان الدول الأقل نمواً.

ونظرا للأهمية المعطاة لمسألة تأمين الدخل للمرأة، وارتباط ذلك بالإنتاجية الوطنية وتحسين الوضع الاقتصادي للفرد والأسرة، ولدور القطاع غير الرسمي في تخفيف حدة الفقر، يقوم العديد من المنظمات الدولية والحكومية المانحة بتنشيط الدعم المالي وتفعيل البرامج التي تستهدف المشاريع النسوية صغيرة الحجم في الدول الأقل نمواً.

وتهدف برامج تطوير المشاريع الصغيرة للمرأة إلى التخفيف من تعرض النساء للمخاطر في القطاع غير الرسمي، وذلك من خلال تيسير وصولهن لعناصر الإنتاج من خلال القروض، وتكنولوجيا مناسبة وتأمين أوضاع عمل وظروف معيشة أفضل وتوفير خدمات مثل الحضانة والتسويق وغير ذلك.

وقد لا تدرك جهات عديدة الفوائد الاجتماعية الجمة المترتبة على تنشيط دور المرأة الاقتصادي خارج المنزل، كما قد لا يقدر واضعو السياسة التنموية وبرامج إدماج المرأة بشكل كامل الفوائد العامة لمشاركة المرأة في العمل المنتج المدر للدخل. إن فوائد عمل المرأة خارج المنزل متعددة الأوجه، ومنها تحسن ظروف معيشة المرأة العاملة في البيئة المحلية الصغيرة، وزيادة اهتمامها بتخطيط الأسرة وتعليم الأبناء، ناهيك عن اهتمامها بنفسها.

وتظهر النتائج المستخلصة من دراسة ميدانية للمشاريع النسوية الصغيرة في تنزانيا وزنجبار في عام ١٩٩٣، مدى المردود الإيجابي لعمل المرأة خارج المنزل. ففي تلك الدول هنالك ٧٠٪ من النساء يعملن في مشاريع إنتاجية صغيرة. وأكدت الدراسة أن العلاقات داخل العائلة قد تحسنت منذ أن حصلت المرأة على دخل وأصبحت تدعم العائلة ماليا، كما أن المرأة ترشحت للمجالس المحلية، وزاد احترام المجتمع لها، وأنها اضطلعت بمسؤولية أكبر تجاه تعليم أبنائها وتطوير قدراتها الذاتية. وقد ارتفع دخل المرأة العاملة في الصناعة وزادت نسبته أحيانا بحوالي ٧٠٪ عن متوسط الدخل القومي للفرد، وزادت نسبة الصرف على غذاء الأسرة عنه لدى الأسر الأخرى.

وتقدم دراسة أعدت في سنة ١٩٩٦ وصفا لمجالات عمل الخريجين والخريجات في الضفة الغربية، وتخلص إلى أن امرأة واحدة من اصل ٢٧ امرأة تعمل لحسابها الخاص مقابل ٣٤ رجلا من أصل ٧٣ رجلا يعمل كل منهم لحسابه الخاص. وتعزي الدراسة ذلك إلى أن الاسرة الفلسطينية قد تدعم مشروعا لأحدى بناتها، لكنها نادرا ما تدعم مشروعا لاحدى بناتها، مهما كان المشروع بسيطا، لأنها تعتبر أن مردود عمل المرأة، والشهرة التي تحققها - في حال نجاح المشروع - لا يعودان لأسرتها بل للزوج. وعندما تدير المرأة مشروعا، فإن ملكية المشروع تكون في

العادة للزوج أو للأب. وحددت العينة الأعمال الخاصة التي يديرها الرجال، فتبين انهم يديرون المحلات التجارية، أو أنهم يعملون كمندوبي مبيعات ومرشدين سياحيين ، وليس من المقبول حتى الآن أن تشتغل النساء في مثل هذه الوظائف. والاهم من ذلك أن العائلة لا تشجع المرأة على الدخول في مثل هذا النوع من العمل لأنه غير مقبول اجتماعيا، وذلك لان العمل في المحلات التجارية يتطلب تفاعلا مع أشخاص آخرين، خاصة من الرجال. وتعتبر " إمكانية استقلالية المرأة في العمل في مشروع خاص مغامرة كبرى وأمرا خارجا عن تقسيم العمل في المجتمع المحلي الذي ينظر إلى المرأة " ككائن ضعيف لا يتحمل المسئولية " ويعتبر عملها "مؤقتا وغير ضروري[٢٧]".

ولا توجد بيانات كثيرة حول نسبة مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني: كصاحبة أعمال خاصة أو شريكة في المشاريع الخاصة أو مساهمة في رأسمال الشركات الكبرى أو في مشاريع إنتاجية خاصة، أو كمالكة عقارات أو عاملة في المهن الحرة. إن عدم توفر البيانات الخاصة بالمرأة يجعل من الصعب حصر هذه المعلومات بالدقة المطلوبة. الا أن التقرير الوطني الفلسطيني (١٩٩٥) قدم المعلومات التالية:

وتبلغ نسبة ايداعات المرأة في البنوك الرسمية في فلسطين حوالي ٣١ بالمائة، ونسبة القروض الممنوحة للمرأة ١٣ بالمائة. ومقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى تعتبر نسبة الايداعات جيدة كإحدى وسائل الإدخار الخاص.

وقد أمكن الحصول على بيانات من الغرف التجارية للمدن الرئيسية كنابلس وجنين وورام الله والقدس وغزة بشأن عدد المستثمرات برأس مال خاص للعام ١٩٩٣، وتبين هذه البيانات أن ٣٢ امرأة من أصل ٢٥٠٠ منتسب لغرفة التجارة في نابلس تعمل برأس مال خاص، و ثلاثة منهن فقط يزيد رأسمالهن عن ٢٥ ألف دينار أردني، بينما تعمل بقية النساء برأسمال يقل عن خمسة آلاف دينار. وتتجاوز نسبة مشاركة المرأة الواحد بالمائة بقليل مقارنة بمشاركة الرجال في هذا المجال. وتسجل الغرفة مساهمة ٢٠٠ امرأة في رأسمال مصنع زيوت نابلس، أي بنسبة ١٣ بالمائة من مجموع المساهمين.

وفي مدينة رام الله لا تتجاوز نسبة النساء المستثمرات ٢ بالمائة من نسبة الرجال المستثمرين. وهناك أربع نساء فقط انتسبن إلى غرفة تجارة جنين في الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٣. وتساهم ٢٦١ امرأة من أصل ٤٠٢ مساهم في شركة القدس للمستحضرات الطبية، أي بنسبة ٦٥ بالمائة من مجموع المساهمين. إلا انه لا توجد أية امرأة في مجلس الإدارة للشركة.

ولا ترد أسماء نساء في سجلات غرفة تجارة غزة، بالرغم من وجود مشاريع خاصة بمساهمة نسائية في القطاع غير المنظم وغير المحسوب ضمن قوة العمل الوطنية. وتعمل أغلبية النساء من المنازل أو دون تسجيل في الدوائر والاختصاصات[٢٨].

الفصل الثالث- الملامح الرئيسية للجمعيات الأهلية النسوية

تتكون الجمعيات الأهلية النسوية من جمعيات نسائية تطوعية خيرية. أغلبها عضو في اتحاد الجمعيات التطوعية النسائية الذي هو جزء من الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الفلسطينية. (المرفق ١ - الجداول ١،٢،٣،٤،٥). ومن الأطر النسوية الجماهيرية، وهي بالأساس ستة، وتتبع التنظيمات السياسية المختلفة، ولها لجان فرعية موزعة على المدن في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونشأت غالبيتها في مرحلة الثمانينات. (المرفق ١ - الجدول ٣).

بلغ عدد الجمعيات الأساسية، دون احتساب الفروع المختلفة، ما بين ٥٣ و ٧٧ جمعية، أما الجمعيات ذات المشاريع الانتاجية الصغيرة فعددها يتراوح ما بين ٢٥ و٢٨ جمعية. وتم التركيز على هذه الأخيرة لتقييم نشاطاتها التنظيمية والانتاجية.

ويعتمد التحليل التالي للملامح الرئيسية للجمعيات الأهلية التي تمت دراستها على المعلومات التي تم استخلاصها من استمارات تضم احدى عشرة جمعية.

ألف- معلومات أساسية

تعرّف الجمعيات نفسها على أنها جمعيات أهلية وتطوعية وخيرية، لا ربحية وذات نفع عام، ولا تعرّف نفسها على أنها جمعيات تنموية أو عائلية. ويمكن الاستدلال على تشعب هوية الجمعيات من أسمائها: إذ تتكون عناصر الاسم من: أولا: لجنة أو جمعية إشارة الى العمل الجماعي؛ وثانياً: تطوعية أو خيرية، إشارة الى صفة الجمعية. وثالثاً: المكان، وهو اسم مدينة أو قرية أو تجمع أهالي. وهذه العناصر عبارة عن شعارات عامة لا ترتبط مباشرة بالأنشطة أو المشاريع. ومعظم الجمعيات تأسست خلال أربع مراحل تاريخية مرتبطة بالتطورات السياسية للأراضي الفلسطينية وهي السنوات ١٩٤٨و ١٩٦٧و ١٩٨٧ حتى ١٩٩٣ [٢٩]. (الجدولان ٤،٥ من المرفق ١)

واتسمت الجمعيات التي تأسست في المرحلتين الأولى والثانية عامي ١٩٤٨، ١٩٦٧ بالعمل الخيري التطوعي، والسعي لتوفير الإغاثة والرعاية مع استمرارية تقديم خدمات التعليم والعلاج الصحي. وفي المرحلة الثانية وبعد زيادة حالة الفقر والإفقار، استمر وتوسع العمل الخيري، كما تبلورت الحاجة إلى تطوير التدريب والتأهيل في مجالات عمل معينة جديدة للمرأة كي تحصل المرأة الفقيرة على الخبرة العملية والدخل. ونظرا لندرة القدرة على الإدخار لدى المرأة الفلسطينية، ولشبه إستحالة الحصول على قروض لتأسيس المشاريع الإنتاجية، فان الجمعيات الخيرية هي التي أسست المشاريع الانتاجية، منذ السبعينات، كعمل جماعي تطوعي. واشتركت النساء في هذا العمل الذي يعتبر امتدادا للخبرات التي تجيدها عموم النساء بحكم التزامها بالمسؤوليات العائلية وتوفير الغذاء والكساء للأسرة.

وتتوزع الجمعيات الأهلية في فلسطين على مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها تتركز في مدينتين رئيسيتين هما القدس ورام الله، وتأتي مدينة نابلس في المرتبة الثالثة. وربما يعود ذلك، حتى وقت قريب، الى سهولة الاتصال بالعالم الخارجي، والى العلاقة مع الجهات المانحة العربية والإقليمية. وفيما يلي استعراض لأهم خصائص الجمعيات التي تمت دراستها.

باء- الهيكل التنظيمي

تمكنت أغلب الجمعيات من وضع هيكلية لها. وتتسم جميعها بالتركيب العامودي الذي يدل على مركزية القرارات، حيث يكون لرئيسة الجمعية صلاحيات كبيرة في تحديد الموازنة، والصرف والفصل والتعيين، ومعظم الرئيسات متفرغات بأجر ومعينات.

ويتضح من الإجابات على الاستمارات أن الهياكل التنظيمية لمعظم الجمعيات غير متسقة مع المشاريع وغير محددة، فلا يوجد مثلا وصف وظيفي، وهناك حاجة لتدريب أعضاء الجمعيات لمعرفة أشكال الهيكل التنظيمي وتوضيح أهمية وجود مجلس أمناء من أشخاص مقبولين لأفراد الجمعية. كما يختلط دور الهيئة الإدارية باللجان التنسيقية للمشاريع والأنشطة، وتختلف مهمات الهيئة الإدارية عن لجنة تسيير العمل. ومن الغريب أنه ليس هناك أعضاء فخريين ، مما يدل على عدم تقدير العمل التطوعي/التنموي من جهة وعدم إظهار واشهار الكفاءات النسائية الأهلية من جهة أخرى. حيث أن العمل في القطاع الأهلي العام هو أحد مظاهر العمل الجماعي الذي يمهد لتبوء مناصب إدارية وقيادية في إدارة المجتمع المدني.

وتوظف الجمعيات عددا من العاملات المتفرغات وعدداً آخراً من المتطوعات بدوام جزئي وكامل ، ويتراوح عدد العاملين والعاملات في كل جمعية من اداريين وفنيين ما بين ٥ الى ١٣٣. وذكرت أغلبية الجمعيات أن لديها جمعية عامة. وجميع أعضاء الهيئة العامة متطوعات. ويتراوح أعضاء الهيئات العامة لهذه الجمعيات ما بين ١٧ و ٩٠عضوة، وجميع الجمعيات لها هيئة ادارية يتراوح عدد أعضائها ما بين ٧ و ١٢ عضوة، ومهمة الهيئة الادارية مناقشة الأمور المتعلقة بسياسة الجمعية وتطبيق أهدافها وتطوير نشأتها. وعضوات الهيئات متطوعات الا أن عددا منهم متفرغ بأجر، وتدار بعض الجمعيات من قبل الهيئة الادارية، التي تنسق فيما بين النشاطات والفرق العمل والمشاريع، وبعض الجمعيات الأخرى تديرها رئيسة معينة. وعند القيام بجرد أولي، من خلال دليل المؤسسات النسوية الفلسطينية في سنة ١٩٩٣، تبين أن حوالي ٢٠٠٠ شخص (ذكورا وإناث) يعملون لدى الجمعيات الأهلية النسوية ما بين متفرغ ومتطوع.

تتخذ القرارات بالاجماع داخل الهيئة الادارية، وتتحمل الهيئة مسؤولية القرارات، وتكون ادارة البرامج على درجة عالية من اللامركزية، ويضع مجلس الأمناء الخطوط العامة والهيئة الادارية تنفذها وفقا لخطة محددة.

جيم- أهداف الجمعيات

تشتمل أهداف الجمعيات طائفة واسعة من المهام والخدمات، كالخدمات الإنسانية والخيرية والتأهيل والرعاية والتعليم، وهي مستنبطة من القيم العامة والشمولية للمجتمع. وخلال السنوات العشر الأخيرة تم التركيز على الأهداف التنموية للجمعيات ومشاريعها مثل " السعي لتحسين واقع المرأة ودفعها لأن تأخذ دورا أكثر فاعلية في حياة المجتمع و " زيادة مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية الاقتصادية " ودمج المرأة وزيادة انخراطها في العمل الوطني وتفعيل دورها في العملية الإنتاجية " وزيادة الفعالية الاقتصادية للمرأة ... الخ.

اذا، تضطلع الجمعية بمسؤولية توعية المرأة بدورها في المجتمع، وتذكر إحدى الجمعيات أنها مؤسسة تقوم بنشاطات من أجل خدمة المرأة داخل الجمعية وخارجها، وتعتمد كل الاعتماد على العنصر النسائي في العمل.

ومن الملاحظ أن هناك تغيرا في صياغة الجمعيات لأهدافها عبر سنوات تأسيسها، إذ تحول مفهوم الأهداف من تقديم العون والرعاية والإغاثة والخدمات المجانية إلى مفهوم تقوية دور المرأة وتفعيله وتأطيره وتنميته، وذلك بحكم تطور مفهوم التنمية لدى القيادات النسائية في الجمعيات، والتحول الى تقديم الخدمات مقابل أجر. كما تغيرت الأهداف مع التغيرات السياسية، واشتداد القمع من قبل الاحتلال، اذ اتجهت الجمعيات إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ومقاطعة البضائع الاسرائيلية.

ومن الجدير بالذكر الى أنه لا توجد لدى هذه الجمعيات مطالب نقابية أو مهنية محددة، لأن هذه المطالب تطلب من السلطة الوطنية وليس من سلطات الاحتلال، ومن المتوقع بروز هذه المطالب مع استقرار السلطة وبنائها لهيئاتها ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية.

ان العلاقة ما بين أهداف الجمعيات وأهداف الاقتصاد الوطني ضعيفة، نظرا لعدم وجود رؤية محددة وواضحة لدى هيئات الجمعية، ولأن أولويات الجمعيات ترتبط أساسا بتوجهات البيئة المحلية أو المدينة، وتتضح أكثر ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنمية الموارد المحلية للاستغناء عن الموارد الخارجية، وضرورة التخفيف من حدة البطالة وتوفير فرص العمل. والجمعية الناجحة أكثر من غيرها هي التي يكون لديها أهداف واضحة يمكن تنفيذها، كما يمكن قياس مدى تنفيذها وانعكاسه على حياة أفراد المجتمع المحلي.

وجاء في الاجابة على أحد أسئلة الاستبيان حول مدى تغير الأهداف أنه " لا لم تتغير الأهداف ولن تتغير حتى تنتهي الأجواء المتناقضة والصراعات التي تظلل مجتمعنا وتهدد حياتنا ولكن يجري تطوير الأهداف بما يتوافق واحتياجات المرأة." وتوضيحا لكيفية دعم الأهداف وتنفيذها قيل إن ذلك يتم " بتوعية وتعبئة النساء بهذه الأهداف وتنظيم جهودهن لتحصيل الحقوق،" وذلك من خلال عقد الدورات التأهيلية والتدريبية والمساعدة في إيجاد فرص العمل . إذا يجب أن يرتبط تحقيق كل هدف بواحدة أو أكثر من الأنشطة أو المبادرات.

دال- الروابط والعلاقات المتشابكة

يتضح من الإستمارات بعض الروابط التي تجمع ما بين الجمعيات الأهلية المحلية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، حيث يذكر الدعم الفني والتقني والتدريب والإستشارات والدعم المادي للأنشطة والمشاريع، وتحدد حاليا أرقام معينة للدعم المادي من قبل الهيئات الدولية، وترتفع الأصوات من قبل الهيئات الدولية مطالبة الجمعيات بإعداد تقارير تبين مراحل إنجاز المشاريع والكلفة الاقتصادية للمشاريع وبناء الهياكل المؤسسية.

وتفتقر الجمعيات الأهلية للروابط والعلاقات المتينة فيما بينها، محليا وعربيا وإقليميا. وبحكم رفض الجمعيات الأهلية الفلسطينية التعامل مع الجمعيات غير الحكومية في إسرائيل، فالجمعيات الصغيرة في المناطق الفلسطينية النائية منقطعة عن أي تبادل للمعرفة والخبرات، رغم وجود الآليات المحلية التي تبدو شكلية فقط. وهناك ضرورة لتحديد المسائل والقضايا المشتركة محليا، وقد تتمكن الجمعيات من توليد الثقة فيما بينها بحيث تتخطى روح التنافس على مصادر التمويل الأجنبية والدولية. وتسجل معظم الجمعيات كأعضاء في الاتحادات النسوية دون المشاركة في الاجتماعات ودون المطالبة بتحديد مواعيد للاجتماع أو بنود وقضايا للنقاش. وتبين أن طرح موضوع مشروع " قانون الجمعيات والهيئات الأهلية في فلسطين " قد وحد صفوف الجمعيات الأهلية التي عقدت العزم على إقرار قانون متقدم وحضاري يحفظ حق الجمعيات، بدلا من القانون المطروح من الهيئات الرسمية.

هاء- مصادر الدخل والنفقات والموارد

تتكون ميزانية الجمعيات من اشتراكات، ورسوم وأرباح أنشطة وهبات وتبرعات. وجمعيتان فقط، من أصل ١١ جمعية عبأت الاستمارات، ذكرتا ميزانياتهما. ولم تعبئ الجمعيات كشف حساب الواردات والمصروفات بشكل مفصل بل بشكل عام جدا، ويختلف هذا الحساب باختلف السنوات ونوع العملة. وذكرت إحدى الجمعيات أن المنح والمساعدات التي تحصل عليها الجمعية توازي ٨٠ بالمائة من الإيرادات، وأن الجمعية لا تستطيع توليد أكثر من ٢٠ بالمائة من مصاريفها، (نسبة الإيرادات الذاتية مقابل المنح والمساعدات). أما الفجوة بين الموارد والنفقات فهي غير محددة، ولذلك، تحتاج المسؤولات عن المالية في الجمعيات إلى عدد من الدورات للتدرب على إعداد كشف بحساب الواردات والمصروفات وتدقيقه.

واو- الفئات المستهدفة

تتألف الفئات المستهدفة من عضوات الجمعية والعاملات اللواتي يقمن بتقديم الخدمات والإدارة والمشاركة في الإنتاج في المشغل. والمستفيدات هن الاناث من سن ١٦ فما فوق وكل من تحتاج الى مساعدة أو خدمة في المنطقة الجغرافية للجمعية، والمرأة العاملة وغير العاملة، وربات البيوت والطالبات، وذوات الدخل المحدود وجميع النساء.

وذكرت الجمعيات أن مشاريعها الإنتاجية تستهدف النساء بشكل عام دون تحديد، إلا أنه يصعب التثبت من التفاعل الإيجابي للعاملات أو المشاركات في الخدمات أو الإنتاج، لذلك يجدر تطوير مبدأ المستهدفات وتحديده بدقة، لأن ذلك يجعل الجمعية متخصصة في مجال نشاط معين، إذ يصعب أن يكون العمل مجديا عندما يستهدف كل الفئات دون تحديد أولويات.

زاي- ارتباط النشاطات بالوضع الاقتصادي

وتتباين هذه النشاطات ما بين توفير فرص العمالة، أو تأمين احتياجات التدريب على مهارات بمستوى معين، أو الحصول على الاستقلال الاقتصادي والمالي للجمعية وللأراضي الفلسطينية. وتؤكد الاجابات على توافق أهداف الجمعية مع الوضع الاقتصادي دون شرح الكيفية، وعلى أن انشاء المشاريع يخدم الاقتصاد ويطوره. وتذكر احدى الجمعيات أنه حسب علم أعضاء الجمعية فلا توجد للسلطة الوطنية أولويات اقتصادية واضحة. تحاول الجمعيات تقليل الفجوة في الاقتصاد الوطني وتنمية الموارد المحلية والتخفيف من حدة البطالة من خلال توفير فرص عمل للنساء.

التقارير والسجلات: لا تحتفظ أغلب الجمعيات بسجلات مالية وإدارية منتظمة تتضمن جميع المعاملات فيها. وليس لدى الجمعيات نظام معلومات آلي لإدخال المعلومات الرسمية ولحفظ جميع المعاملات المالية والمراسلات الواردة وأسماء أعضاء هيئة الإدارة ومحاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية ... الخ.

تسجيل الجمعية: ليس من الواضح من هي الجهة المعنية بتسجيل الجمعيات الأهلية، مع أن مشروع القانون يشير إلى تقديم الطلب لتسجيل الجمعية عند كاتب عدل المنطقة، وتعتبر الجمعية مسجلة رسميا بتاريخ تصديق كاتب العدل " على أن يقوم كاتب العدل بإشعار الوزارة المختصة " وبالنسبة للجمعيات تحت الدراسة فتسجل في وزارة الشؤون الاجتماعية أو في وزارة الداخلية. وعندما تكون الجمعيات متخصصة في قضايا أكثر تحديداً من العمل التطوعي والخيري العام، تتجه الجمعيات للتسجيل في وزارات متخصصة، فإحدى الجمعيات مسجلة مثلا في وزارة العمل بسبب التخصص " بقضايا المرأة العاملة ". كما ذكرت جميع الجمعيات أن لديها محاسبا ومدققا ومحاميا، وعلى الرغم من ذلك لم تستطع أغلبية الجمعيات توضيح بياناتها المالية عند تعبئة الاستبيان.

الفصل الرابع- الملامح الرئيسية للمشاريع الانتاجية النسوية

تشمل المشاريع الإنتاجية النسوية تلك الواقعة ضمن مقر الجمعيات الأهلية، وتلك المشاريع الإنتاجية المستقلة والواقعة في مبنى منفصل عن الجمعية الرئيسية، والتي يكون لها نظام إداري واضح ومستقل عن الجمعيات. (الجداول ١،٣،٦،٧ من المرفق ١)

وتؤكد القراءة الأولية لبعض الدراسات والبحوث المنشورة عن الجمعيات الأهلية والمشاريع الانتاجية الصغيرة أن هناك أحد عشر مشروعاً انتاجياً وثلاثة عشر مشروعاً تعاونياً تابعة لجمعيات أهلية وموزعة كما في (الجدول ٣ من المرفق ١). (دليل بيسان، ١٩٩٣) وتبين خلال الزيارات الميدانية للجمعيات ذات المشاريع الانتاجية في عام ١٩٩٦، أن عدداً من المشاريع قد أغلق وأن مشاريع أخرى أنشأت حديثاً، ولذلك يحتاج الأمر الى متابعة ميدانية متواصلة، لمتابعة التغيير في أعداد المشاريع وتنوعها، بيد أن ذلك خارج عن أهداف الدراسة.

وبشكل عام شهد العقدان الأخيران زيادة كبيرة في عدد المشروعات النسائية المدرة للدخل، وذلك ضمن التحرك العام لتوفير فرص عمل جديدة، والسعي لتطوير السبل الكفيلة بتنمية الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الضفة الغربية وغزة. ومن ذلك مثلا المشاغل التي تعمل على أساس التعاقد من الباطن، ومشاريع الريادة التابعة للقطاع الخاص، ومشاريع القروض الصغيرة للنساء، ومشاريع الحاضنات.

وقد نشرت عدة دراسات تحلل واقع المشروعات النسائية المدرة للدخل، وتغطي احدى الدراسات قطاع غزة، وأخرى مشاريع في مدينتي نابلس ورام الله. وتوخيا للفائدة، يمكن اعادة سرد بعض النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها في هذه الدراسة بشكل مختصر، ثم الانتقال الى نتائج الدراسة الحالية[٣٠].

بينت النتائج التي توصلت اليها الدراسات أن المشاريع الانتاجية كان لها تأثير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، فقد زادت من اعتداد المرأة بنفسها وأتاحت لها فرصة لاكتساب خبرات معينة. الا أن ٨٠ في المائة من المشروعات التي نفذتها الجمعيات في غزة فشلت أو اضطرت الى اغلاق أبوابها لأسباب متعددة، ومنها مشكلة التعامل الاداري الداخلي، ونقص الخبرة المالية والادارية، وعدم الاهتمام بدراسة السوق والجدوى للمشروع قبل البدء بالتأسيس.

كما تبين أن هذه المشاريع تعتمد على الدعم المادي الخارجي من المنظمات الدولية أو الحكومات المانحة، وأن الدوافع التي تحمل بعض الجمعيات لتأسيس المشاريع هي دوافع سياسية. وأدى التنافس على جذب المؤازرات من النساء الى فشل بعض المشاريع حيث لم تكن مبرراتها الاقتصادية قوية ومتينة.

وفي بعض الحالات تشغّل ادارة المشروعات الانتاجية عددا من العاملات يفوق حاجة المشروع وحجم الاستثمار فيه، أو بما لا يتفق مع المهارات المطلوبة لتشغيل المشروع مما يؤدي الى تضاؤل فرص النجاح أمام المشروع وأحيانا أخرى تقوم مديرة المشروع باتخاذ القرارات بشكل انفرادي دون اشراك العاملات في التخطيط والتنفيذ لعملية الانتاج. وتعترف المشرفات بنقص المهارات والخبرة في مجال الادارة والأعمال التجارية. كما لا تجري دراسات جدوى اقتصادية أو تسويقية، ولا يتم تحديد الأهداف الانتاجية مسبقاً، أو إعداد خطة لتوسع الانتاج مع توسع السوق. والخطط التسويقية لا وجود لها، رغم الحاجة للتجربة في تسويق البضائع المنتجة لمعرفة الطلب في

السوق لفترة معينة قبل التوسع في الانتاج. ولا تعقد اجتماعات دورية لتبادل المعلومات ما بين العاملات والمشرفات بشأن تطور العمل الانتاجي وحل الاشكالات في وقتها. ويتم التسويق في غياب خطة محددة وواضحة المعالم تهدف الى تغطية النفقات وتكاليف الانتاج، تحدد احتياجات الأسواق المحلية وأذواق المستهلكين وتشمل تغيير نمط الانتاج ليوافق حاجة المستهلك. ومن الواضح أن حجم الانتاج والمبيعات لا يتناسب وخطة تغطية النفقات المتغيرة للمشروع. وكأن المشروع قائم لخدمة أهداف الجمعيات الاجتماعية لا الاقتصادية، كتوليد الدخل. ويتم تسعير المنتجات بصورة عشوائية وليس على أساس اقتصادي. ولا تجمع البيانات المالية للمشروع وتحلل بشكل منتظم وبالقدر الكافي، وحتى اذا حصل ذلك، فلا يستفاد من هذه المعلومات لتغيير طريقة ادارة المشروع. وفي ضوء المعطيات الحالية للمشاريع، لا يمكن اعتبار أي مشروع من المشروعات النسائية التي تمت دراستها مشروعا ناجحا من ناحية المردود المالي، أو أن له قدرة ذاتية على الاستمرار والتوسع.

لقد زاد عدد المشاريع نتيجة الحاجة لتوفير فرص عمل للنساء الباحثات عن عمل، بسبب ازدياد البطالة بين النساء، وبهدف المقاطعة للبضائع الاسرائيلية وتشجيع المنتجات المحلية. وأخذت الجمعيات على عاتقها مهمة تقوية المشروعات الانتاجية النسائية وتعزيزها أمام المصاعب التي تواجهها المرأة، ومنها الظروف السائدة والقيود الاجتماعية التي تحد من حركة المرأة في المجتمع والافتقار الى الموارد والمهارات والتعليم والخبرة.

وفي حالة الاتفاق على التركيز على الأبعاد الاجتماعية للمشاريع، بدلا من التركيز على البعد الاقتصادي، تكون العاملات من المتطوعات، أو يكون التوظيف مرتبطا بتقديم خدمات الانتاج مقابل خدمات عينية مثل العناية الصحية، أو توفير المسكن أو المأكل. وفي مثل هذه الحالات تكتفي الجمعية بتوفير الدعم المالي الذي يكفي لتغطية نفقات استمرار المشروع، كايجار الموقع وثمن المواد الخام وأية خسائر أخرى يتحملها المشروع. وفي حالة الاتفاق على أن هدف المشروع هو توفير فرص عمل جديدة، فيجوز اقامة مشاريع خدمية غير انتاجية، مثل دور الحضانة ومراكز التدريب.

أما المشروع الانتاجي فيعتمد في استمراريته على تصنيع منتج يرغب المستهلك بشرائه مقابل ثمن يوازي تكلفة الانتاج على أقل تقدير. وتتمتع المشروعات الانتاجية بميزة تتمثل في الانخفاض النسبي لقيمة الانفاق على فرص تشغيل النساء، مما يفسح مجالاً أكبر للمشروعات التابعة للجمعيات وذات العائد المالي المنخفض والتي لا تستطيع جذب النساء الماهرات للعمل فيها، ومثل هذه المشاريع قد تحقق نجاحا اذا ما اقامتها وادارتها نساء. وتساعد هذه المشاريع في كسر الحواجز أمام عمل المرأة خارج المنزل وفي جذب عدد من النساء اللاتي يرغبن في العمل ويكن قادرات عليه. كما تشكل هذه المشاريع تجربة في العمل المنتج يفيد في تطوير المهارات لدى ربات البيوت، وكذلك لدى النساء اللاتي ليس لديهن مسؤوليات اعالة ويملن الى البقاء في العمل حتى لو لم يحصلن على دخل مرتفع، وذلك لاتاحة الفرصة لهن للخروج من المنزل.

ان دخول المرأة في المشاريع الانتاجية الصغيرة لم يؤد الى استقلالها الكامل، وذلك لعدة أسباب، تطرح بعضها رندة سنيورة في دراسة لها عن العمل في مشاغل الخياطة. وأول هذه الأسباب أن المرأة تلتحق بالعمل على أساس مؤقت، بسبب القيم المجتمعية التي تفترض خروجها من العمل عند زواجها أو توليها رعاية الأطفال. والسبب الثاني ان عدم التواصل في العمل يحول بينها وبين تطوير وعيها الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير مفهوم المجتمع لعمل المرأة. ومفهوم المرأة لمبدأ العمل هو أنه يوفر لها دخلا ثابتا، ولكنه ثانويا ومكملا لدخل الرجل الذي يعتبره المجتمع المعيل الأول. والعديد من النساء العاملات يصرفن معظم أجورهن على الاسرة، وإن كان عدد منهن يحتفظن

بجزء من دخلهن أو به كله، الا أن ذلك لم يقرب المرأة أكثر من عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة، لكون ذلك مرتبطا بمتغيرات جذرية ثقافية وتراثية ومجتمعية، تحتاج الى وقت طويل وتغيير في عقلية المرأة والرجل معا. بيد أن المرأة العاملة بدأت تزيد ثقتها بنفسهاعن السابق، وأصبحت عضوا منتجا في الأسرة، مما يمكنها في أحيان كثيرة - ولدى توفر ظروف مؤاتية أخرى - من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتها الخاصة مثل اختيار الزوج وعدد الولادات والحفاظ على صحتها. لكن ذلك لم يعطها سلطة اتخاذ قرارات رئيسية تتعلق بالأسرة بشكل عام أو بالحياة العامة مثلا، وقد يحتاج ذلك وقتا أطول في ممارسة العمل المنتج وعددا أكبر من النساء العاملات.

ووفقا للدراسات والمراجع المنشورة فان غالبية الجمعيات الأهلية تدير مشاريع مدرة للدخل للجمعية، الا أنها ليست بالضرورة انتاجية، فالجمعيات التطوعية والخيرية تقوم بادارة دورات للتدريب على مهارات مهنية معينة مثل دورات الخياطة والتطريز والحياكة وتعليم الكمبيوتر والآلة الكاتبة، وتوجه غالبية هذه الدورات للشابات، حيث تتلقين التدريب على مهارات تفتح أمامهن فرص العمل في مشاغل الخياطة القائمة على أساس التعاقد من الباطن أوالعمل في مؤسسات القطاع الخاص، وكذلك هنالك برامج التدريب على مهن مثل تصفيف الشعر ودورات لمربيات الأطفال اللواتي تعملن في الحضانات وتشكيل الزهور وغيرها من الخدمات المحدودة.

واستطاعت محاولة البحث الحالية أن تحدد الجمعيات الأهلية النسوية في فلسطين من خلال مرجعين رئيسيين (دليل بيسان، ١٩٩٣، وأجندة باسيا ١٩٩٦/١٩٩٧)، وتبين أن هناك بين ٢٥ و ٢٨ مشروعا انتاجيا فرعيا تابعا لجمعية أو لاطار نسائي. والمقصود بمشروع تابع للجمعية أو متفرع عنها المشروع المرتبط بالهيئة الادارية للجمعية والذي يقع، في أغلب الأحيان، داخل مبنى الجمعية ويؤدي خدمات لأنشطة الجمعية مثل مشاريع التطريز التي تنتج قطعاً تباع في البازارات الخيرية للجمعية وتزين قاعاتها، وكذلك المشاريع التعاونية المرتبطة بالقرى الريفية حيث يتم جمع محصول من الأعشاب او الزهور وغيره في موسمه واعداد بعض المنتجات التي لا تحتاج الى جهد مشترك أو جماعي لفترة مستمرة بل الى جهود محدودة بعدة ساعات أو أيام على أكثر تقدير٠ وهذه المشاريع هي الغالبة، وتأخذ مدينة رام الله الحصة الرئيسية ثم تتبعها مدينة القدس ثم نابلس. **أما المشاريع الانتاجية المستقلة عن ادارة الجمعيات ومبانيها فهي أقل بكثير ولا تتعدى ١٤ مشروعا**، وتأخذ أيضا رام الله الحصة الأكبر ثم القدس وتتوزع بقية المدن الرئيسية هذه المشاريع، ويفتقر البحث الميداني إلى معلومات تفصيلية عن المشاريع المستقلة في قطاع غزة. وعدد الاستمارات التي عبأتها الجمعيات واللجان النسائية تعطي العدد ١٤ وهو نفسه للمشاريع الانتاجية الصغيرة.

ألف- معلومات أساسية عن المشاريع

تم تأسيس المشاريع الانتاجية الجماعية في الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٩٥، أي بعد العام العالمي للمرأة ١٩٧٠، وخلال فترة انشغال الحركة النسائية بتطوير دور المرأة في تنمية الاقتصاديات المحلية، ورفع مهارات المرأة وقدراتها الانتاجية. وتأسست أغلبية المشاريع العاملة حالياً في فترة التسعينيات.

وبالنسبة للقطاعات الانتاجية، تندرج غالبية المشاريع ضمن الخياطة للملابس النسائية والرجالية والولادية وحياكة الصوف الآلية، هذه المشاريع محدودة العمالة (٢-١٠) وكميات الانتاج، وتعتمد على العمل اليدوي أو نصف الآلي[٣١]. (الجدولان ٦، ٧ من المرفق ١)

وتأتي المشاريع الغذائية في المرتبة الثانية، وتشمل: اعداد وجبات جاهزة تقدم في مطاعم صغيرة أو اعداد حلويات ومعجنات تغلف وتوزع على مراكز البيع في المدينة، تحضير الخضار وتغليفها وتجميدها، وتجميع الأعشاب وتنظيفها وتغليفها. وعدد العاملات في هذه المشاريع محدود، كما أن بعض المشاريع موسمية مثل تحضير الخضار والأعشاب.

والفئة الثالثة هي قطاع الجلود، وتطمح هذه المشاريع لتصميم وصناعة الاحذية، وهي ما زالت في البداية، وفي مرحلة تدريب العاملات على طرق التصميم والصناعة، وبعضها يرتكز على الحصول على كمية من الأحذية المفصلة من المصانع المتوسطة، لتجميعها وانهاء مراحل الصنع.

والفئة الرابعة هي مشاريع الحرف اليدوية، مثل شك الخرز، والعمل على النحاس والمينا، وعمل السلال من القش والتطريز، وتركيب نوع أو أكثر من الألعاب التربوية. ويمكن تطوير بعض المشاريع الحرفية الى مشاريع مستديمة، الا أنها محدودة الفعالية في وضعها الحالي

وعند تقييم هذه المشاريع يمكن القول أن المشاريع الانتاجية الجيدة هي مشروع تصميم وصناعة الحذاء، ومشاريع اعداد الأعشاب وتصنيع بعض أنواع الأطعمة آليا مثل البسكويت، وتصنيف الخضار وتحضيرها وتغليفها وتجميدها.

ومن المشاريع التي تحتاج الى اعادة تقييم فهي مشاغل الخياطة بأنواعها. إذ أن أغلب مشاغل الخياطة التابعة للجمعيات متوقفة حالياً عن الانتاج بسبب توفر مصنوعات أجود وأرخص في السوق المحلية. وتقوم مشاغل الخياطة حاليا بالانتاج حسب الطلب. وهي تعتمد على المصانع التجارية الكبيرة لتزويدها بالأجزاء المفصلة ثم تقوم هذه المشاغل بالاعداد النهائي لقطع الملابس.

أما المشاريع الحرفية، مثل الطرق على النحاس وشك الخرز والحلي والتطريز وتحضير السلال من القش فهي، تحتاج الى مهارات عالية الدقة والتنوع والابتكار في الانتاج وترتبط بمواسم السياحة. ويمكن تطوير بعض المشاريع الحرفية الى مشاريع مستديمة، الا أنها في وضعها الحالي محدودة الفعالية.

أخيراً فان أقدم المشاريع هي الحرف اليدوية التقليدية. ويعتمد نمط الانتاج في هذه المشاريع على عدد من العاملات الماهرات اللاتي لديهن المقدرة على الحركة في المدينة او القرية حيث يوزعن المواد الأولية، ثم يجمعن المنتج، لتقوم الجمعية بتصريفه من خلال البيع في البازارات والمعارض والاحتفالات. وتكاد هذه المشاريع توصف بالعمل الفردي، وقليل من المشاريع يندرج تحت ابتكار أسلوب انتاجي غير متبع سابقا.

باء- الشكل التنظيمي للمشاريع

يتألف الهيكل التنظيمي للمشروع الانتاجي عادة من هيئة ادارية تضع التوجهات وخطط الانتاج، أو مديرة مباشرة تنفذ الخطط والتوجهات التي ترسمها ادارة الجمعية للانتاج. وبعض المشاريع لها تركيب عامودي، والبعض الآخر يعتمد على تشكيل فرق عمل. ومعظم العاملات في المشاريع متفرغات تعينهم الهيئة الادارية. ويتسم العمل في معظم المشاريع بأنه غير دائم ومتقطع وموسمي، ويرتبط في بعض الأحيان بالحالة الأمنية للأراضي الفلسطينية.

وتناقش خطط العمل في الهيئة الادارية للمشروع بشكل دوري. ويحضر الاجتماع مندوبات عن الهيئات العامة للجمعية. وتضع الهيئة خطط العمل والتوجهات العامة للانتاج والتوزيع. وتندرج تحت الهيكل التنظيمي وظائف أخرى مثل مديرة المشروع ومنسقة للتسويق وعدد من العاملات الأساسيات المدربات على عملية الانتاج داخل الجمعية.

وعلى سبيل المثال يقوم أحد المشروعات الخاصة بعمل أشغال القش والتطريز بواسطة ربات بيوت متقدمات في السن في منازلهن. وطبيعة هذا العمل بيتية، والجمعية هي التي تسوق المنتوج. أما مشروع التطريز فيبدأ أولا بتدريب الفتيات والنساء، ويعتمد على عمل ربة البيت التي لا تستطيع الخروج من المنزل، يقوم الجهاز الاداري للجمعية على توصيل قطع التطريز، ثم يقوم بجمع القطع المطرزة وتسويقها من خلال بازارات خيرية ومعارض ويوجد ضبط مالي من خلال أمينة الصندوق في الجمعية، ويقدم تقرير الى الهيئة العليا كل ثلاثة شهور.

بدأ عدد قليل من المشاريع الانتاجية يستقل عن الجمعية الأم، أو يأخذ الشكل التجاري للعمل الانتاجي من خلال تأسيس شركة مستقلة تدير أكثر من مشغل أو مشروع. التجارب التي بدأت بالتحول الى مشاريع مستقلة أو شركات قد تأسست أو أعيد تشكيلها في التسعينات، وهي تعتمد على البعد الربحي أكثر من البعد التطوعي الخيري.

الاشراف الاداري: تحاول ادارة كافة المشاريع إعداد تقارير دورية لوصف مجرى العمل الانتاجي وتقييم العاملات، الا أن أرشفة التقارير غير مرتبة ولا مبوبة. وكافة المشاريع غير مسجلة في الهيئات الحكومية الا ضمن تسجيل الجمعيات نفسها، وعدد محدود منها لديه تسجيل مستقل، والأغلب أن كافة المشاريع لا تدفع ضرائب أو رسوم مستقلة عن الجمعية الأم.

جيم- أهداف المشاريع

تهدف المشاريع الانتاجية إلى توفير فرص عمل جديدة للنساء وتدريبهن على مهارات جديدة، وايجاد وسائل دخل اضافي للأسرة أو للجمعية، وذلك لعدم ثبات المصادر التمويلية الأخرى للجمعية. وكذلك عدم اعتماد السكان في المناطق على الاستيراد من اسرائيل، وتذكر احدى النساء أن المشروع أسس "لمساعدة المرأة اقتصاديا، ولتشغيل النساء في مهنة غير تقليدية وتقوية المرأة اقتصاديا ليسهل توعيتها اجتماعيا وبالتالي تحسين مكانتها الاجتماعية".

ان أي خلل في التسويق يجرد المشروع من جدواه بالنسبة للجمعية وإن استمر في توفير فرص للعمالة وللتدريب العملي للنساء، اذ أن الأهداف الرئيسية للمشاريع الحصول على دخل للجمعية للصرف على الأنشطة الخيرية الأخرى، وليس فقط توفير فرص عمل للمرأة وغيرها من الأهداف المرتبطة بوضع المرأة ودورها في المجتمع المحلي.

دال- الفئات المستهدفة

إن الفئة المستهدفة الرئيسية هي النساء المتعلمات حتى الثانوية العامة، أو دون ذلك من ذوات الدخل المحدود.

ويلاحظ أن الفئات المنتفعة من المشروع تأتي عاة من مؤازرات للجمعية، وتكون من النساء ذوات الدخل المحدود ومن الفئة العمرية (٢٠-٤٠). ويشير التقدير الأولي الى أن عدد العاملات محدود جدا في مجموع المشاريع التي تمت دراستها وهي أربعة عشر مشروعاً- إذ لا يتعدى ٦٠ عاملة. وأقصى حجم للعاملات في المشروع الواحد تسع عاملات.

أما المعايير المستخدمة في اختيار المنتفعات فهي: الحاجة الاقتصادية والكفاءة المهنية، الخبرة والتدرب والقابلية للتطور، والروح المهنية، والانضباط وعدم وجود فرص عمل للمرأة في أي مكان آخر.

هاء- العلاقات والروابط

تتمثل علاقة المشروع بالجمعية في اشراف الأخيرة على العمل اليومي والتوجيه والتخطيط، وتوفير المقومات الأولية للتأسيس، من تسجيل وموارد وضمانات. فعند تأسيس أي مشروع توفر الجمعيات الدعم المالي من مؤسسات دولية وتبرعات اقليمية كما تقوم على تدريب العاملات على تشغيل الماكنات وعلى صيانة هذه الماكنات.

وتتعاون المشاريع الانتاجية للجمعيات مع مشاريع تجارية تنتج منتجات مشابهة ولكنها أكبر حجما. فاذا كانت مشاريع الجمعيات تعمل في الخياطة، فانها تتعامل مع المصانع التجارية المنتجة وأخذ منها خياطة بالأجرة، واذا كانت تعمل بصناعة الأحذية فانها تتعامل مع شركات الأحذية المحلية ومع الشركات الاسرائيلية.

وتأخذ العلاقة أشكالا أخرى، ومنها تلقي منح من مؤسسات محلية توفر التدريب. وتلقى المنح والخدمات من جهات محلية مثل اتحاد المرأة العام، ونقابات العمال، ووحدة دراسات المرأة ونساء تقدميات في اسرائيل، وقسم التعليم المستمر في جامعة بيرزيت، وطاقم شؤون المرأة، وغيرها.

أما الجهات الخارجية التي تتعاون معها المشاريع فهي مؤسسات دولية غير حكومية مثل أنيرا، وكير Care، ومؤسسة التعاون، ومؤسسة انقاذ الطفل، وموارد التنمية ودائرة التنمية في الأونروا وحكومات أجنبية مثل حكومة ايطاليا وكندا،، وذلك للحصول على التدريب وعلى منح مالية.

واو- الارتباط بالوضع الاقتصادي الوطني

يتأثر المشروع بالركود الاقتصادي، أو بالمشاكل السياسية والإغلاقات. وعندما تنخفض مبيعات الشركات الكبيرة ينخفض الانتاج الذي يأتي من هذه الشركات للمشاريع. ويحد الطوق الأمني والاغلاق والبطالة من انتاج المشاريع ومبيعاتها. من جهة أخرى يقوم المشروع بخلق مجالات لتشغيل قوة العمل الاحتياطية، كما يستهلك المشروع الفائض من انتاج المزارعين ويوفر فرص عمل للمرأة، ويرفع دخل الأسرة. وتتأثر بعض المشاريع الحرفية بحركة السياحة في المناطق الفلسطينية من خلال ايجاد بضائع فلسطينية منافسة للبضائع الاسرائيلية.

وينجم عن عدم توفير فرص عمل للنساء كأيد عاملة ماهرة وعدم اتاحة الفرصة أمامهن ليتطورن ويصبحن منتجات بمستوى العمالة الذكرية وجود فجوة في الاقتصاد الوطني تتمثل في القصور في حجم الاعالة ضمن الأسرة، والدخل المتدني والمعدوم أحيانا.

زاي- الموارد المالية والبشرية

المصادر المالية: المصدر المالي الرئيسي يأتي من بيع الانتاج، ومن رسوم دورات التدريب التي يقدمها المشروع للمتدربات، ويأتي أيضا من منح من مؤسسات غير حكومية وحكومية منها الدول الأوروبية والعربية. وتنعدم المعلومات عن ايرادات المشروعات ونسبة الايرادات الذاتية مقابل المنح، والفائض/العجز في ميزانيات المشروع.

مصاريف المشاريع: المعلومات المتوفرة عن مصاريف المشاريع ضعيفة جدا ولا تسمح باجراء أي تحليل. وتتألف بنود الإنفاق من: شراء ماكنات وتجهيزات ومواد أولية، وأجور العاملات، وأجرة مقر وتأثيثه، وصيانة وكهرباء وماء، ونفقات تشغيل، ورواتب.

كلفة التأسيس: بلغت كلفة التأسيس لـ ٨ مشاريع انتاجية وردت معلومات عنها حوالي ٣١٥ ألف دولار أمريكي، ولم ترد تكلفة تأسيس المشاريع الأخرى.

وتوفرت معلومات عن الايرادات لمشروع واحد ولسنة واحدة، ومقارنة بين نسبة الايرادات الذاتية مقابل المنح، والعجز في الميزانية، وتؤكد هذه المعلومات وجود عجز ناتج عن أجرة المقر، والتكاليف الادارية، والعجز حوالي أربعة آلاف دولار. وقد تبين أن أسباب العجز أن المشروع يغطي حاليا ٧٥ بالمائة من مصاريفه بينما لا يستطيع تغطية أجرة المقر والتكاليف الادارية. وقدرت مسؤولة مشروع آخر العجز بـ ٥ آلاف دولار. وقد تم اغلاق بعض المشاريع بسبب العجز المالي وتراكم البضائع لعدم امكانية اختراق السوق. وبالاجمال، كانت الاجابات عن بند الموارد المالية ضعيفة جداً والمعلومات غير كاملة ولا تسمح بتقدير القيمة الاقتصادية للمشاريع.

حاء- الأنشطة الاقتصادية للمشاريع

تسأل الاستمارة عن المؤشرات المستخدمة لتقرير الأنشطة الانتاجية للمشروع، مثل اختيار تنوع المنتج، أساليب الترويج، نقل المعرفة الفنية للعمال وللسوق، القيمة المضافة للمنتج، رفع أداء المشروع، اجراءات السلامة ... الخ.

يبدو أن جميع هذه الأنشطة المطلوب دراستها لاستمرار الانتاج غير متوفرة، مما يدل على أن المشاريع صغيرة جداً. وحتى بالنسبة عدد العاملات فلم تقدم سوى ٩ مشاريع العدد. وتنقسم العاملات بشكل عام إلى متفرغات للعمل ومتدربات. وتشغّل المشاريع ما بين ٤ و ٧ عاملات في كل مشروع. وتعطى الأولوية للتوظيف ليس للمهارة بل "للحالات الاجتماعية" وذوات الدخل المحدود والعاطلات عن العمل.

وهناك أنشطة لم ترد إجابة عليها مثل استراتيجيات وأساليب التسويق المتبعة لترويج المنتجات، والطاقة الانتاجية، وأسلوب نقل المعرفة الى أسواق العملاء المستهدفين، وعلاقة المنتجات بغيرها من الصناعات المحلية. مما يدل على ضعف النشاط الاقتصادي المرتبط بعملية الانتاج. وكون هذه المشاريع صغيرة، ومتناهية في الصغر وغير مبنية على دراسة جدوى اقتصادية متكاملة.

طاء- المهارات المطلوبة

إن المهارات المطلوبة للعاملات عديدة ومتنوعة. ومنها المهارة الانتاجية في مجال الخياطة والتصميم، وزيادة المهارات في الانتاج والتسويق للقطاعات المختلفة، والادارة، والمحاسبة، والالمام بالأمور الادارية والمالية، وادارة المشاغل.

ياء- الاحتياجات

ترتبط أهم الاحتياجات بالموارد المالية ورأس المال، فمن الضروري الحصول على موارد مالية لشراء ماكنات لاستكمال المشروع، والتوسع في الانتاج، وللتمكن من شراء مواد خام كافية وايجاد الأسواق المناسبة لبيع المنتجات، حتى يستمر العمل ويكون مربحاً. وهناك رغبة في استقرار كميات الانتاج وزيادته ليحقق ربحاً، وتطوير وتوسيع المشاريع وايجاد أسواق خارجية، وادخال خط انتاجي آخر لزيادة الانتاج. ومن المهم ايضا التدريب المستمر للعاملات لاتقان عملية الانتاج والتسويق والادارة.

كاف- الصعوبات التي تواجه المشروع الانتاجي

إن الصعوبات التي تواجه المشاريع الإنتاجية متعددة، ومنها: القيود الاجتماعية كنظرة المجتمع للمرأة العاملة في مهن غير تقليدية مثل مهنة الحدادة والنجارة، وعدم ثبات المرأة في المهنة واضطرارها لترك عملها بسبب الزواج أو تحت ضغط الأهل أو لأي سبب اجتماعي آخر. وهذا يدفع المشاريع الصغيرة إلى الاستمرار في تدريب مزيد من العاملات خوفا من نقص اليد العاملة، وعليه، فان نقص العمالة الماهرة هي من الهموم التي تواجه المشاغل بالإضافة إلى قلة الخبرة لدى العاملات في عملية الانتاج التي يحتاج إتقانها الى الاستمرار في العمل لعدة سنوات.

وفضلا عن ذلك هناك صعوبة التسويق. وتذكر بعض المشاريع أن الانتاج محدود لأنه لا توجد استراتيجية للتسويق في ظل الظروف الصعبة التي تواجه البلاد، ومعظم المشاغل تعمل بحدود ٢٠-٥٠ في المائة من طاقاتها فقط، وهنالك صعوبات ناشئة عن عدم توفر الادارة السليمة للمشغل والتخبط في تقدير سعر البيع والتكلفة للمنتج.

الفصل الخامس- النماذج التي تمت دراستها

بعد هذا العرض التفصيلي للمؤشرات والملامح الخاصة بالجمعيات الأهلية والمشاريع الانتاجية كلا على حدة، سوف نتعامل مع الجمعية والمشروع الانتاجي التابع لها كوحدة واحدة لمحاولة التوصل إلى تدرج في العلاقة القائمة بينهما وتحليلها، وذلك من خلال النماذج التالية:

ألف- النموذج الأول

عبارة عن جمعية أهلية نسائية، خيرية وتطوعية ذات منفعة عامة، ولديها فروع في المدن الرئيسة في الضفة الغربية، وهي من أقدم الجمعيات، فقد تأسست في بداية القرن. وتتنوع أنشطتها الأساسية فتشمل خدمات الإغاثة والرعاية الطبية والتعليمية. والمستفيدات منها في العادة هن اليتيمات وذوات الإعاقات الجسدية (الكفيفات). أما أهدافها المعلنة فهي مساعدة الفقراء والمنكوبين واللاجئين. أو ما يسمى "بالحالات الاجتماعية"- ورفع مستوى المرأة ثقافيا ومهنيا وأكاديميا وعلميا واجتماعيا. وللجمعية هيئة إدارية متطوعة، تنتخب كل ثلاث سنوات، من مهامها الإشراف على الأنشطة المختلفة وإعداد الميزانية والمصادقة على المصروفات، التعيين والفصل. وتقارير الجمعية هي مجموع تقارير عن الأنشطة الإدارية والمالية، وميزانيتها هي مجموع التبرعات والاشتراكات ودخل المشاريع. ومع أن للجمعية محاسب وتقارير مالية وميزانية، إلا أنها لم تملأ أية معلومات تفصيلية أو رقمية مالية، إذ حددت مصادر الدخل بشكل عام بالتبرعات والإشتراكات ودخل المشاريع واكتفت بالقول " أنها غير محددة "، كما لم تحدد أي مبالغ تدل على النفقات أو تفصيل الإيرادات. والجمعية مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، ولديها محاسب ومدقق ومستشار قانوني.

١- أما المشروع الإنتاجي الأول فهو مصنع لخياطة الملابس (نسائي ورجالي وولادي)، وهو جزء من الجمعية وموقعه في مقر الجمعية. وهيكل المشروع عامودي إذ يتألف من مديرة ومشرفة على المبيعات وثلاث عاملات خياطة. والهدف منه توفير دخل للصرف على الجمعية وأهدافها الخيرية، ومن المؤكد أن المشروع " إنتاجي غير ربحي "، أي أن أرباحه تخصص للصرف على أهداف الجمعية الخيرية وليست لغايات جني الربح في حد ذاته أو المنفعة الفردية.

ولا تحدد الجمعية كيف ستحقق هدفها المتمثل في رفع مستوى المرأة من خلال المشروع. فالمشروع لا يتضمن تدريب العاملات، بل يعين عاملات بدون خبرة. فكيف يمكن أن يحقق المشروع رفع مستوى المرأة من خلال توفير العمل لعاملة فقيرة، تتقاضى أجرا ضئيلا وتعمل لساعات طويلة وبمجهود مضن، لتوفير منتجات تباع بتكلفة عالية وتوفر ربعا للجمعية لأداء نشاط خيري هو " رعاية وإغاثة المعوزات والحالات الاجتماعية "، مع العلم بأن هذا الهدف لا يوضح مقدما للعاملة لتقرر قبوله وتكون على استعداد للتضحية بالوقت وبالجهد أو بالمال؟

لقد تأسس المشروع بعد حصول الجمعية على قرض لمدة خمس سنوات. إذاً، المشروع مدعوم ماليا، والدعم مقدم من منظمة غير حكومية دولية ولم يسدد بعد. وعند مراجعة الموارد المالية للمشروع يتضح أن مدخول مبيعات المشغل يعتبر جزءا من مصادر دخل الجمعية، وأن المشروع يعاني من العجز المالي منذ أربع سنوات بمعدل ٤٠ ألف دينار سنويا، وذلك بسبب:

(أ) قلة خبرة العاملات في طرق الإنتاج وإدارة المشغل؛
(ب) ضعف المبيعات في السوق المحلي؛
(ج) عدم توفر رأسمال لشراء المواد الأولية؛ والعمل في المشغل أقل من طاقة المشغل؛
(د) الإنتاج موسمي وبكميات محدودة وحسب الطلب من الزبائن؛
(هـ) عدم وجود خطة لترويج المبيعات " بسبب الظروف الصعبة " في الأراضي الفلسطينية؛
(و) عدد العاملات في المشروع البالغ ٣-٧ عاملات ويتغير بحسب حاجة الإنتاج؛
(ز) الفجوة كبيرة بين المهارات المتوفرة والمهارات المطلوبة.

والمطلوب لنجاح المشروع توسيع الإنتاج واستقراره، وتطوير أساليب الإنتاج وأساليب التسويق والبيع، وتطوير إدارة المشاغل وحساب الكلفة وسعر البيع، وتلبية الاحتياجات بحسب الأولوية، وتوفير العمالة الماهرة وتطوير مجال للتسويق والحصول علىرأسمال كاف لشراء مواد خام أولية كافية لزيادة الانتاج.

٢- وكانت الجمعية قد أسست مشروعا آخرا لحياكة الصوف ثم أغلقته. وقد اعتمد في فكرة إنشاء مشغل الحياكة على مبدأ وجود مشاريع مماثلة لدى الجمعيات الأخرى. ومع أن المشروع حصل على تبرعات لشراء ماكينات الخياطة والصوف، وكان مقر المشغل في موقع الجمعية، أي أنه لم يدفع أي ايجار، إلا أنه لم يغط تكاليفه ولا رواتب عماله ولم يقدم ريعا للجمعية، لذلك تم إغلاقه. ولم تتوفر أية معلومات عن كيفية تصفية المشروع وبيع الماكينات والمخزون من المواد الأولية وتغطية الديون.

٣- ولدى الجمعية مشروع خدمي فرعي ثالث، وهو مطبخ يقوم بتحضير المأكولات البيتية وتسويقها حسب الطلب، تأسس كي يساهم ريعه في تغطية مصروفات الجمعية وكي يوفر الطعام لمراكز الجمعية الأخرى.

٤- وهناك مشروع رابع للجمعية ضمن مشاريع الحرف اليدوية، وتقوم فكرة هذا المشروع على أساس تدريب النساء على صياغة الحلي، وشك الخرز والعقود وعمل المسابح والأساور وحلي الزينة من الفضة. وقد تأسس المشروع، ويتم تمويله من قبل جهات ممولة وتبرعات ومنح. وتذكر الدراسة الأولية للمشروع الأخير الخبرات المطلوبة لمديرة المشروع، وهي "خبرة اجتماعية وفنية لا تقل عن خمسة أعوام في إقامة المشاريع الخيرية والتعامل مع الأسر المحتاجة، وأن تكون ذات نظرة ثاقبة في التعرف على الأيدي الفنية واختيارها". وهذا المشروع الإنتاجي خيري ويعود ريعه للجمعية. وهناك متعهد تاجر له خبرة في الاستيراد والتسويق " يعرف تماما السوق الفلسطينية والإسرائيلية "، يؤدي مهمة التسويق والمشتريات، كتوفير الخرز والمواد الخام التي تلزم المشروع. ويحتاج المشروع إلى مدربات " لتدريب العاملات الفتيات والنساء على أشكال العقود"، في المقر عدد محدد من العاملات يتم تدريب على مهارات التشكيل وعلى استلام المواد الأولية وتسليمها، وتقوم العاملات المدربات على تدريب النساء اللواتي يعملن من بيوتهن ويبلغ عددهن حاليا حوالي (١٧٦) منتفعة.

وينتج المشروع الحلي التقليدية والحديثة بما يتناسب وحاجة السوق كما ينتج المسابح الثمينة بجميع أنواعها من الخرز بما يتناسب "وطبيعة الرجل الدينية والشخصية والمالية ". إذا، الإنتاج موجه للرجال والنساء حسب المواسم ورغبات المستهلكين، ويسعى المشروع " لمضاربة السوق الإسرائيلية "، بالإضافة إلى توفير المنتجات للسوق المحلية من خلال تطوير المهارات الفلسطينية.

وتؤكد دراسة المشروع أن " بيع إنتاجه مضمون، وذلك " دون تحليل حاجة السوق وحساب كمية البضائع المشابهة الموجودة في السوق المحلية حاليا، وتحدد الدراسة أسعار المواد الأولية من حيث التكلفة فقط، ودون التطرق إلى ايجار المشغل أو أجرة العاملات المدربات/أو العاملات. وتؤكد دراسة المشروع أن الهدف هو " استيعاب وتأهيل أكبر قدر من النسوة الفلسطينيات المحتاجات، وتوفير دخل مناسب لهن يساعد على مواجهة ظروف المعيشة الصعبة مع عدم حرمان المرأة من التواجد في بيتها." ويعتمد المشروع على طلب منحة مالية لاستيراد المواد الأولية من الخارج، أما الريع فيدخل للجمعية للصرف على نشاطاتها الأخرى.

يملك هذا المشروع الإنتاجي الرابع مقومات جيدة ولكنها غير متكاملة، فالمشروع مرتبط بممول من القطاع الخاص وبمنح وهبات دولية وإقليمية، كما يرتبط بالجمعية من ناحية الموقع والاسم وتوفير خدمات التسجيل والمحاسبة. والمقومات الإدارية الأخرى والإشراف على الإنتاج. وحاجات السوق غير مدروسة، والإنتاج موسمي أي يعتمد على السياحة ويندرج تحت قطاع الإنتاج غير الرسمي.

باء- النموذج الثاني

جمعية أهلية نسائية لا ربحية تأسست في الستينيات، ولها مقر رئيسي واحد وهيئة عامة، وهيئة إدارية منتخبة، وهيئة استشارية. والهيئات الهيكلية للجمعية متكاملة تقريبا، فالمشرفات الإداريات عضوات في الهيئة الإدارية. وتشرف المشرفات على أقسام وأنشطة مختلفة وهي: تربوية ثقافية مثل التراث والروضة، والتأهيل المهني والتعليم مثل الخياطة وحياكة الصوف والسكرتارية والتجميل، وإنتاجية مثل انتاج الألبسة والتطريز والمصنوعات الغذائية.

وتتمثل أهداف الجمعية في رفع مستوى المرأة في مختلف المجالات لتصبح عضوا فعالا وعاملا في المجتمع، وتدريب الفتيات وتأهيلهن، وإنشاء المشاريع الإنتاجية التي تؤمن الدخل الثابت للجمعية بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي للفرد وللجمعية، والمحافظة على المهن اليدوية والصناعات الريفية التقليدية الوطنية.

وتطمح الجمعية لتدريب الفتيات مهنيا لتأمين مورد رزقهن، وتعمل بجميع إمكانياتها لتتوصل إلى الاكتفاء الذاتي عن طريق فتح مراكز إنتاجية كقسم المنتجات المنزلية الغذائية، وطبخ المأكولات حسب الطلب، وإنشاء مصنع للبسكويت، ينتج مختلف أنواع البسكويت ليوزع في الأسواق المحلية. يتراوح عدد العاملات ما بين ٩-١١ عاملة، وتوزع المهام في المشروع وفقا لأسلوب تقسيم العمل التقليدي، فالمسؤول الفني والمحاسب من الرجال، والمديرة والعاملات من النساء. ويغطي المشروع مصاريفه ولا يدخل ريعا للجمعية.

ويوجد لدى الجمعية مشروعاً آخراً لخياطة الملابس نسائية والرجالية والولادية ويواجه مشكلة في التسويق. وكذلك الحال بالنسبة للمشروع الثالث ويتعلق بالتطريز الفلسطيني في المنازل. فبعد توقف التسويق في البلاد العربية والخليجية التي كانت السوق الرئيسية لمنتجات التطريز الفلسطينية تكدس لدى الجمعية منتوج ثمنه مجمد لعدم توفر المشتري.

وللمشاريع الإنتاجية هيئاتها الإدارية المستقلة، وإن تواجدت مواقع الإنتاج في مقر الجمعية، مما يرتب على المشروع تأدية خدمات جزئية للجمعية مثل الطبخ لنزلاء الجمعية والمتدربات. ولا تتحمل المشاريع أية مصاريف فيما

عدا المواد الأولية وأجور العمال، ومع ذلك فهي غير مربحة ولا تدخل ريعا للجمعية، وأهم المشاكل التي تواجهها: التسويق ومنافسة المنتجات الخارجية من حيث الجودة والسعر.

وتستعد الجمعية لفتح مشروع إنتاجي رابع لفرز الخضار وتجميدها في الموسم الزراعي.

جيم- النموذج الثالث

مجموعة لجان نسوية تتبع أطر جماهيرية سياسية، وهي موزعة على المدن الرئيسية، ولدى كل فرع عدة مشاريع خدمية أو إنتاجية. وتتنوع مجالات الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تتبناها، وقد تأسست هذه اللجان النسائية أثناء الانتفاضة.

وتتمثل أهداف اللجان في تطوير وضع المرأة وزيادة انخراطها في العمل الوطني، وتفعيل دورها في العملية الإنتاجية من خلال إقامة مشاريع إنتاجية نسوية، وتغيير النمط التقليدي لعمل النساء وتدريبهن على أعمال جديدة.

وتتوحد اللجان في اتحاد يشكل الهيئة العامة، ويوجد لكل لجنة هيئة إدارية. وتعتبر اللجان فرق عمل مستقلة توزع على المدن الرئيسية. وترفع داخل اللجان تقارير للهيئات الداخلية تصف العمل وتطوره كما تشرح الموازنة والمصاريف. وهذه اللجان، بشكل عام غير مسجلة في الدوائر الرسمية.

وأغلب المشاريع الإنتاجية التابعة للجان تقليدية، أي أنها تمثل نمط المشاريع التي تقوم بها الجمعيات الخيرية كمشروع خياطة للستائر بالتواصي، والتطريز وحياكة الصوف وإعداد المعجنات وتحضير المأكولات والصناعة الحرفية كشغل النحاس والمينا. وهناك عدد من المشاريع المتوقفة عن العمل حاليا، كمشروع النحاس والمينا، وذلك لصعوبة تسويق المنتجات - إذ يعتمد التسويق الحالي على مبدأ الإنجاز بناء على الطلب - وبسبب التأثر بحالات الإغلاق والظروف الأمنية. كما أن السلع المنتجة سلع كمالية باهظة الثمن وتعتمد على وجود السياح. والعمل في هذه المشاريع يدوي والمواد الأولية غالية الثمن. ويصعب على العاملات الارتباط بالعمل بأجور متدنية ومحسوبة حسب القطعة أو بعمل موسمي متقطع وفقا لمواسم السياحة.

أما المستفيدات من هذه المشاريع فهن ربات البيوت والفتيات الباحثات عن عمل، من الطبقة المتوسطة إلى الفقيرة، ومن الفئة العمرية ٢٠-٤٠ سنة. تجمع المشاريع ما بين دمج المرأة في العملية الإنتاجية والأهداف الاقتصادية السياسية للتنمية، وتحصل المشاريع أو اللجان على دعم من الجاليات الفلسطينية في الخارج.

دال- تجربة خاصة

تأسست في نهاية الثمانينيات شركة مستقلة لإدارة مشاريع إنتاجية يخصص ريعها للصرف على الاتحاد، وسجلت كشركة مساهمة خاصة ومحدودة المسؤولية، وتهدف إلى تأسيس مشاريع نسوية إنتاجية، ولديها حاليا ثلاثة مشاريع إنتاجية للنساء، وهي: تعبئة مكسرات وتوزيعها، وفتح مطعم لإعداد الطعام وتقديمه، وإنشاء مشغل خياطة متكامل لتصميم الملابس الجاهزة وتفصيلها وخياطتها وبيعها.

وتتبع الشركة لاتحاد لجان نسائية جماهيرية، ولكن عملها ومشاريعها منفصلة كليا من الناحية المكانية والفعلية الادارية والمالية، ولا يتدخل الإتحاد في صنع قرارات الشركة. ويوجد داخل مجلس إدارة الشركة عضوة تمثل اللجنة التنفيذية للاتحاد وعضوات عاديات، وعضوات إستشاريات، ويتكون الهيكل التنظيمي للشركة من مجلس إدارة وإدارة تنفيذية، ويتم تنفيذ العمل على شكل فرق تدير المشاريع الثلاث. والشركة مسجلة كشركة تجارية كي تتمكن من الاستيراد والتصدير والبيع، مع أنه لا يوجد حتى الآن "قانون خاص للمؤسسات اللا ربحية "، وربح الشركة يذهب للصرف على نشاط الاتحاد.

تهدف الشركة إلى توفير فرص عمل للمرأة، ورفع كفاءة المرأة المهنية بتوفير الخدمات المساندة لها وتدريبها، وإشراك المرأة في الأعمال التجارية، وتحقيق مردود مالي لها من المشاريع. وتهدف إلى تحقيق الربح لتغطية احتياجات الاتحاد. وقد تبلورت الأهداف أثناء الانتفاضة بغية توفير مقومات الصمود، أما حالياً فتتجه الشركة لتوفير التوعية والتدريب للمرأة وإيجاد فرص للعمل المنتج الناجح الذي يحقق أهداف الاتحاد بتفعيل دور المرأة في المجتمع. المشاريع مفيدة لكافة الفئات العمرية من سكان الضفة الغربية.

وترتبط المشاريع بالوضع الاقتصادي للمناطق، إذ تسعى لتوفير فرص العمالة المنتجة والدخل للباحثين عن عمل، وتنصب أهداف الشركة في أولويات التنمية الوطنية لكونها تنمي اقتصاديات المرأة. وترتبط المشاريع علاقات مستقلة عن الشركة مع هيئات ومؤسسات غير حكومية لتبادل الخبرات والتدريب. وتتلقى الشركة منحا من مؤسسات محلية ودولية.

وقد تطلبت جميع الأنشطة والمنتجات تراخيص خاصة. والعمالة في المشروع ليست كلها من النساء. وتحتاج الشركة لتطوير مهارات لصيانة المعدات، وتصميم الأزياء كما تحتاج لتطوير المشاريع القائمة وفتح مشاريع جديدة.

هاء- النموذج الرابع

جمعية أهلية تطوعية نسائية تنموية لا ربحية، تأسست في التسعينيات، ولديها مشاغل لإنتاج الأحذية الجلدية، وتصنيع قش السلال والمكانس في القرى. وللجمعية هيئة عامة تطوعية، وهيئة إدارية متطوعة منتخبة. وتتمثل أهدافها في تقوية المرأة اقتصاديا وتوعيتها اجتماعيا، تدريب وتأهيل النساء على مهن ليست تقليدية يحتاجها سوق العمل، واقامة مشاريع تدر الدخل للنساء. وسجلت الجمعية في وزارة الشؤون الاجتماعية، ومن المطموح اليه تسجيل المشاريع الإنتاجية في وزارة التجارة أوالصناعة، عندما يكتمل تدريب العاملات ويتوسع الإنتاج وتصبح منتجاته منافسة للمنتجات الخارجية ويصبح الإنتاج قابلا للتصدير.

لقد تحول توجه الجمعية خلال التسعينيات إلى التركيز على المشاريع الإنتاجية، وتدريب النساء على مهن غير تقليدية كانت حكرا على الرجال. وتؤكد أهداف المشاريع على ضرورة تدريب النساء للعمل في القطاع الإنتاجي كمحترفات، و التدريب على كافة مراحل الإنتاج. ومن المطموح اليه ألا يرتبط عمل العاملات في المشروع بالخياطة فقط بل يشمل التصميم والتسويق وتشغيل الآلات، واكتساب الخبرة الفنية والمقدرة على صيانة المعدات، وإدارة المشروع بالكامل. وفي المرحلة الحالية، لا يقوم المشروع بكامل مراحل الإنتاج للأحذية، ولايزال في بداية مراحل تدريب العاملات.

ولمشروع الأحذية مقر مستقل، وله محاسب ومدقق ومحام، وهو مرخص للعمل الإنتاجي من قبل....، ويتعاون المصنع مع جهات وجمعيات واتحادات محلية والنسوية والدولية، ويرتبط المشروع بأهداف الاقتصاد الوطني من حيث توفير المنتجات محليا وتوفير فرص عمل للمرأة وتوفير المهارات والتدريب الفني والتقني.

ويعمل في المشروع رجال ونساء، وتقسيم العمل فيما بينهم تقليدي حتى الآن وهذا يخالف الأهداف. وترفع تقارير إدارية ومالية شهرية للهيئة الإدارية، كما تقدم الجمعية تقريرا ماليا واداريا للجهات المانحة. ونظام الأرشفة غير مبرمج آليا.

وتنسجم أهداف المشروع مع أهداف والجمعية من ناحية تدريب المرأة وتأهيلها لمهن يتطلبها سوق العمل. وتحتاج الجمعية إلى مشاريع مدرة الدخل للإنفاق على نشاطاتها وتغطية المصاريف التي لا يوجد لها تمويل خارجي. ومعايير اختيار العمالة هي معايير فنية ومهنية وتبتعد عن الاختيار المبني على العوز والعمل الخيري.

وترتبط أهداف الأنشطة والمشاريع بالوضع الاقتصادي العام، وينظر إلى جدواها الاقتصادية والى حاجة السوق المحلية للمنتوج ورغبة العمال لهذا النوع من الأعمال، كما يرتبط المشروع بالشركات المنتجة الكبيرة المحلية من القطاع الخاص، ويحصل على مساعدات مادية خارجية.

ويعتمد المشروع على توفر المنتج الوسيط من المصانع المحلية الكبيرة، ليقوم باستكمال مراحل الانتاج. ولا يعنى المشروع بالتسويق، لذلك فان التجربة غير مكتملة، خاصة وأن معدل استغلال آلات الإنتاج لا يتجاوز نسبة ٤٠ بالمائة من طاقتها. والمواد الخام مستوردة، والمواد الوسيطة يصممها المصنع الأساسي ويخطط إنتاجها. إذا، المشروع عبارة عن مشغل يستكمل التصنيع ولا يقوم بجميع مراحل الإنتاج ولم يدخل في تجربة بيع منتجاته.

وحتى الآن لا تتوفر المهارات كلها لدى العاملات وما زالت الفتيات العاملات يتدربن وينتجن لأن هذه المهنة تحتاج إلى خبرة في الإنتاج لا تقل عن ٣-٥ سنوات.

وتتضمن المشاريع الأخرى تصنيع القش والمكانس، تخططها الهيئة الإدارية وتنفذ في الأرياف.

واو- النموذج الخامس

اختير مشروع مستقل عن الجمعية الأهلية وقائم في القرية. ويعرف المشروع بأنه مشروع إنتاجي وتثقيفي واجتماعي للنساء، وقد أعيد تشكيله خلال منتصف التسعينات، على أن يصبح مشروعا مستقلا يغطي كل نفقاته ويعتمد على ذاته.

والجديد في هذا المشروع أنه موجه لسوق مناطق فلسطين ١٩٤٨ بالاضافة الى السوق المحلية في الضفة الغربية، ويعتمد المشروع على إنتاج المطرزات وإعداد الأعشاب وتجفيف منتجات محلية من الفواكهة وتغليفها وتحضيرها.

ويهدف المشروع إلى تقوية ودعم دور المرأة في القرى النائية والبعيدة. المحرومة من الضروريات الأساسية، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لها من خلال بناء مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي تعمل فيها مجموعات من النساء بشكل دوري ، ولزيادة التفاعل بين النساء وعملهن في المشروع من جهة والمجتمع من

جهة أخرى من خلال ربط المرأة بالمؤسسات النسوية القائمة في المجتمع. ويخرج هذا المشروع عن نمطية المشاريع المتواجدة في المدينة ويحاول أن يحاكي تجربة المشاريع الآسيوية، الصغيرة في الأرياف.
ويتشكل الهيكل العملي للمشروع من هيئة عامة من نساء القرية وعددهن حوالي ٣٠٠، وهيئة إدارية للمشروع مؤلفة من سبع متطوعات، ومنسقة إدارية ومنسقة ميدانية تدير المشروع داخل القرية.

ويشكل المشروع فرق عمل وفقا لحاجة المشاريع الإنتاجية التي تقررها الهيئة العامة من نساء القرية. وتقدم تقارير أسبوعية شفوية عن سير العمل خلال اجتماعات فرق العمل . كما يقدم تقرير إداري مكتوب شهريا إلى الجمعية المسؤولة عن المشروع. ويذكر أن هناك أنظمة لحفظ الملفات. والمشروع ليس مسجلا رسمياً، والفئات المنتفعة من القرية ليست مرتبطة بالفئات المنتفعة في الجمعية. ويبلغ عدد المستفيدات من مشروع الإنتاج المباشر ٢٠ عاملة.

ويسعى المشروع لتغطية الفجوة بسبب عدم مشاركة المرأة في التشغيل والإنتاج عموما. ويركز المشروع على التعاون مع اتحاد المرأة ونقابات العمال ووحدة دراسات المرأة في جامعة بير زيت ونساء تقدميات في إسرائيل. ويرتبط المشروع بالاقتصاد الوطني " عبر خلق مجالات تشغيل لقوة العمل الاحتياطي العالية " من النساء.

وقد حددت مبالغ نفقات المشروع بدون تحديد مصادر الدخل الرئيسية، سنة واحدة، أما الإيرادات فهي الدخل المتوفر من مبيعات المنتوجات، وتساهم الجمعية المؤسسة في رأسمال المشروع وتدفع أجور النساء العاملات. وليس هناك عجزا لأن آليات الصرف كانت مضبوطة بإحتياجات الموقع. ويتم تسويق المنتجات في بازارات فلسطينية في أراضي الـ ١٩٤٨، وقد تشكلت لجنة من العاملات تشرف على التسويق.

ويبلغ عدد العاملات حوالي ١٥ عاملة في مشروع الأعشاب و١٥ عاملة في مشروع الفواكهة، أما بالنسبة لمشروع التطريز فيتفاوت العدد وإن ناهز التقدير العام ٣٠٠ امرأة. وجميع العاملات هن عاملات بشكل مؤقت، وطبيعة العمل يدوية ولا تستعمل الآلات، كما أن الإنتاج موسمي. وللمشروع مقر مستقل تستأجره الجمعية.

ومنتوجات مشروع التطريز عبارة عن معلقات ومخدات وشنط وجزادين. ومشروع الأعشاب يشمل الزعتر والبابونج والنعنع والقسم الغذائي يشمل العنب والملبن والزبيب والدبس. وتباع جميع المنتجات من خلال لجنة تسويق في مناطق ١٩٤٨، وكذلك في السوق المحلية والخارجية. وقد كان هذا المشروع قائما منذ عشر سنوات في القرية ذاتها، وتغير على مدى هذه الفترة نوع الإنتاج فتحول إلى الأعشاب وأضاف صناعة الدبس، كما تغيرت إدارته وأصبح للعضوات من أراضي ١٩٤٨ دور في تمويل المشروع.

زاي- النموذج السادس

وهي جمعية أهلية نسائية تطوعية حديثة التأسيس، لها هيئة عامة تنتخب كل سنتين الهيئة الإدارية، وتعد تقارير إدارية ومالية تقدم شهريا للهيئة العامة. والجمعية مسجلة لدى وزارة الداخلية الفلسطينية.

وتتمثل أهداف الجمعية في تطوير أوضاع المرأة ثقافيا ومهنيا وصحيا وقانونيا، وزيادة مساهمتها الاقتصادية، وإعداد برامج لتنمية قدرات المرأة ومهاراتها من خلال زيادة عدد المشاريع الاقتصادية التي تستهدف كافة النساء بدون تحديد. وتساهم الجمعية في الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء المشاريع الاقتصادية وتوعية العاملات وتدريب ربات البيوت على مهارات إنتاجية . وتتعاون الجمعية مع مؤسسات محلية ودولية غير حكومية للحصول على

التدريب والاستشارة الفنية والدعم المالي. وقد حصلت الجمعية على دعم مالي من مؤسسة دولية غير حكومية لتأسيس مشروع إنتاجي لفرز الخضار وتجميدها. ولا يحتفظ المشروع بأية سجلات للنفقات نظرا لكونه جديداً، ولكنه عيّن محاسبا ومدقق حسابات.

وتقوم الجمعية بثلاثة أنشطة، وهي عقد دورات لتدريب المرأة مهنيا، وإنشاء مشروع خدمي تعليمي للأطفال، وإنشاء مشروع إنتاجي لفرز الخضار وتغليفها وتجميدها. وتعتمد فكرة المشروع الأخير على استغلال الفائض من المحصول الزراعي في المنطقة.

وللمشروع هيئة إدارية مؤلفة من خمسة أشخاص، ولجنة عاملات. ويشغّل المشروع أربع عاملات من أعضاء الجمعية بالإضافة إلى مشرفة إدارية ومسؤولة تسويق ومسؤولة مالية. والهيئة الإدارية للجمعية هي الهيئة نفسها المشرفة على المشروع، وهناك بالإضافة إلى ذلك عضوات تشرف على النشاطات الأخرى.

وتتمثل أهداف المشروع في مساعدة المرأة اقتصاديا من خلال توفير فرص عمل، والحد من البطالة بين النساء، ومساعدة المزارعين على استغلال الفائض من الإنتاج، وتوفير منتوج محلي بدل المستورد، وهذه الأهداف متطابقة مع أهداف الجمعية. وترتبط أهداف المشروع بالوضع الاقتصادي العام، من ذلك توفير منتوج محلي جيد، واستغلال الفائض الزراعي وحمايته من التلف، وتوفير فرص عمل. ويستهدف المشروع المزارعين من خلال استغلال فائض الإنتاج الزراعي والنساء العاملات ومساعدة المرأة في توفير الوقت.

ولا يرتبط المشروع بعلاقات مع مشاريع أخرى لأنه لا توجد مشاريع أخرى مشابهة. ويحصل المشروع على مساعدات من مؤسسات غير حكومية محلية ودولية فنية واستشارية وعلى دعم مادي. وتتألف مصادر الدخل من منحة تعادل ٧٠ بالمائة من قيمة المشروع، مقدمة من إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية. وتؤمن الجمعية المصادر اللازمة لتغطية باقي تكاليف المشروع وهي تعادل ٣٠ في المائة.

وعمل المشروع لمدة ستة أشهر إلا أنه " لا توجد إيرادات بسبب المشاكل المتعددة التي واجهها المشروع " ويوجد عجز في ميزانية المشروع بسبب "المشاكل العديدة التي واجهها خلال السنة الأولى، والتوقف عن العمل لحين انتهاء المشاكل. مما أدى إلى انقضاء الموسم الزراعي".

وطبيعة العمل في المشروع موسمية وحسب نوع الخضار وموسم قطافها. يقوم العامل بتنظيف المنتوج وتعقيمه أو تعريضه للبخار ثم تغليفه وتجميده. وتكون مدة صلاحية المنتوج محدودة بستة أشهر، والمواد الأولية محلية. وقد تم الحصول على ترخيص خاص لإنتاج الخضروات المجمدة من وزارة الصحة.

والعمل يدوي ولا يستخدم آلات. وموقع المشروع مستأجر ومستقل عن مقر الجمعية.

والهيئة الإدارية هي الجهة المسئولة عن تطوير فكرة المنتج والتصميم وتخطيط الإنتاج والتعبئة والتسويق والبيع. وسيكون التوجه في المستقبل نحو تحسين المنتوج وزيادة كميات البيع في السوق. وقد فرضت وزارة الصحة قيودا على المشروع ولكن تم تجاوزها.

الفصل السادس- النتائج

على ضوء المناقشة التي تمت مع الأطراف المعنية حول دور الجمعيات الأهلية النسوية وتبنيها للمشاريع الإنتاجية التي تم التوسع في وصفها وبعد استكمال جمع الاجابات على الاستبيان وتحليل المعلومات الواردة فيه، تم استخلاص النتائج التالية.

ألف- أهداف المشاريع الإنتاجية

بدأت الجمعيات الأهلية النسوية في تأسيس مشاريع إنتاجية للنساء بشكل واسع في الضفة الغربية منذ عام ١٩٧١، وكان الباعث لها ثني الفتيات عن البحث عن عمل في اسرائيل، وتزايد نسبة البطالة بين النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم توفر فرص عمل في السوق المحلية ولاسيما للمتزوجات وربات البيوت. وقد حصلت بعض الجمعيات على تمويل خارجي، دولي وعربي، من أجل تنويع النشاطات وتأسيس مشاريع تدر دخلا للجمعيات وتوسع دائرة نشاطها.

ونتيجة لتطور نظرية إدماج المرأة في التنمية خلال عقد المرأة ١٩٧٥-١٩٨٥، زاد الإقبال على تطوير دور المرأة في الإنتاج والعمل المأجور وخصوصا خارج المنزل. كما زاد تركيز المنظمات الدولية الممولة للمشاريع على فكرة تطوير دور المرأة في الإنتاج وإدماجها في الاقتصاد من اجل تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي.

وخلال العمل، برز الاختلاف فيما بين أهداف الجمعيات الأهلية وأهداف العاملات في المشاريع، وأهداف الجهات الممولة للمشروعات. فالجمعيات الأهلية لها هدفان وهما إما توليد الأرباح للجمعية للصرف على أنشطتها، أو اقامة المشروعات لزيادة عدد المؤازرات لأهدافها المحلية. أما العاملات فيسعين أولا وقبل كل شيء لزيادة دخلهن ولتحقيق الاكتفاء الذاتي. بينما تعطي الجهات المانحة الأولوية لدعم مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية وتحسينها. ولا بد من التوفيق بين مجموع هذه الأهداف من خلال التعبير عنها ومناقشتها بصراحة من أجل التوصل الى مواسم مشتركة من خلال برامج العمل والمشاريع.

وقد تناقضت الأهداف والمبررات لتأسيس المشاريع المدرة للربح، من أهداف تنموية - كتوفير دخل افضل وإدماج للمرأة في الاقتصاد، والتنمية، وزيادة المهارات الفنية والتقنية وتنوعها لدى المرأة العاملة - مع أهداف الجمعيات النسوية تتعلق بالعمل الخيري والتطوعي. إذ تفضل ادارات الجمعيات أن تركز المشاريع الإنتاجية أساسا على توفير دخل للجمعيات او للاسر المحتاجة دون اعطاء أولوية أولى، لوضع المرأة الخاص وحاجتها للدخل وتدعيم إستقلالها الاقتصادي عن العائلة.

وتثبت المشاريع القائمة المهارات التقليدية للمرأة، مثل مهارات الطبخ والخياطة والتطريز...الخ. ولم تساهم المشاريع الإنتاجية الخاصة بالنساء بشكل ملموس في تغيير قيم المجتمع تجاه المرأة، وتفعيل دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي "الهامشي"، بالإضافة إلى تقوية مساهمتها الاقتصادية، كما لم تسهم بشكل واضح في تطوير الدور الذي تضطلع به المرأة ضمن الأسرة والمجتمع.

وقد اثبت طرح موضوع تأسيس "مشاريع إنتاجية للنساء فقط" أنه غير كاف لوحده لبلوغ هدف تنمية أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية. والمطلوب إذا ايجاد عملية متكاملة تربط بين التعليم وتنمية قدرات المرأة الإنتاجية والاقتصادية، وزيادة قدرتها على اتخاذ القرار في الحقلين العام والخاص؛ مع أهمية التعامل مع مجموع هذه القضايا كوحدة متكاملة من أجل الوصول إلى مرحلة متقدمة لإدماج المرأة في التنمية.

باء- تنوع أوجه النشاط

تتنوع أوجه النشاط للمشاريع الإنتاجية، فمنها الصناعات الغذائية بأنواعها كصناعة المعجنات والمخللات والحلويات والعصائر والوجبات الجاهزة، وفرز الخضار والفواكهة وتجميدها، وتحضير الأعشاب، ومشاريع خياطة الملابس بأنواعها ولا سيما ملابس الأطفال وتجهيزاتهم، ومنها مشاريع حياكة الصوف الآلي، ومشاريع الحفاظ على التراث من تطريز وحرف يدوية أخرى، وتصنيع القش والسلال، والعمل على النحاس والمينا الحفر على الخشب، والصناعات الجلدية كصناعة الأحذية، ومشاريع غير تقليدية كصنع أطراف صناعية وصناعة الحلي وشك خرز ولعب أطفال، وغير ذلك من المشاريع. وقد بادرت بعض الجمعيات الى إنشاء مشاريع صغيرة لصنع الأحذية الجلدية، وهذه المشاريع محدودة العدد والتنوع، وانتاجها مرتبط باحتياجات مصانع الأحذية المحلية المتعاقدة معها.

وبعض المشاريع غير التقليدية أنشأت ولم تشغل بعد ، مثل مصنع الأطراف الصناعية وصناعة قطع صغيرة من السجاد. ولم تشغّل هذه المشاريع بعد لعدم توفر المهارات الفنية المطلوبة لدى النساء أو الجمعيات.

جيم- عوامل النجاح

إن عدد المشاريع ناجحة محدود، فهناك مثلا مشروع تصميم وإنتاج الحذاء الذي أنشئ حديثا ومشروع تجهيز وجبات جاهزة، ومشروع تجميد الخضار.

من أهم أسباب النجاح، وإن لم يكن الشرط الوحيد لذلك، كون بعض هذه المشاريع رائدا في فكرته وليس تقليدياً أو مقلداً لغيره من المشاريع القائمة. ومع أن مشروع الأطراف الصناعية ومصنع الصوف وصناعة الأحذية الجلدية رائدة في فكرتها، فهي لم تنجح جميعها، وتعثر بعضها مثل مشروع الأطراف الصناعية، بسبب عدم توفر المعرفة الفنية والتقنية لدى النساء القائمات على إدارة المشروع.

ومن أسباب النجاح الأخرى استيعاب الانتاج في السوق المحلي، واستمرار الطلب على المواد المنتجة، ودراسة حالة السوق قبل بدأ الإنتاج، والاستمرار في تتبع تطورات السوق، وتغيير أنواع المنتجات وفقا لحاجة السوق.

وقد نجحت بعض المشاريع خلال فترة الانتفاضة بسبب سياسة مقاطعة منتجات السوق الإسرائيلية وإتباع سياسة الاعتماد على الذات. ولكنها توقفت بعد تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية في الضفة الغربية وغزة، حيث تعتمد بعض هذه المشاريع حالياً على الدعم المالي الذي يؤمن استمراريتها .

دال- عوامل التعثر

هناك عدد من المشاريع التي تعثرت عند انشائها ولا تزال متعثرة كمشروع الأطراف الصناعية الذي لم ينجح بالرغم من كونه مشروعاً رياديا. ويعود السبب في ذلك إلى نقص الخبرة الفنية والتقنية لتشغيل وصيانة الآلات والمعدات المستوردة. وكذلك الحال بالنسبة لمصنع الصوف ولمصنع السجاد.

وهناك أسباب أخرى لفشل بعض المشاريع مثل التأثيرات السياسية المحلية والأمنية، وآثار الوضع الاقتصادي، والإغلاقات المتقطعة والمتكررة للمناطق الفلسطينية على المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي تعتمد على البيع المباشر والفوري لتوفير رأس المال للتشغيل ولضمان الاستمرار.

وتفتقر معظم المشاريع إلى كفاءات إدارية وفنية ذات خبرة واختصاص لإدارة المشاريع بكلفة معينة. ومن أسباب الفشل أن هذه المشاريع تعتمد على مصادر للمواد الأولية لا يمكن ضمان وصولها بشكل دائم الى المصانع.

وتبرز أيضا مشكلة محدودية السوق المحلية المتاحة للمنتج، وتعدد المنتجات المنافسة، وعدم ضمان الجودة أو النوعية، وغياب القدرة الشرائية للسكان، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة والمتقلبة.

وفي بعض المشاريع تقوم المتدربات بعملية الإنتاج، وهذا لا يسمح بتطوير النوعية والجودة، ولا يعطي منتجات هذه المشاريع الصغيرة القدرة على منافسة المنتجات المستوردة ذات الجودة والسعر المنافس في معظم الحالات.

كما لا تستطع منتجات المشاريع الصغيرة منافسة جودة منتجات المصانع الكبيرة ذات التقنية المتطورة وأسعارها المنافسة. كما أن جميع المشاريع الصغيرة متشابهة وتقليدية وتنافس بعضها البعض.

هاء- دور التمويل

دأب العديد من الحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والعربية والفلسطينية على تمويل المشاريع الأهلية الخدمية والإنتاجية. وتتبرع هذه الجهات بالمال لتأسيس المشروع وتأمين شراء الماكينات ودفع أجرة المكان، وغير ذلك من المصاريف دون أن تمارس الرقابة على أشكال الصرف ومردود التكلفة.

وتتجه الجمعيات الأهلية إلى تأسيس المشاريع الإنتاجية عندما تعلم بوجود تمويل خارجي مخصص لمشاريع إنتاجية، دون أن تكون لديها الدراية والخبرة الكافية لإنشاء مثل هذه المشاريع وإدارتها. لذلك ترتهن إدارة هذه المشاريع الإنتاجية واستدامتها بصورة مستمرة على توفر الدعم المالي الخارجي، وذلك لافتقار معظم هذه المشاريع إلى مقومات المشروع الناجح في معظم الأحيان.

وخلال فترة الانتفاضة، توفرت التبرعات المالية العربية والفلسطينية بناء على قرارات سياسية ولأهداف اجتماعية سياسية، ولم تقترن هذه المساعدات بأي رقابة على إدارة المشاريع الممولة أو أي متابعة لأوضاعها.

واعتمد الممولون على حسن النية وعلى رغبة الجمعيات الأهلية على مواجهة صعوبات الوضع في الأراضي المحتلة والاستمرار في العمل والبيع بالرغم من الإغلاقات ومنع التجول والاضرابات.

وفي حالات معينة، تم شراء معدات وآلات للإنتاج فائضة عن الحاجة، ولم تتوفر الخبرة الفنية لاستعمالها وإدارتها، كما حصل في مشروع الأطراف الصناعية الذي توقف العمل به عندما انقطع التمويل، وحتى قبل بدء الإنتاج.

ومصادر تمويل الجمعيات متعددة ومتنوعة، ومحلية وخارجية. والمصادر المحلية عبارة عن اشتراكات الأعضاء وريع المعارض والبازارات والدخل من مبيعات السلع والرسوم والتبرعات. أما مصادر التمويل الخارجية فابرزها التمويل المادي والفني. ولا توجد أي قيمة للتمويل الحكومي في فلسطين، ولكن الجاليات الفلسطينية في الخارج وفي الدول العربية تجمع تبرعات كثيرة للجمعيات الخيرية.

واو- دور الجمعيات الأهلية

إن العلاقة بين الهيئات القيادية للجمعيات واللجان الإدارية المشرفة على المشاريع الإنتاجية ليست واضحة. ومن الملاحظ وجود مديرة للمشروع فقط، وأحيانا مدير للمشروع، وهذا يدعو للتوقف هنيهة ومناقشة ارتباط المشروع بالأهداف التي تم تأسيس المشروع على أساسها اصلا.

هناك مشاريع إنتاجية مدرة للدخل لها مقر منفصل وإدارة منفصلة المهام والمكان، وهناك، في المقابل، مشاريع مندمجة بالإطار المكاني والهيكلي للجمعية الأم، وتختلط أدوار إداراتها بإدارة الجمعية أو بإدارة المشاريع الخدمية الأخرى. ومن الواضح أن المشاريع الانتاجية المستقلة لديها مقومات الاكتفاء الذاتي، وتختلف عن المشاريع المعتمدة على الاطار المكاني والهيكلي للجمعية، غير القادرة على الاستمرار دون دعم الجمعية.

زاي- دور السلطة الوطنية

تمر علاقة السلطة الوطنية بالجمعيات الأهلية بحالة من التوتر لعدة أسباب منها:

قيام بعض الوزارات الفلسطينية المعنية بدراسة أوضاع الجمعيات الأهلية التطوعية ومطالبتها بضرورة تسجيلها ومراقبة أعمالها. كما تتوجه بعض الوزارات مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى المنظمات الدولية غير الحكومية والحكومات المانحة للحصول على تمويل يمكنها من أداء أنشطة مشابهة لتلك التي تشرف عليها وتديرها الجمعيات الأهلية. وهنا يجدر التحذير من المنافسة فيما بين مشاريع السلطة والوزارات ومشاريع الجمعيات، كي لا تقع في نفس المحاذير والمشاكل التي وقع فيها قطاع الجمعيات الاهلية من التنافس فيما بينها على الأسواق والدعم الخارجي.

وتدرس السلطة الوطنية حالياً مشروع قانون لضبط عمل الجمعيات الأهلية، وتحديد شروط العمل الاجتماعي الخيري والتطوعي سواء ذلك الذي له مقومات العمل الربحي الإنتاجي وذلك الذي لا يملك هذه المقومات. ويلغي

مشروع القانون المقترح حالياً قانون الجمعيات العثماني الصادر في ٢٩ رجب سنة ١٣٢٧هـ، المعمول به في قطاع غزة وقانون الجمعيات الخيرية الأردني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ المعمول به في الضفة الغربية.

ولا بد من إعداد مسح للأعضاء العاملين في الجمعيات والمشاريع، بالإستناد الى البيانات الخاصة بعدد الأعضاء الصادرة عن الجمعيات، أو بالإستناد إلى الأسماء المسجلة لدى الجهات المسؤولة.

ولم تستكمل السلطة الفلسطينية حتى الآن وضع برنامج واضح يحدد معالم العمل للجمعيات الأهلية في ميدان العمل الإنتاجي الربحي . لذلك فمن الضروري تقديم المساعدة والمشورة الفنية لها لإرساء أسس التعامل مع الجمعيات الأهلية والمشاريع الإنتاجية التابعة. وتنتظر جميع الجهات الرسمية صدور قانون عمل المنظمات الأهلية، كي تضع توجيهات العمل. وهنا يطرح السؤال التالي : هل تبقى المشاريع الإنتاجية ضمن العمل التطوعي الخيري أو تأخذ صيغة المشاريع الربحية المستقلة، وهل توضع لها شروط لتسجيل المشاريع الإنتاجية في غرفة التجارة والصناعة، وتفرض عليها رسوم وضرائب أم تعتبر المشاريع الإنتاجية الصغيرة من ضمن مشاريع القطاع غير الرسمي؟.

حاء- دور المنظمات الدولية

تسير المنظمات الدولية الممولة وفقا لأسلوب عملها السابق لاستلام السلطة الفلسطينية مناطق الضفة الغربية والقطاع، أي دون إعداد خطط واضحة وتنسيق محدد. كما أنها تنوع في أنشطتها وتجرب مشاريع جديدة ومختلفة، كأن تدخل في مشاريع للإقراض، أو بناء مراكز لدعم المشاريع الصغيرة. ومثل هذه المشاريع قائمة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، كمشروع الحاضنات في نابلس الذي تحول مؤخراً الى الجمعية الفلسطينية للتدريب المهني. ومشروع التدريب على إنشاء مشاريع الريادة الفردية والخاصة في غزة، ومشاريع الإقراض الزراعي في المناطق الريفية.

ويدرس البنك الدولي إمكانية صرف مبلغ ثلاثة عشر مليون دولار لدعم الجمعيات الأهلية في الأراضي الفلسطينية، وموعد بدء تنفيذ المشروع وشروط التمويل غير معروفة بعد، ولا شروط مثل هذا المشروع وظروف الفئات المستهدفة منه.

طاء- فرص التشابك في إطار السلطة الفلسطينية

لم يتم تطوير شبكة علاقات فيما بين الجمعيات الأهلية التي تنظم المشاريع الإنتاجية في الضفة وقطاع غزة، رغم أن معظم هذه الجمعيات الأهلية تنتمي إلى روابط مثل اتحاد الجمعيات النسائية التطوعية الخيرية، والشبكة العربية للتعاون، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وغيرها. الا أن هذه الروابط تقع ضمن العمل المشترك في القطاع الخيري والتطوعي وتسعى لأخذ زمام المبادرة للإحاطة بالظروف وتوطيد العلاقات بين هذه الفئات والمنظمات، إلا أن هذا التوجه لم يشمل بعد تعزيز الجهود التي تبذلها الجمعيات في تأسيس المشاريع الإنتاجية تنظيم هذه العلاقة ليتم تبادل للمعرفة والخبرات.

لقد كان للجمعيات الأهلية والأطر النسوية الجماهيرية دور كبير في تنمية قدرات المرأة الإنتاجية، وتوفير فرص العمل والتدريب والمهارات الفنية والتقنية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من حيث الغذاء والملبس. إلا أن الجمعيات

ومشاريعها الإنتاجية تعيش حالة من التنافس غير الصحي. فهي تنافس على تأسيس مشاريع متشابهة في قطاعات محدودة معينة وهي التطريز وخياطة الملابس وحياكة الصوف وتحضير الطعام والخضار والأعشاب وتجفيفها وتغليفها. وبما أن السوق المحلية محدودة، فقد أدت كثة المشاريع المتشابهة إلى الخسارة والفشل. وأدى التنافس على التمويل من الجهات المانحة أيضا إلى توزيع الموارد وتشتتها. لذلك، يجب دراسة حالة المشاريع الإنتاجية وربطها بعضها ببعض لزيادة فرص نجاحها.

إن التوتر الحاصل بين السلطة الوطنية والجمعيات الأهلية، دفع الجمعيات إلى الانخراط في شبكة للجمعيات الأهلية للتنسيق والعمل المشترك ولاتخاذ مواقف موحدة، وهذا الأسلوب جعل موقف الجمعيات أقوى وأكثر فاعلية. لذلك يوصى بدعم هذا التوجه وتشجيع توحيد جهود الجمعيات الأهلية التي تنظم المشاريع الإنتاجية.

١- التوقف عن تأسيس المشاريع المتشابهة والمنافسة لبعضها البعض، العمل على تأسيس مشاريع متممة لبعضها البعض وريادية وغير تقليدية.

٢- التوقف عن دعم المشاريع غير المربحة مثل مشاريع التطريز لأن الاستمرار فيها هو هدر للوقت والمال وجهد النساء والجمعيات الأهلية.

٣- إنشاء هيئة تنسيق ممثلة عن مسؤولي المشاريع المتشابهة لتبحث إمكانية التنويع في المنتجات، وتبادل الخبرات الفنية والمعرفة، ولحل مشكلة التشابه في مشاريع الإنتاج والتنافس.

٤- دراسة المشاريع التالية المدرة للدخل مثل: مشاريع الإقراض للنساء لإقامة مشاريع؛ وإنشاء حاضنات أعمال للمشاريع الإنتاجية الصغيرة؛ وإنشاء مراكز لدعم صاحبات العمال ومراكز لدعم المشاريع النسائية الصغيرة ضمن القطاع الخاص، ومراكز لتنمية الاستثمار و الصادرات، ولتوفير المعلومات عن حاجات السوق المحلية والخارجية. تطوير برامج لترويج الريادة في الأعمال وبرامج تدريب لاكتساب المهارات الريادية والادارية.

٥- تشارك المشاريع الإنتاجية المتجانسة في شراء كميات كبيرة من المواد الأولية بشكل مشترك وبهذا تقل أسعارها نسبيا وتتوفر بشكل أفضل.

٦- إنشاء مشروع تعاوني يقوم على شراء المواد المنتجة من المشاريع الانتاجية ويوزعها ويبيعها بناء على خبرات ومهارات معينة.

٧- تدعيم منظمات الأعمال التجارية، في صفوف الجمعيات الأهلية المساندة للمشاريع الانتاجية الصغيرة.

٨- تدعيم برامج تدريب مشترك لتوفير الطاقات وتعزيزها من خلال برامج تدريب أكثر كثافة وإفادة.

٩- تشجيع الجمعيات الأهلية على إنشاء مجمعات إقراض مشتركة ومحاكاة النماذج الناجحة للمشاريع والتعاونيات الصغيرة.

١٠- توحيد الجهود في إنشاء التعاونيات التسويقية للمنتجات المتشابهة وتجميع منتجاتها في سوق موحدة، ويمكن أن تقوم إحدى الجمعيات، لقاء رسوم، بتشكيل مشروع للتسويق يجمع المنتجات ويدفع الحصص للجمعيات بعد توزيع المنتجات وبيعها.

١١- استقطاب إحدى الجمعيات جهود تدريب العاملات وتدرس احتياجات المشاريع الإنتاجية من العمالة الماهرة وذلك لتجنب تشتيت الجهود على عدة مجالات من الإنتاج والتدريب المهني والتسويق وشراء المواد الأولية وغيرها.

١٢- تطوير إمكانيات إحدى الجمعيات في مجال التدريب الإداري والمالي للهيئات المشرفة على المشاريع الإنتاجية والتدريب على سبل الإدارة، لتوفير هذه المهمة لمجموع الجمعيات.

١٣- تطوير إحدى الجمعيات لقدراتها الذاتية لإعداد دراسات الجدوى للمشاريع الصغيرة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية والنساء بشكل فردي وخاص، متضمنة بذلك حساب الأرباح والخسائر وبيانات التدفق المالي ودراسات استيعاب السوق ورغبات المستهلك، وعلى أن تؤدي هذه الخدمات الاستشارية لقاء رسوم معينة.

١٤- عقد لقاءات مشتركة بين الجمعيات الأهلية والهيئات الرسمية المعنية بوضع السياسات الاقتصادية وأولويات التنمية الوطنية، وتحديد الفجوات في الاقتصاد كي يقارن مع اختيار الفئات المنتفعة وتنويع المشروعات الإنتاجية وتطويرها.

١٥- تسجيل المشاريع الإنتاجية في غرف التجارة والصناعة في المدن الفلسطينية، حتى يتم الاستفادة بشكل جماعي من الدورات التدريبية التي تتيحها غرف التجارة والصناعة، ومتابعة جودة المنتوجات وتطابقها مع المواصفات، وتوفير المعلومات عن التطور في المنتجات وحاجات السوق وغير ذلك.

الفصل السابع- التوصيات[٣٢]

تشمل مجموعة التوصيات التي يتعين على الجمعيات الأهلية والسلطة الوطنية والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية اتخاذها لأجل تحسين أداء المشاريع الانتاجية على المجموعات التالية:

ألف- ما يتعلق بالجمعيات الأهلية

١- التعاون مع السلطة الوطنية والقطاعات الخاصة في وضع استراتيجية وطنية شاملة لتحسين أداء المشاريع الانتاجية والخدمات المساندة لها، وتوسيع نطاق هذه الخدمات لتبلغ المناطق القروية النائية التي لا تغطيها السلطة.

٢- تقوم الجمعيات الأهلية بصورة مستمرة وجدية بدراسة المشروع الانتاجي النسوي الملائم وملامحه بحيث ينسجم مع حاجات السوق والموارد الطبيعية وحاجات المرأة والمجتمع المحلي التنموية. اخضاع المشاريع الانتاجية باستمرار للتقويم بغية تجنب الأخطاء الناجمة عن العمل اليومي.

٣- دراسة امكانية تأسيس المشاريع المدرة للدخل للجمعية وللنساء العاملات، على أن تكون ادارتها مستقلة عن الجمعية.

٤- قيام الجمعيات واللجان المشرفة على المشاريع باعادة تخطيط كل مشروع وتقييمه على حدة، على أن يشرك في التقييم هيئات الجمعية ومجموع العاملات والمشرفات الاداريات والمؤسسات الداعمة، وذلك للمشاركة في تحديد أهداف محددة للمشروع والتعرف على نقاط ضعف المشروع واعادة صياغة خطط العمل، أو لحل المشروع وتصفيته لصالح الجمعية والعاملات.

٥- توفير التدريب اللازم لجميع العاملات في المشاريع في أساليب الاشراف على المشاريع وادارتها، اذا تكونت قناعة بجدوى المشروع بعد إجراء الدراسة المالية والتسويقية.

٦- توضيح الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي للمشاريع وتوزيع المهام والمسؤوليات لجميع العاملات والمشرفات، على أن تتمتع طريقة صنع القرار بقدر من اللامركزية وبالوضوح للجميع.

٧- الاتفاق مع الهيئات الممولة على خطة لدعم المشروع ماليا وفنيا، واعادة تدوير الفوائد المجنية لتدخل في موارد المشروع حتى يستطيع الاعتماد على نفسه ويتمكن من التوسع في الانتاج والتسويق.

٨- اختيار العاملات على أساس الخبرة والمهارة، وبعد استكمال التدريب العملي والنظري، ولا يحسب انتاج المتدربات من المنتجات الموجهة للسوق الا اذا كانت ذات جودة عالية.

٩- تدريب العاملات على اعداد السجلات المالية والتقارير والاتفاق على أهداف الانتاج المتوقع انجازها والالتزام بها والمحاسبة عليها. وضع ميزانية لكل مشروع يلتزم بتطبيقها وعدم تجاوزها وخاصة بالنسبة للنفقات الادارية. دفع أجور للعاملات على أساس حجم المبيعات من الانتاج بدل الأجور الثابتة.

١٠- ايلاء عناية أكبر لدراسة المسائل المالية دراسة دقيقة، إذ يصعب تحديد القيمة الاقتصادية للمشاريع الانتاجية لعدم وجود سجلات خاصة بمصادر المشاريع الصغيرة ومواردها. وربما يعزى عدم تعبئة معظم الجمعيات والمشاريع الإنتاجية للجزء الخاص بالمعلومات عن المصادر المالية والنفقات والإيرادات في الإستمارة إلى انعدام الضبط المالي أو عدم اكتمال المعلومات لدى المسؤولة. وفي العادة، تغطي الجمعية بعض النفقات الأساسية ولا تحسبها عند تحديد فوائد المشروع الإنتاجي.

١١- تركيز الجمعيات على ربط مبدأ " اشراك المرأة في اقتصاد الأسرة بما يشكله التحرر الاقتصادي من مدخل لتحررها الاجتماعي من خلال المشاريع الإنتاجية . وكون زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد مرتبط بتوفير فرصا جديدة للعمل التقني والفني الجديد وغير التقليدي.

١٢- عدم الخلط بين الإيرادات التي تجنيها الجمعيات من المشاريع الإنتاجية التي تؤسسها في الأغلب للصرف على المشاريع الخدمية الأخرى للجمعية وما تجنيه المرأة العاملة في المشغل من دخل محدود جدا.

١٣- تبنى علاقة الجمعيات الأهلية مع المؤسسات المعنية بالبحوث والدراسات على تبادل المنفعة والخبرة، تنمية المشاريع الصغيرة، غرف التجارة والصناعة، والإقراض للمشاريع الصغيرة.

باء- ما يتعلق بالسلطة الفلسطينية

وتتمثل التوصيات المتعلقة بالسلطة فيما يلي:

١- صياغة برامج وتنفيذها لتعزيز إمكانيات حصول العاملات في مجال المشاريع الصغيرة ومشاريع الكفاف على الخدمات المالية والتقنية وخدمات الإرشاد والتسويق، وتشجيع حركة إنشاء التعاونيات والمشاريع المملوكة للمنتجين والقائمة على السوق.

٢- تشجيع إقامة صلات بين المؤسسات المالية والجمعيات الأهلية ذات المشاريع الإنتاجية، ودعم ممارسات الإقراض الابتكارية.

٣- دعم الجمعيات الأهلية التي لديها قدرة للوصول إلى أعداد كبيرة من النساء ذوات الدخل المحدود والمنخفض بشكل يعزز الاكتفاء الذاتي للجمعيات.

٤- تصميم برامج تعليمية وتدريبية للنساء العاطلات عن العمل، بالتعاون مع المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية، بغية اعطائهن بالمهارات الجديدة التي تعزز فرص الاستخدام وتوسعها، ومن ضمن ذلك عمل المرأة لحسابها الخاص، وتنمية المهارات في ميدان تنظيم المشاريع.

٥- إتاحة مزيد من الفرص للتدريب في المجالات الإدارية ومجال التسويق أمام العاملات في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة والحرفية، من أجل زيادة فرص توليد الدخل واشتراك النساء في اتخاذ القرارات الاقتصادية وخصوصاً عن طريق الجمعيات الأهلية والعاملة في مجال المشاريع والتسويق والتجارة.

٦- إنشاء آليات تمكن النساء اللاتي ينظمن مشاريع إنتاجية من المساهمة في صياغة السياسات والبرامج الاقتصادية التي تتولى وضعها وزارة التخطيط والاقتصاد.

٧- تشجيع المشاريع الصغيرة والأعمال التجارية الصغيرة والمشاريع التعاونية التي تقوم بها النساء والجمعيات الأهلية، وتسهيل الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

٨- ياغة قانون الأعمال التجارية والأنظمة الحكومية للإشراف على المنظمات غير الحكومية، وضمان عدم تحيزها ضد المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي تمتلكها الجمعيات الأهلية والمرأة في القرى النائية، والاعتراف بالحق في حرية تشكيل الجمعيات والحق في التنظيم.

٩- يم خدمات مساندة للوصول إلى المشاريع الإنتاجية الصغيرة في القرى، وإيلاء اهتمام خاص بالفئات المنخفضة الدخل، وتوسيع سبل وصول الجمعيات الأهلية إلى الأسواق المالية التي تدعم المشاريع الصغيرة التي تعمل بها نساء.

١٠- برامج للتدريب وإعادة التدريب، وخاصة على التكنولوجيات الجديدة، وتقديم الخدمات المنخفضة التكاليف للجمعيات الأهلية التي تقدم خدماتها للمرأة في مجال إدارة الأعمال، وتطوير المنتجات، والتمويل، والرقابة على الإنتاج والنوعية، والتسويق، والجوانب القانونية للأعمال التجارية.

١١- المعلومات عن الجمعيات والنساء الناجحات في تنظيم مشاريع في مجالات النشاط الاقتصادي التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، وعن المهارات الضرورية لتحقيق النجاح وتيسير التواصل وتبادل المعلومات.

جيم- ما يتعلق بالمؤسسات المالية والإنمائية

وتتمثل التوصيات المتعلقة بالمؤسسات المالية والإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف فيما يلي:

١- تعبئة موارد مالية جديدة تكون كافية لتغطية احتياجات المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية، وتشجيع القطاعات المصرفية على زيادة الإقراض، وإيجاد مؤسسات وسيطة تلبي احتياجات الجمعيات الأهلية ذات المشاريع الإنتاجية واشراك المرأة في قيادة تلك المؤسسات وتخطيطها وصنع قراراتها. تقديم الدعم عن طريق توفير رؤوس الأموال والموارد للمؤسسات المالية التي تخدم الجمعيات الأهلية ذات المشاريع الإنتاجية الصغيرة.

٢- إعداد ترتيبات تمويلية مرنة لتمويل المؤسسات الوسيطة التي تستهدف الأنشطة والمشاريع الإنتاجية الاقتصادية للمرأة، وتشجيع الاكتفاء الذاتي.

دال- ما يتعلق بالمنظمات الدولية (بما فيها الاسكوا)

وتتمثل التوصيات المتعلقة بالمنظمات الدولية (بما فيها الاسكوا) فيما يلي:

١- زيادة التمويل المخصص للبرامج والمشاريع الرامية إلى ترويج الأنشطة والبرامج الإنتاجية، وإنشاء المشاريع المدرة للدخل بين النساء اللاتي يعيشن تحت وطأة الفقر.

٢- تقديم الدعم عن طريق توفير رؤوس الأموال و/أو الموارد إلى المؤسسات المالية التي تؤسس مشاريع تخدم النساء ومشاريع منخفضة الدخل وذات الحجم الصغير وخاصة في القطاع غير الرسمي.

٣- الدعوة إلى تشجيع الأعمال التجارية والمشاريع التي تضطلع بها الجمعيات الأهلية للمرأة ودعمها، بما فيها الأعمال والمشاريع التي تقام في القطاع غير الرسمي والتي تضمن حصول المرأة على موارد الإنتاج.

المراجع

المراجع العربية

١- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية قسم المرأة والأسرة؛ "مشروع الخدمات الاستشارية لصاحبات المشاريع الصغيرة "، دمشق، ١٩٩٥. (تقرير غير منشور)

٢- الأمم المتحدة: المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، " تقرير الموتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة"، بيجينن ٤-١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

٣- التقرير الوطني لدولة فلسطين، " أوضاع المرأة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها "، اللجنة الوطنية للاعداد للمؤتمر الدولي الرابع للمرأة، بيجين، ١٩٩٥.

٤- حسنين، حسين، محمد، " المرشد الفني للجمعيات الخيرية "، السلسلة الأولى، مجمع الملكة زين الشرف التنموي. عمان، الأردن، تاريخ ؟؟؟؟؟

٥- قنديل، أماني، " المجتمع المدني في العالم العربي دراسة للجمعيات الأهلية العربية "، القاهرة ١٩٩٤. دار المستقبل العربي، القاهرة.

٦- لجنة الدراسات النسوية، مركز بيسان للبحوث والانماء، " دليل المؤسسات النسوية الفلسطينية "، رام الله، أيار/مايو ١٩٩٣.

٧- عبد الهادي، عزت، مركز بيسان للبحوث والانماء، " الانتفاضة وبعض قضايا التنمية الشعبية "، رام الله نيسان/أبريل ١٩٩٢.

٨- عبد الهادي، عزت، " المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، جدول أعمال مزدحم ". مجلة المظلة، " نشرة فصلية تصدر عن لجنة متابعة موتمر التنظيمات الأهلية "، العدد السادس، القاهرة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٩- عبد الهادي، عزت، " ملامح أولية حول القطاع الاقتصادي النسوي غير المنظم ". مركز بيسان للبحوث والانماء، رام الله، نوفمبر/ ١٩٩٦

١٠- جقمان، جورج، جامعة بير زيت، " المجتمع المدني والسلطة ".

١١- البرغوثي، مصطفى " منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة "، أوراق مقدمة في مؤتمر عقد في جامعة بير زيت القدس، أيار/مايو ١٩٩٤.

١٢- الملتقى الفكري العربي، لجان الاغاثة الزراعية الفلسطينية، "دليل مؤسسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة "، قاعدة المعلومات الزراعية، المجلد الأول، العدد الرابع، القدس، ١٩٩٢.

١٣- هندية، سهى، غزاونة، عفاف، " العمالة في المصانع الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة" مركز الدراسات النسوية، القدس، ١٩٩٣.

١٤- هلال، جميل، " معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية " السياسة الفلسطينية، ص ص (٦-٥٢) ٠ مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، السنة الثالثة، العدد الثاني عشر، نابلس- فلسطين، خريف ١٩٩٦.

١٥- هباش، اسماعيل، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين، " واقع وظروف عمل المرأة "، دراسة استطلاعية. فلسطين، ١٩٩٦.

١٦- الجامعة العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية، ادارة شؤون المرأة والأسرة " قياس أوضاع المرأة العربية المؤشرات والقضايا "، القاهرة، تموز/ يوليو، ١٩٩٦.

١٧- مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، " دليل المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة "، غزة ١٩٩٦.

١٨- مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، " دليل المؤسسات غير الحكومية في الدول المانحة التي تقدم المساعدات للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة"، غزة ١٩٩٦.

١٩- البرغوثي، بشير، والمسروجي، محمد، " استراتيجية التنمية الصناعية في فلسطين "، سلسلة تقارير الندوات، رقم (٢)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، نابلس- فلسطين، كانون أول/ديسمبر، ١٩٩٦.

٢٠- صندوقة، كرم، وخداش، عبد السلام، مركز الدراسات النسوية، وحدة الأبحاث، " خريجو وخريجات ادارة الأعمال في سوق العمل بعد التخرج"، القدس، تشرين أول، ١٩٩٦.

٢١- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، " تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ". نيويورك (١٩٩٥-١٩٩٦)، نور، دار المرأة العربية لنشر (القاهرة).

٢٢- "استراتيجيات خطة عمل نشاطات ما بعد مؤتمر بكين على المستوى الحكومي الفلسطيني حتى عام ٢٠٠٠"، رام الله، ١٩٩٦.

٢٣- لجان الاغاثة الزراعية الفلسطينية PARC، " التقرير النهائي لتقييم البرنامج الرئيسي ". القدس.

٢٤- سعيد، نادر، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، " مستقبل العمل النسوي في المجالس المحلية الفلسطينية"، " السياسة الفلسطينية "، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، شتاء ١٩٩٧.

٢٥- برنامج دراسات المرأة، جامعة بير زيت، " النوع والسياسات العامة "، أوراق عمل رقم (٢)، بيرزيت تموز/يوليو ١٩٩٥.

٢٦- المؤسسة الوطنية للاستثمار والانماء "نفيد"، "انجازات سابقة وتحديات جديدة وخطة عمل ١٩٩٧". (ورقة غير منشورة).

٢٧- منتدى المنظمات العربية غير الحكومية، "خطة عمل المنظمات العربية غير الحكومية لعام ٢٠٠٠ "، عمان، في ٢٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٢٨- ناصر، سري، "تاريخ العمل الأهلي الخيري في المشرق العربي"، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، بحوث ودراسات، القاهرة، ٣١ أكتوبر الى ٣ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

٢٩- أبو لبن، أيمن، دراسة تقيمية "لبرامج تدريب النساء على مهارات صيانة الأجهزة الكهربائية المنزلية"، مؤسسة نور الحسين بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا، عمان، أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٠.

٣٠- الحسيني، هبة، " تحليل مقارن للتشريعات المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية في ظروف بلدان مختلفة "، دراسة معدة لصالح شبكة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، رام الله ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٥.

٣١- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، " مشروع قانون الجمعيات والهيئات الأهلية "، مسودة ثالثة، نشرة خاصة، رام الله تشرين ثاني ١٩٩٦.

٣٢- "تقرير مبسط حول مشاغل الخياطة في قطاع غزة "، (دراسة غير منشورة).

٣٣- سنيورة، رندة، " عاملات الخياطة في الضفة الغربية ". مجلة "شؤون المرأة". الجزء الثاني، شباط/فبراير ١٩٩٢.

٣٤- عبد الجواد، اصلاح جاد، " تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية حتى الانتافاضة "، مجلة "شؤون المرأة"، الجزء الثاني، شباط ١٩٩٢.

٣٥- جقمان، ريتا، وجونسون، بني، "الانتفاضة في عامها الربع - ملاحظات حول الحركة النسوية"، مجلة "شؤون المرأة"، الجزء الثاني، شباط ١٩٩٢.

٣٦- حمدان، نادية، " دراسة في مشاريع المؤسسات النسائية "، مجلة " شؤون المرأة "، الجزء الثاني، نابلس كانون ثاني/يناير ١٩٩٣.

٣٧- "المشروعات النسائية المولدة للدخل في قطاع غزة"، مجلة " شؤون المرأة " الجزء الخامس، نابلس حزيران/يونيو ١٩٩٣.

٣٨- الأونروا، " مواءمة خدمات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة، " الاقتصادي صامد" السنة التاسعة عشرة، العدد ١٠٨، نيسان- أيار - حزيران ١٩٩٧. دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

المراجع الاجنبية

1. Thomas G. Weiss and Leon Gordenker, "NGOs, the UN, & Global Governance", USA, 1996 .

2. Denis Sullivan."NGOs in Palestine Agents of Development and Foundation of Civil Society", pp 93-100. Journal of Palestine Studies. University of California press Journals Volume XXV, NO, 3 .

3. Palestinian Academic Society for the study of International Affairs, Jerusalem. 1996/1997 Agenda Passia .

4. The multi-disciplinary international journal devoted to the study and promotion of world development, "World Development", volume 17 number 7, special issue, July 1989.

5. Suha Hindiyeh-Mani, Women's Studies Centre, "Conditions of Female Wage Labour In Palestinian Factories in the West Bank and Gaza Strip", East Jerusalem, June 1996.

6. Annelies, Moors, Middle East Research Associates, "Restructuring and Gender Garment Production in Nablus", Occasional paper, number 3, June 1989.

7. Izzat, Abdul-Hadi & Jamileh, Abu-Duhou, Bisan Center for Research & Development, "Credit Needs in the Household Economy Projects", Partnership Project between Novib & Bisan Center for Research & Development, February 1994.

8. "Palestinian Women's Perspective Vis-a-vis Gender Issues" , A Partnership Project between Bisan Center for Research & Development and Oxfam-Quebec/OCSD, March 1995.

9. Hind Kattan Salman, The International Center of Bethlehem, The Department of Women's Studies, "Women In Business The Case Of Palestinian Women In The West Bank And Gaza Strip", Jerusalem 1996.

10. Women's Studies Program Birzeit University, "Gender And Public Policy", Gender And Society working paper #2, Birzeit September 1995.

11. Women's Studies Program Birzeit University, "Gender And Development", Gender And Society working paper #3, Birzeit September 1995.

12. Lamis Abu Nahleh, Women's Studies Program Birzeit University, "Gender Planning And Vocational Education and Technical Training in Palestine: An Initial Framework", Gender And Society working paper # 4, Birzeit March 1996.

13. Women's Studies Program Birzeit University, Gender And Society working papers, June 1995.

14. Hind Kattan Salman, "Palestinian Women Entrepreneurs: A Pilot Study", paper prepared for the Sixth International Forum of the Association for Women in Development, AWID, Washington, DC, USA. October 21-24, 1993.

15. "UNDP and Organizations of Civil Society", prepared for the public events marking the 50th anniversary of the UN Charter, San Francisco, June1995.

16. The United Nations Department for Development Support and Management Services, "Micro-Financing and Rural Credit Policies and Practice", presented at the Twenty-Fourth Meeting of the ACC subcommittee on Rural Development, ILO, headquarters, Geneva, 15-17 May 1996.

17. Women's Business Center Nablus, a Partnership Project between Bisan Center for Research & Development and UNRWA-West Bank, Final Report-Phase 1, Public Consultation, July 1993.

18. Business and Professional Women's Club, "Status Assessment Final Review Prepared for UNIFEM", presented by Integrated Business Solutions, Amman, Jordan 22/7/1995.

19. United Nations Economic and Social Council, Economic Commission for Europe, "Italian Policies on Small and Medium-Sized Enterprises, National and Regional Initiatives in Support of Young and Women Entrepreneurs", Government Policy, Legislation, Institutional Framework, 20 November 1996.

20. Linda Mayoux, Fourth World Conference on Women, Beijing 1995, Occasional Paper, OP 3 "From Vicious to Virtuous Circles?, Gender and Micro-Enterprise Development", United Nations Research Institute for Social Development, Geneva, May 1995.

21. Martha Alter Chen, "Beyond Credit: A Subsector Approach to Promoting Women's Enterprises", 1996.

22. Hind Kattan Salman, "The Contribution of Palestinian Women to Business Development in the Aftermath of Peace", prepared for the Third Arab Management Conference, University of Bradford Management Centre, Bradford, U.K., July 4-6, 1995.

23. United Nations Conference On Trade And Development "Studies Relating to Women in Development in the Least Developed countries". 28 June 1995.

المرفقات

المرفق (١) جداول الدراسة

الجدول ١- الجمعيات الأهلية النسوية في الضفة الغربية وقطاع غزة توزيع جغرافي وعدد المشاريع الإنتاجية التابعة لها (١٩٩٧)

المنطقة	عدد الجمعيات الأهلية النسوية	عدد الجمعيات ذات المشاريع الإنتاجية (١)	عدد الاستمارات المعبأة للجمعيات (٢)	عدد الاستمارات المعبأة للمشاريع (٣)
بيت لحم	٤	٢	-	-
غزة	١٢	٤	١	١
الخليل	٥	٢	١	٢
جنين	٢	٢	-	١
أريحا	٤	٢	-	-
القدس	١٩	٥	٣	١
نابلس	١١	٥	٢	٣
رام الله	١٧	٥	٣	٤
طولكرم وقلقيلية	٣	١	١	١
المجموع	٧٧	٢٨	١١	١٤

المصدر: مصادر توثيقية مختلفة، Passia 97 (Agenda) و(دليل المؤسسات النسوية الفلسطينية) والاستمارات المعبأة ميدانيا ١٩٩٦/١٩٩٧.

(١) تم توزيع الاستمارتين على ٢٥ جمعية ومشروع.

(٢) بالاضافة لاستمارتين تم الغائهما كون المؤسسات لا تنطبق عليها مواصفات الجمعية الأهلية النسوية.

(٣) بالاضافة الى استمارتين تم الغائهما لعدم تطابق أو توفر معلومات كافية لوصف المشروع

الجدول٢- توزيع المشاريع الانتاجية الصغيرة حسب مجال العمل

نوع المشاريع	عدد المشاريع (٤)	المشاريع المتوقفة (٥)
خياطة	٥	-
أغذية	٤	
تطريز / حياكة	٣	-
نحاس/ خرز	٢	-
تصميم وصناعة أحذية	١	
الألعاب التربوية	١	-
المجموع	١٦	

المصدر - حسب الاستمارات المعبأة ميدانيا ١٩٩٦/١٩٩٧.

(٤) بعض الاستمارات تصف أكثر من مشروع وفي نفس الاستمارة.

(٥) تفيد الاستمارة أن المشروع متوقف عن العمل الانتاجي أو تمت تصفيته.

الجدول ٣- الجمعيات النسوية الفلسطينية موزعة حسب النوع والموقع

نـوع المؤسسـة / الموقـــع	تعاونيات نسائية (١)	جمعية نسائية تطوعية(٢)	أطر نسوية جماهيرية(٣)	مراكز نسوية	مشاريع انتاجية نسوية(١)	المجموع
الخليل	٢	٦	٤	–	–	١٢
بيت لحم	٢	٧	٧	–	–	١٦
رام الله	٧	١٤	٥	٢	٢	٣٠
القدس	–	١٨	٦	٣	٣	٣٠
نابلس	–	١٣	٤	٤	٢	٢٣
جنين	١	٨	٣	٠	٤	١٦
طولكرم	–	٧	٦	٠	٠	١٣
مجموع الضفة الغربية	١٢	٧٣	٣٥	٩	١١	١٤٠
قطاع غزة	١	٩	٢٣	١	–	٣٤
المجموع الكلي	١٣	٨٢	٥٨	١٠	١١	١٧٤

المصدر: المعلومات كما وردت في دليل المؤسسات النسوية الفلسطينية (١٩٩٣)

- عند المراجعة ميدانيا تبين أعداد الجمعيات والمشاريع، يحتاج تحديث البيانات الى مسح ميداني تفصيلي دقيق ٠

(١) عبأت خمس تعاونيات و ٩ مشاريع انتاجية استمارة المشروع الانتاجي.

(٢) يشمل عدد الجمعيات التطوعية على عدد الفروع الموزعة في المدن والقرى، عبأت ٧ منها استمارة الجمعيات.

(٣) يشمل عدد الأطر الجماهيرية على الفروع موزعة على المدن والقرى، عبأت ٣ منها استمارة الجمعيات.

الجـدول ٤- مـلامح الجمعيـات الأهليـة
عـدد الاجابـات ونوعهـا

المؤشرات	ايجابي	سلبي	لا اجابة	ملاحظات
الهيكل التنظيمي	٨	٣		
الهيئة الادارية	٦	٤	١	عدد الأعضاء (٧-١٢)
الهيئة العامة	٧	٤	-	عدد الأعضاء (٥٠-٩٠)
أعضاء فخريون	١	٧	٣	
محاسب/مدقق/محامي	٦	٣	٢	
تقارير سنوية/ منتظمة/ أرشيف	٩	١	١	
اعتماد المكزية في القرار	٨		٣	
ارتباطات مع الاقتصاد الوطني	٧	١	٣	
انتخاب الهيئات	٨		٣	
تطابق أهداف الجمعية والمشروع	٨	١	٢	
المهارات والفجوة	٨	١	١	
مصادر الدخل (خارجية)	٣	٧	١	
موارد ذاتية	٨	١	٢	
التسجيل	٩		٢	
التنسيق مع جمعيات	٧	٣	١	
المستفيدات/ من الجمعية والمشروع	٧		٤	
وصف وظيفي للمهام	٥	٦		
عدد الموظفين	٢		٩	

المصدر: استمارة الجمعية المعبأة خلال المسح الميداني (١٩٩٦/١٩٩٧) ١١ استمارة.

الجدول ٥- معلومات أساسية عن الجمعيات الأهلية (حسب الاستمارات) ١٩٩٦

اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	الموقع أو الفروع	النوع	عدد أعضاء		التسجيل	نوع المشروع الانتاجي	الدعم	ارتباطات عضوية
				هيئة عامة	لجنة ادارية				
جمعية المرأة العاملة الفلسطينية	١٩٨١	القدس	تنموية تطوعية	١٧	-	وزارة الداخلية	مشاريع انتاجية	-تبرعات -هبات	الشبكة العربية للتعاون الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية طاقم شؤون المرأة مركز القدس للنساء
جمعية النجدة للعمل النسائي	١٩٩٥	غزة	تنموية	٨٥	٩	وزارة الداخلية	غذائي	-٢٠٪ جمعية انقاذ الطفل -٨٠٪ ذاتي، تبرعات، رسوم	اتحاد المرأة الفلسطينية
جمعية النهضة النسائية	١٩٢٥	رام الله	تأهيل تنموية خيرية	٨٠	١٠	دائرة الشؤون الاجتماعية وزارة الداخلية	الألعاب التربوية	-تبرعات -اشتراكات	
اتحاد لجان الاغاثة الزراعية الفلسطينية (وحدة المرأة)	١٩٨٣	القدس	تنموية	-	-	وزارة الزراعة	تدريب وتأهيل		تم استبعادها ليست جمعية نسائية أهلية/ زراعية/عامة
المؤسسة الفلسطينية للتدريب المهني	١٩٩٢	القدس	تأهيل وتدريب مهني	-	-	وزارة العمل	تدريب مهني		تم استبعادها ليست جمعية نسائية أهلية بل مؤسسة للتدريب المهني/ قطاع خاص
اتحاد لجان العمل النسائي	١٩٨٤	طولكرم نابلس رام الله جنين قلقيلية	جماهيرية منفعة عامة				خياطة وحياكة حرفية	-تبرعات -اشتراكات -رسوم -ريع ومداخيل مشاريع	

الجدول ٥- (تابـع)

اسـم الجمعيـة	تاريخ التأسيس	الموقع والفروع	النوع	عدد أعضاء		التسجيل	نوع المشروع الانتاجي	الدعم	ارتباطات عضوية
				هيئة عامة	لجنة ادارية				
جمعية انعاش الأسرة	١٩٦٥	البيرة	خيرية	٩٠	١٢	- وزارة الشؤون الاجتماعية	خياطة تطريز غذائية حرفية	-تبرعات، رسوم -هبات -دخل مشاريع انتاج وخدمية، - مبيعات بازار	الشبكة العربية للتعاون الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية اتحاد الجمعيات النسائية الخيرية
جمعية الاتحاد النسائي	١٩٢١	-نابلس - الخليل	خيرية		١١	- وزارة الشؤون الاجتماعية	خياطة تطريز مأكولات تطريز	-تبرعات، هبات -اشتراكات، رسوم -دخل مشاريع	
لجنة المبادرة النسائية للتنمية	١٩٩٥	-نابلس - الخليل	تنموية				جلود وأحذية	-دخل مشاريع -رسوم، اشتراكات - دعم	
جمعية سيدات الخليل الخيرية	١٩٥٦	الخليل	خيرية	٧٢٥	٧	وزارة الشؤون الاجتماعية والداخلية	خياطة تطريز	-تبرعات وهبات -رسوم واشتراكات -بيع بازارات	
جمعية نهضة بنت الريف الخيرية	١٩٦١	الخليل	خيرية		٧	وزارة الشؤون الاجتماعية والداخلية	خياطة حياكة	تبرعات، هبات، اشتراكات، رسوم، خدمات	اتحاد الجمعيات الأهلية الخيرية
جمعية الاتحاد النسائي العربي	١٩٥٦	البيرة	خيرية		٩	وزارة الشؤون الاجتماعية	خياطة، حياكة، مأكولات ،حرف	-دخل مشاريع، دعم، هبات، تبرعات،اشتراكات ورسوم	
جمعية سيدات سلواد	١٩٩٤	القدس	خيرية	٥٠	٩	وزارة الشؤون الاجتماعية	خياطة، حياكة	دخل المشغل، اشتراكات، تبرعات، رسوم	طاقم شؤون المرأة، مؤسسة العمل النسوي، اتحاد الجمعيات الخيرية، جمعية انعاش الأسرة

المصدر: استمارة الجمعيات الأهلية المسح الميداني- ١٩٩٦.

الجـدول ٦- مـلامح المشاريع الانتاجية عدد الاجابات ونوعها

المؤشرات	ايجابي	سلبي	لا اجابة	ملاحظات
الهيكل العملي للمشروع	٦	٤	٤	الشكل عامودي، فرق عمل
اللامركزية القرار في المشروع	٦	٤	٤	الأغلبية
لجنة ادارية للمشروع	٦	٤	٤	الأغلبية مرتبطة اداريا بالجمعية
وصف المسؤوليات	٥	٥	٤	وصف معرفي عام
نوع التقارير/ الملفات	٩	٣	٣	تقارير انتاجية ومالية
التسجيل الرسمي	٣	٧	٤	الأغلبية غير مسجلة
التطابق مع أهداف الجمعية	١١	–	٣	الأغلبية مطابقة
الفئات المستهدفة من المشروع	٧		٨	الأغلبية نساء فئة العمر (٢٠-٣٥)
عدد المنتفعين	٤		٦	ما بين (٧ - ٧٥)
علاقات المشروع مع الاقتصاد	٥	٢	٣	المنفعة العامة
علاقات المشروع مع الممولين	٩	٣	٢	أغلب المشاريع تحصل علي تمويل خارجي
علاقات المشروع مع مؤسسات	٦	٢	٦	مرتبط بعلاقات الجمعية
مصادر الدخل	٨	٢	٤	غير محدد، دون أرقام تفصيلية
كلفة التأسس	٨		٤	ما بين (٦-١٠٠) ألف دولار
محاسب/مدقق حسابات/مستشارون	٥	٥	٤	
الأنشطة الاقتصادية/ المنتجات	٩	٢	٢	غير واضحة
الطاقة الانتاجية	٥		٧	(٢٠-٥٠) بالمائة
نقل المعرفة الفنية	٥	٤	٥	تدريب نظري وعملي
أسلوب الدفع	٨		٥	شهري/بالقطعة، ساعات العمل، يومية
رفع الأداء	٥	١	٥	تقوية أساليب الدعاية، آليات حديثة
اجراءات السلامة	٣	١	٥	
العمال (أهم المهارات)	٧	١	٢	ادارة، محاسبة، تسويق، فنية، المهارة
العمال (أهم المهن المتوفرة)	٥	٢	٢	
احتياجات المشروع	٧	١	٣	التدريب، مهارات صيانة، مالية، تصميم
الحالة العملية للمشروع	١٠	٤		أربعة مشاريع متوقفة عن العمل
اختراق السوق	٥	٢	٧	مشكلات تسويق

المصدر: استمارة المشاريع الانتاجية المسح الميداني (١٩٩٦).

الجدول ٧- الملامح الرئيسية للمشاريع الانتاجية الصغيرة (حسب الاستمارة) ١٩٩٦

نوع المشروع	تاريخ التأسيس	الموقع والمقر	التسجيل والترخيص	أسلوب العمل	عدد العاملات	الحالة الانتاجية	شكل الانتاج	المواد الأولية	الوضع المالي	العلاقة بالجمعية
خياطة/ ملابس أطفال	١٩٩٢	نابلس (مستقل)	لا	عمل جماعي في مشغل	٣-٧	توقف ثم عاد للعمل (١٩٩٧)	يدوي+ماكنات خياطة (بالتوصية)	محلية/ مستورد	مدعوم/من الجمعية قرض لم يسدد	مديرة/لجنة ادارة من ٥ أعضاء
خياطة/ ستائر	١٩٩٦	جنين في مقر الجمعية	لا	عمل جماعي في مشغل	٣	عامل	يدوي+ماكنات خياطة (بالتوصية)	محلية/ مستورد	مدعوم/من الجمعية هبة، تبرعات	منسقة للمشغل
تطريز + تحضير سلال/قش (حرفي)	١٩٨٩	جنين	لا	منزلي (تعاوني)	غير محدد	موسمي	يدوي	محلية	مدعوم/ هبات، تبرعات	
خياطة/ ملابس نسائية + مطعم (لوز)	١٩٨٧	البيرة	لا	جماعي في مشغل ومطعم		عامل	يدوي+ماكنات	محلية/ مستورد	مدعوم	مستقل ادارياً، والموقع
غذائي/ تحضير وتغليف، أعشاب	١٩٨٦	الخليل/ في مقر الجمعية	ترخيص للمنتجات	عمل جماعي (تعاوني)	١٥	عامل	يدوي/ آلي	محلي زراعي	مدعوم	
صناعة بسكويت وغذائية	١٩٧٤	البيرة/في مقرالجمعية	لا	عمل جماعي	٩-١١	عامل	يدوي آلي	محلي	مدعوم من الجمعية، غيرها	ادارة مركزية مرتبطة بالجمعية
خياطة ملابس / تطريز		البيرة/في مقرالجمعية	لا	جماعي/ منزلي/ تطريز	١٠-١٥	عامل (التطريز متوقف)	يدوي	محلي/ مستورد		
ألعاب تربوية		في مقر الجمعية	لا	جماعي	غير محدد		يدوي	مستورد	مدعوم	
خياطة/ وحياكة		الخليل	لا	جماعي	١٥	عامل	يدوي/ آلي	أقمشة عن طريق متعهد/مستورد	مدعوم	تعاقد مع متعهد
تصميم وصناعة الأحذية	١٩٩٥	الخليل نابلس	لا	جماعي	١٥	عامل	آلي	من مصانع الأحذية (جلود)/ مستورد	مدعوم	مستقل ادارياً وموقعياً
غذائي- فرز، تحضير، تغليف، تجميد خضار	١٩٩٦	غزة	نعم	جماعي	٤-٧	موسمي متقطع	يدوي	محلي زراعي	مدعوم	مستقل

الجدول ٧- (تابع)

نوع المشروع	تاريخ التأسيس	الموقع	التسجيل	أسلوب العمل	عدد العاملات	الحالة الانتاجية	شكل الانتاج	المواد الأولية	الوضع المالي	العلاقة بالجمعية
النحاس/ مينا (حرفي)	١٩٨٦	رام الله		عمل جماعي (تعاوني)	غير محدد	متوقف	يدوي	مستورد	....	.....
شك خرز وحلي (حرفي)	١٩٩٥	البيرة	لا	عمل فردي منزلي (تعاوني)	غير محدد	متوقف	يدوي	المواد الأولية من متعهد/ مستورد	مدعوم	تعاقد مع متعهد
نسيج وحياكة	١٩٩٣	طولكرم في مقر الجمعية	لا	عمل جماعي	٣-٥	متوقف	آلي	استيراد	هبات وتبرعات	مرتبط ادارياً وبالموقع
خياطة/ حياطة/ نول	١٩٩٤	القدس مستقل	نعم	عمل جماعي	٣	عامل	آلي	.....	دخل ذاتي، عجز مالي	مرتبط ادارياً ومالياً

المصدر: استمارة المشاريع الانتاجية المسح الميداني (١٩٩٦).

المرفق (٢) الجمعيات التابعة لاتحاد الجمعيات النسائية التطوعية

فروع اتحاد الجمعيات النسائية التطوعية

يتألف الاتحاد من عدة فروع وهي:

- فرع القدس، يتألف من ١٣ جمعية.
- فرع نابلس، يتألف من ١٤ جمعية.
- فرع رام الله، يتألف من ١٥ جمعية.
- فرع بيت لحم، يتألف من ٥ جمعيات.
- فرع الخليل، يتألف من ٥جمعيات.
- فرع غزة، يتألف من ٣ جمعيات.

١- فرع القدس ويتألف من ١٣ جمعية:

- جمعية الشابات المسلمات.
- جمعية الشابات المسيحية.
- جمعية السيدات العربيات.
- جمعية أصدقاء دار اليتيم.
- جمعية دار الطفل العربي.
- جمعية مشروع الرعاية.
- جمعية روضة الزهور.
- جمعية الاتحاد النسائي.
- جمعية مار منصور.
- جمعية نساء الاسلام.
- جمعية سيدات أريحا.
- الملجأ الخيري الأرثوذكسي.
- جمعية الشابات المسيحية/أريحا.

٢- فرع نابلس ويتألف من ١٥ جمعية:

- الاتحاد النسائي / نابلس.
- رعاية الطفل وتوجيه الأم.
- النادي الرياضي الثقافي.
- الهلال الأحمر / طولكرم.
- جمعية اليتيم العربي.
- الاتحاد النسائي / طولكرم.

- الهلال الأحمر / جنين.
- جمعية سيدات عنبتا.
- جمعية سيدات سلفيت.
- جمعية المرابطات الخيرية.
- جمعية سيدات قباطية.
- جمعية سيدات برقين.
- جمعية سيدات طوباس.
- جمعية سيدات يعبد.
- جمعية ادنابا.

٣- فرع رام الله ويتألف من ١٥ جمعية:

- جمعية انعاش الأسرة.
- جمعية رعاية الطفل.
- جمعية النهضة النسائية.
- جمعية البيت الانجيلي.
- جمعية جفنا.
- جمعية سيدات الطيبة.
- جمعية سيدات بيرزيت.
- جمعية قلنديا الخيرية.
- الاتحاد النسائي / البيرة.
- الاتحاد النسائي / رام الله.
- جمعية النساء الفلسطينيات.
- جمعية دير دبوان الخيرية.
- سيدات سنجل الخيرية.
- جمعية سلواد الخيرية.
- جمعية الشابات المسيحية.

٤- فرع بيت لحم ويتألف من ٥ جمعيات:

- الاتحاد النسائي / بيت لحم.
- رعاية الطفل / بيت جالا.
- الاتحاد النسائي / بيت ساحور.
- تنمية الأسرة / بيت ساحور.
- جمعية مشاغل تأهيل الفتيات.

٥- **فرع الخليل ويتألف من ٥ جمعيات:**

- جمعية سيدات الخليل.
- جمعية سيدات العروب.
- جمعية سيدات حلحول.
- جمعية شابات الخليل.
- جمعية (مسليماتي).

٦- **فرع غزة ويتألف من ٣ جمعيات:**

- الاتحاد النسائي الفلسطيني.
- جمعية البيت.
- جمعية الجمعيات.

المرفق (٣) المشاريع الانتاجية المقترح تنفيذها ودعمها

General Union of Palestinian Women
The General Secretariat

Platform of Action: Poverty

PROPOSED PALESTINIAN WOMEN PROJECTS

I. The West Bank And Gaza Strip

#	DEVELOPMENTAL PROJECTS	NATURE OF THE PROJECT	ORGANIZING BODY	TARGETED GROUP	DURATION	PROPOSED EXPENSES	GOALS
1	A feasibility study for a Fabric Factory (Linen & Cotton)	Marketing , Technical , Financial & Administrative Study	GUPW, West Bank Branch	Palestinian Women in the West Bank	10-12 Weeks for the three phases of study	$21,000.00 for the three projects study	Seeking employment openings for poor women
2	A Feasibility Study for a Leather Factory	Marketing , Technical , Financial & Administrative Study	GUPW, West Bank Branch	Palestinian Women in the West Bank	10-12 Weeks for the three phases of study	$21,000.00	Seeking employment openings for poor women
3	A Feasibility Study for a Paper Factory (Writing and Computer)	Marketing , Technical , Financial & Administrative Study	GUPW, West Bank Branch	Palestinian Women in the West Bank	10-12 Weeks for the three phases of study	$21,000.00	Seeking employment openings for poor women
4	Illiteracy Eradication Programme	An Illiteracy Campaign for Eradicating Illiteracy of Palestinian Women	GUPW, West Bank, Gaza Strip, Exile Branches	All Illiterate Palestinian Women	Five Years	$550,000.00	Development of Rural Women & Women in the camps
5	Dairy Factory	A Factory for all Dairy Products such as cheese, and other dairy products	GUPW, Gaza Strip	Palestinian Women in Gaza Strip	One Year	$3,483,000.00	Production of Dairy products and finding employment openings for women
6	Solid Waste Management & Recycling	Awareness & Clean up campaign in the Refugee Housing Project	GUPW, Gaza Strip	Palestinian Women, Beit Lahia, Deir Al-Balah and Khan Younis	Four Months	$75,184.00	Development of the Environment and employment openings for refugees
7	An Orientation and Training Project for Women	A Training Course for Women in Secretarial Work	GUPW, Gaza Strip	Palestinian Women Secondary school level in Gaza Strip	One Year	$42,300.00	Promotion of Palestinian Women and seeking Employment Openings
8	A Sheep Farm	This project is installed in two phases: building the Premises and Equipments, then buying the sheep	GUPW, Gaza Strip	Rural Women in Rafah	One Year	$58,280.00 $23,800.00 ---------- $810800.00	Promotion of Rural Women and Solving their deteriorating economic situation

#	DEVELOPMENTAL PROJECTS	NATURE OF THE PROJECT	ORGANIZING BODY	TARGETED GROUP	DURATION	PROPOSED EXPENSES	GOALS
9	A library for children	This project will set up a library for children attached to Al-Baraem Kindergarten	GUPW, Gaza Strip	Palestinian Children at Beit Hanoun	6 months	$33,350.00	Teaching children the skill of silent reading
10	Women Training	Vocational Training of Women, (manufacturing baskets and wooden objects from reeds).	GUPW, Gaza Strip	Palestinian Women at Gaza	6 months	$46,068.00	Develop the economical standard of women and promote their self reliance & eradicate their illiteracy
11	Women Em-powerment Centre	This centre will educate women about their rights	GUPW, Gaza	Palestinian Women in Gaza City, Khan Younis & Rafah	One Year	$42,000.00	Improvement of women's role and development of social and cultural life in Gaza
12	A statistical study on Palestinian Women in the West Bank, Gaza Strip and Exile	This study will provide accurate information on finicial, educational and social women issues	GUPW, General Secretariat	All Palestinian Women	Five Years	$500,000.00	Establishment of data-base information on Palestinian Women inside and outside Palestine
13	An educational film on the role of women in environmental protection	Production & Direction of an Educational film of 20 minutes for Palestinian T.V	Womens' Affairs Union	All Palestinian Women	One Year	$20,000.00	Environmental protection, awareness for poor areas specifically
14	Illiteracy Programme	Illiteracy Campaign for Eradicating Illiteracy in Gaza Strip	GUPW, Gaza Strip	Palestinian Women in Gaza Strip	Five Years	Refer to project No.4	Development of Rural women and women in the campus
15	Environmental awareness Targeted at women	Environmental issues to be taken care of	GUPW, Gaza Strip	Palestinian Women in the West Bank & Gaza Strip	Six Months	32,500	Development of environmental issues & environmental awareness

هوامش الدراسة

١- هلال: " معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٦.
٢- الأونروا ، "مواءمة خدمات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة". (١٩٩٧)
٣- مشروع قانون ١٩٩٥- بشأن الجمعيات الخيرية الهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة.
٤- مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة (١٩٩٥).
٥- مشروع: قانون الجمعيات والهيئات الأهلية، ١٩٩٦.
٦- دراسة سري ناصر (١٩٨٩).
٧- دليل المؤسسات النسوية الفلسطينية (١٩٩٣)
٨- ١٩٩٧ أجندة Passia
٩- تقرير مبسط حول مشاغل الخياطة في قطاع غزة، دراسة غير منشورة (١٩٩٦).
١٠- عبد الهادي "ملامح أولية حول القطاع الاقتصادي النسوي غير المنظم"، ١٩٩٦.
١١- أماني قنديل-١٩٩٤. و Sullivan ١٩٩٦.
١٢- مصطفى البرغوثي حول منظمات المجتمع المدني ١٩٩٤.
١٣- هلال (١٩٩٦).
١٤- هلال (١٩٩٦).
١٥- "مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة "، ١٩٩٥.
١٦- اجابة في احدى استمارات الجمعيات
١٧- التقرير الوطني لدولة فلسطين بيجين (١٩٩٥)
١٨- جقمان وغيره
١٩- استمارة الجمعيات الأهلية، المسح الميداني ١٩٩٦/١٩٩٧.
٢٠- التقرير الوطني لدولة فلسطين، بيجنغ ١٩٩٥.
٢١- مسح القوى العاملة لدائرة الإحصاءات الفلسطينية (١٩٩٥).
٢٢- دراسة استطلاعية، واقع وظروف عمل المرأة ، ١٩٩٦.
٢٣- دراسة " ماس " للفقر ١٩٩٥.
٢٤- العمالة النسوية في المصانع الفلسطينية، ١٩٩٣.
٢٥- جميل هلال (١٩٩٦).
٢٦- عزت عبد الهادي، وأبو دحو (١٩٩٤).
٢٧- خريجو وخريجات إدارة الأعمال في سوق العمل بعد التخرج.
٢٨- التقرير الوطني لدولة فلسطين (١٩٩٥).
٢٩- ملخص عن الاستمارة (١٩٩٧).
٣٠- حمدان، (١٩٩٣).
٣١- تلخيص من ١٤ استمارة مشروع انتاجي (١٩٩٧).
٣٢- تقرير المؤتمر العالميالرابع المعني بالمرأة، ١٩٩٥.